

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد درايتة أدرار - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه L.M.D
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية
الموضوع:

أثر سياسات الدعم الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

إشراف الأستاذ :
أ.د/ مدياني محمد

من إعداد الطالبة:
❖ طمبو نوال

نوقشت بتاريخ: 02 جوان 2024
لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د مسعودي عبد الكريم
مقرراً ومشرفاً	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د مدياني محمد
ممتحناً	جامعة الأغواط	أستاذ التعليم العالي	أ.د عبيرات مقدم
ممتحناً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	د. بلوافي عبد المالك
ممتحناً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	د. بن العارية أحمد
ممتحناً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	د. طلحاوي فاطمة الزهراء

الموسم الجامعي: 2024/2023

الموضوع:

أثر سياسات الدعم الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان



الحمد لله الذي أنعم علي بنعمة العقل وأنار لي طريق العلم ويسره لي بالهدى والسداد،
والصلاة على الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام الذي حثنا على الشكر فقال: "الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها"

واقْتداء بقوله تعالى: {لئن شكرتم لأزيدنكم}

قبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني إلى ما كنت أطمح إليه فاللهم لك الحمد حتى ترضى
ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

واعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل فإذا عجزت يداي عن المكافأة فلن يعجز لساني على الشكر:
فلا يسعني في البداية إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور
مدياني محمد الذي لم يبخل علي بتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه القيمة التي كانت حافزاً لإتمام
هذه الدراسة

والذي أخذ بيدنا في خضم هذا البحث حتى أوصلني إلى بر الأمان فكان نعم المشرف فله منا
كل التقدير والإحترام،

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه
الأطروحة المتواضعة وتقييمها،

وفي الأخير نرف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو
من بعيد

ونسأل المولى عز وجل أن نكون قد ساهمنا ولو بشيء قليل في إثراء الأبحاث
المستقبلية بالمعلومات.

" اللهم علمنا ما ينفعنا ونفعنا بما علمتنا وزدنا علما "

فهرس



إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك،
وعلى نعمة العلم التي أنعمت بها علي،
من صميم الفؤاد وأعماق القلب أهدي ثمرة هذا العمل
إلى روح والدي رحمه الله،
إلى والدتي وجدتي وخالتي منصوره أمد الله عمرهن،
إلى رفيق دربي زوجي الغالي،
إلى القلوب الطاهرة ورياحين حياتي إختي كلثوم وبلال
ويحيى وأسرته الصغيرة
إلى كل من أعانني على إتمام هذا العمل
إلى كل الأهل والأصدقاء وإلى كل من يعرف نوال طمبو

نوال



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	إهداء
I	فهرس المحتويات
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الملاحق
أ-ح	مقدمة عامة
الفصل الأول: مدخل عام إلى سياسات الدعم الحكومي	
10	تمهيد
11	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي
11	المطلب الأول: ماهية الدعم الحكومي
11	-الفرع 01: مفهوم الدعم الحكومي
15	-الفرع 02: الحجج المؤيدة والمعارضة لسياسة الدعم الحكومي
17	المطلب الثاني: أهداف وأهمية سياسة الدعم الحكومي
17	-الفرع 01: أهداف الدعم الحكومي
20	-الفرع 02: أهمية وضرة الدعم الحكومي
21	المطلب الثالث: مصادر تمويل الدعم الحكومي وآلياته
21	-الفرع 01: مصادر تمويل الدعم الحكومي
30	-الفرع 02: آليات الدعم الحكومي
31	المبحث الثاني: أنواع وبرامج الدعم الحكومي
31	المطلب الأول: أنواع وأشكال الدعم الحكومي
31	-الفرع 01: أنواع الدعم الحكومي
37	-الفرع 02: أشكال الدعم الحكومي
38	المطلب الثاني: برامج الدعم الحكومي
40	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي
43	المبحث الثالث: واقع الدعم الحكومي في الجزائر
43	المطلب الأول: مكونات هيكل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر
46	المطلب الثاني: الآليات المنتهجة للدعم الحكومي في الجزائر

51	المطلب الثالث: ماهية وتطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر
51	- الفرع 01/: ماهية التحويلات الاجتماعية
52	- الفرع 02/: نبذة عن التحويلات الاجتماعية في الجزائر وتطورها
53	- الفرع 03/: الوضعية المالية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر
56	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: أسس معرفية حول الاستقرار الاقتصادي	
58	تمهيد
59	المبحث الأول: أساسيات حول الاستقرار الاقتصادي
59	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
60	المطلب الثاني: أهداف وأهمية الاستقرار الاقتصادي
62	المطلب الثالث: أهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي
67	المبحث الثاني: محددات الاستقرار الاقتصادي
67	المطلب الأول: أنواع الاستقرار الاقتصادي
67	المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
67	- الفرع 01/: ماهية النمو الاقتصادي
72	- الفرع 02/: مفاهيم عامة حول التضخم
83	- الفرع 03/: عموميات حول البطالة
91	- الفرع 04/: مدخل حول ميزان المدفوعات
98	- الفرع 05/: ماهية سعر الصرف
106	المطلب الثالث: تحليل وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري
117	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي وعقباته
117	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي
118	المطلب الثاني: عقبات وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي
123	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2020	
127	تمهيد
128	المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL
128	المطلب الأول: ماهية السلسلة الزمنية

128	-الفرع 01/: تعريف السلسلة الزمنية
128	-الفرع 02/: أنواع السلسل الزمنية (السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة)
129	المطلب الثاني: عرض نظري لطريقة التكامل المتزامن
129	-الفرع 01/: اختبارات الجذور الأحادية
131	-الفرع 02/: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ
135	-الفرع 03/: طريقة المعقولة العظمى لجوهانسن
137	المبحث الثاني: دراسة إحصائية وصفية للبيانات المعتمدة في الدراسة
137	المطلب الأول: المنهجية المعتمدة في الدراسة
139	المطلب الثاني: النماذج القياسية الملائمة للدراسة
141	المطلب الثالث: دراسة إحصائية وصفية لبيانات متغيرات الدراسة
141	-الفرع 01/: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
143	-الفرع 02/: معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة
144	المطلب الرابع: دراسة استقرارية المتغيرات
148	المبحث الثالث: أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر
148	المطلب الأول: أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات النمو الاقتصادي (النموذج الأول)
156	المطلب الثاني: أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم (النموذج الثاني)
162	المطلب الثالث: أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة (النموذج الثالث)
170	المبحث الرابع: أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجي في الجزائر
170	المطلب الأول: أثر التحويلات الاجتماعية على أرصدة ميزان المدفوعات (النموذج الرابع)
176	المطلب الثاني: أثر التحويلات الاجتماعية على أسعار الصرف (النموذج الخامس)
183	خلاصة الفصل
185	خاتمة عامة
190	قائمة المصادر والمراجع
203	الملاحق
	ملخص الدراسة



قوائم الأشكال والجداول والملاحق

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكل سياسات الدعم في الجزائر	46
02	تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020	55
03	المربع السحري لكالدور	61
04	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020	108
05	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020	110
06	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020	112
07	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020	114
08	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020	116
09	مراحل حدوث الأزمة المالية وآثارها	121
10	تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات النموذج الأول	149
11	نتائج اختبارات مربع المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الأول	154
12	تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات النموذج الثاني	156
13	نتائج اختبار المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الثاني	161
14	تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات النموذج الثالث	163
15	نتائج اختبار المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الثالث	168
16	تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات النموذج الرابع	170
17	نتائج اختبارات مربع المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الرابع	175
18	تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات النموذج الخامس	176
19	نتائج اختبارات مربع المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الخامس	181

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020.	54
02	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1993 إلى 2020.	107
03	تطور معدل التضخم خلال الفترة من 1993 إلى 2020	109
04	تطور معدل البطالة خلال الفترة من 1993 إلى 2020	111
05	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة من 1993 إلى 2020	113
06	تطور سعر الصرف خلال الفترة من 1993 إلى 2020	115
07	تقسيم نماذج الدراسة تبعا لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي	137
08	متغيرات الدراسة ووحدات قياسها	138
09	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	142
10	معاملات الارتباط بين كل متغيرات الدراسة	143
11	اختبارات الاستقرارية فليبس بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة عند المستوى I_0	145
12	اختبارات الاستقرارية (ADF) المطور لمتغيرات الدراسة عند المستوى I_0	145
13	اختبارات الاستقرارية فليبس بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	146
14	اختبارات الاستقرارية (ADF) المطور لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	146
15	نتائج اختبارات الاستقرارية	147
16	اختبارات التكامل المشترك للنموذج الأول	150
17	اختبارات الحدود للنموذج الأول	151
18	نتائج تقدير أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات النمو الاقتصادي (النموذج الأول)	152
19	نتائج اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الأول	153

157	اختبارات التكامل المشترك بين التحويلات الاجتماعية ومعدلات التضخم	20
157	اختبارات الحدود للنموذج الثاني	21
159	نتائج تقدير أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم (النموذج الثاني)	22
160	نتائج لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الثاني	23
164	اختبارات التكامل المشترك بين التحويلات الاجتماعية ومعدلات البطالة	24
165	اختبارات الحدود للنموذج الثالث	25
166	نتائج تقدير أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة (النموذج الثالث)	26
167	نتائج اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الثالث	27
171	اختبارات التكامل المشترك للنموذج الرابع	28
172	اختبارات الحدود للنموذج الرابع	29
173	نتائج تقدير أثر التحويلات الاجتماعية على أرصدة ميزان المدفوعات (النموذج الرابع)	30
174	نتائج اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الرابع	31
177	اختبارات التكامل المشترك في النموذج الخامس	32
178	اختبارات الحدود للنموذج الخامس	33
179	نتائج تقدير أثر التحويلات الاجتماعية على أسعار الصرف (النموذج الخامس)	34
180	نتائج اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الخامس	35

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الملحق الخاص باختبارات جذر الوحدة	204
02	الملحق الخاصة بالنموذج الأول	205
03	الملحق الخاصة بالنموذج الثاني	208
04	الملحق الخاصة بالنموذج الثالث	211
05	الملحق الخاصة بالنموذج الرابع	214
06	الملحق الخاصة بالنموذج الخامس	217
07	الملحق الخاص ببيانات الدراسة	220
08	الملحق الخاص ببيانات اللوغاريتمية	221



مقدمة:

شهد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمعات تطورات عديدة عبر الزمن، مما أدى إلى تغيير وتباين مهام الدولة تدريجياً، فتحوّلت من كونها دولة حارسة إلى أن صارت دولة متدخلة، حيث كان هذا التطور تجسيداََ فعلياً للأفكار والمذاهب الاقتصادية المتعددة السائدة آنذاك، وبمرور الوقت ورغم تطور الفكر الاقتصادي لازال تدخل الدولة يعتبر من أهم القضايا التي تثير الجدل بين مؤيد ومعارض سواء كان ذلك في المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية أو في المجتمعات ذات الاقتصاد المختلط في الدول النامية أو المتقدمة، على الرغم من أن الهدف العام من هذا التدخل هو إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع التي يفشل السوق الحر في توفيرها كلياً أو جزئياً، مع إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الفقيرة من أجل تقليل التفاوت بين مختلف مستويات الدخل، وكذا الاستخدام الأمثل للموارد وتنميتها.

كما أن عملية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة نفقاتها العامة، كونها أحد أهم أوجه السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يفسر لنا مدى اتساع نطاق هذا التدخل في الحياة الاقتصادية من جهة، ويبرر استخدام الدولة للعديد من الوسائل للقيام بذلك من جهة أخرى، بيد أن هذا التدخل يجب ألا يخل بآلية عمل السوق فلا يكون عن طريق التقيد بوضع حد أقصى لأسعار السلع والخدمات أو بوضع حد أدنى للأثمان والأجور، لكن بالمقابل يمكن للدولة تبني طرق وميكانيزمات تمكنها من ممارسة تدخلها في النشاط الاقتصادي والتأثير إيجاباً على آليات عمل السوق (دون إخلال) سواء من حيث الكميات بتقليل تكاليف الإنتاج أو من حيث الأسعار بتحديد السعر الذي يدفعه المشترون وهذا عن طريق تقديم منح داعمة إما في صورة نقدية أو عينية لمستحقيها فقط وباستخدام الآليات المناسبة والمخصصة لذلك، وهذا ما اصطلح عليه بسياسة الدعم الحكومي التي توفر بشكل فعال شبكة اجتماعية آمنة للفئات التي لا تحصل على مداخل تفي بمتطلبات الحياة، ومن أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية للتقليل من الفقر وتنشيط الاستهلاك والاستثمار تماشياً والإمكانيات المالية والمؤسسية للدولة مع مراعاة ظروف وأوضاع المجتمع.

ولذلك يعتبر الدعم الحكومي أحد أهم القضايا المؤثرة في الحياة الاقتصادية للدول على اختلاف أنظمتها، إلا أن الدول النامية على وجه الخصوص ولأسباب عديدة تحتاج إلى نظم دعم دقيقة وتمويل مادي أوسع لمكافحة الفقر وتوفير سبل الحماية الاجتماعية لشعوبها من خلال شبكات الضمان الاجتماعي والبرامج التي تهدف إلى مساعدة الأفراد الأكثر تعرضاً لخطر الفقر وذلك من خلال تدخل الدول عن طريق سياساتها المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي في إطار سياسة تهدف إلى تحقيق معدل نمو مقبول مع الاستخدام الكامل لكافة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية مع البحث عن تحقيق التشغيل الكامل والحد من تقلبات المستوى العام للأسعار والحفاظ على قيمة العملة الوطنية من التدهور مع الحرص على توازن ميزان المدفوعات وضمان مستوى معيشي مقبول لجميع أفراد المجتمع أين تسود العدالة الاجتماعية مع قدرة المواطنين على تحمل ارتفاع الأسعار والسلع والخدمات، وبناء على ذلك فاللجوء إلى سياسات الدعم الحكومي صار يعد

من أكثر السياسات التي تعتمد عليها الدول للارتقاء بمستوى معيشة الأفراد نظراً للدور الإيجابي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكافل الاجتماعي.

إشكالية الدراسة:

لقد شهد تطور الاقتصاد الجزائري عدة محطات آخرها الانتقال نحو اقتصاد السوق، لذلك أصبح تدخل الدولة في الاقتصاد ضرورياً للحفاظ على استمراريته مع الحفاظ على استقرار المؤشرات وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها المواطن جراء عمليات الدعم المالي، ومن هنا تبلورت لنا الإشكالية التالية:

1993 إلى 2020؟

الأسئلة الفرعية:

وللإلمام بالموضوع من جوانبه المختلفة برزت لنا الأسئلة الفرعية التالية والتي سنحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا للموضوع:

❖ ماهي مختلف أنواع الدعم الحكومي التي تنهجها الدولة الجزائرية؟

❖ ماهي الوضعية المالية لأهم محددات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

❖ ما مدى تأثير التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري؟ وما طبيعة العلاقة

بينهما؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة جملة من الفرضيات نردها كما يلي:

❖ تعتمد الدولة الجزائرية على أنواع مختلفة من الدعم الحكومي على غرار الدعم الصريح والدعم الحكومي

الضمني من أجل تحسين مستوى معيشة المواطن.

❖ تؤثر التحويلات الاجتماعية بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؛

❖ تؤدي التحويلات الاجتماعية إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر؛

❖ تؤثر التحويلات الاجتماعية بشكل إيجابي على معدلات البطالة في الجزائر؛

❖ تؤثر التحويلات الاجتماعية بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات؛

❖ تؤثر التحويلات الاجتماعية بشكل إيجابي على سعر الصرف في الجزائر.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدعم الحكومي أهمية كبيرة في عدة أوساط سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية من حيث مساهمته في التوزيع العادل للدخل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال توضيح أهم الآليات والسياسات المستخدمة في ذلك مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعليه فإننا نسعى من هذه الدراسة إلى إبراز أثر الدعم على مختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ولهذا فإن لموضوع أهمية علمية كبيرة حيث تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها.

أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:
- محاولة التعمق أكثر في موضوع الدعم الحكومي من خلال تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة به.
 - تحليل واقع الدعم الحكومي في الجزائر.
 - إعطاء نظرة عامة عن الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته.
 - تحليل الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1993-2020.

- تقييم أثر التحويلات الاجتماعية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- محاولة إثراء ومعالجة القضايا والمعضلات المتعلقة بالدعم خاصة في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا للبحث في هذا الموضوع نذكر منها:

- ❖ ارتباط الموضوع بتخصص نقود ومالية؛
- ❖ للتمكن من معرفة آفاق سياسة الدعم الحكومي في الجزائر؛
- ❖ كثرة الجدل في موضوع الدعم الحكومي وحدائته؛
- ❖ العمل على إثراء الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع؛
- ❖ أبعاد الموضوع الاقتصادية والاجتماعية.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة فإن منهجنا المتبع هو:

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي حاولنا من خلاله سرد مختلف المفاهيم العامة حول الدعم الحكومي والاستقرار الاقتصادي إضافة إلى تحليل تطور التحويلات الاجتماعية ومختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ **الأسلوب الاسقراطي:** تم انتهاج الأسلوب الاسقراطي من أجل قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام

نموذج ARDL.

- ✓ **أما أسلوب البحث الأكاديمي المتبع** فهو الأسلوب الذي يعتمد على المراجع المختلفة من كتب ودوريات ومختلف الدراسات المقدمة في هذا الموضوع.

حدود الدراسة:

إن الموضوع محل الدراسة واسع ومتشعب لا يمكن الإلمام به في دراسة واحدة لذلك وجب وضع حدود للدراسة:

*-الإطار المكاني:

نقتصر في هذه الدراسة على معالجة أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالدعم الحكومي والاستقرار الاقتصادي.

***-الإطار الزمني:**

لقد حددت فترة الدراسة التطبيقية من 1993 إلى 2020 بالاعتماد على البيانات المتاحة خلال هذه الفترة وحسب ما توفر من معلومات.

الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع الدعم الحكومي باهتمام العديد من الباحثين الذين حاولوا تناوله من جوانب عديدة، وبالرغم من تعدد الدراسات حول هذا الموضوع إلا أنها لم تكن مرتبطة بالموضوع بشكل مباشر وإنما تتعلق بأحد عناصره، وبناء على ذلك نوجز فيما يلي بعض الدراسات التي تعتبر قريبة من الموضوع محل الدراسة:

***-الدراسة الأولى:** قام بها الباحثين سي محمد كمال وبين هدي إكرام حول تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة، والنمو الاقتصادي في الجزائر" حيث تطرق الباحثان إلى الإشكالية التالية: كيف تؤثر سياسة الدعم الحكومي على الموازنة العامة والاستهلاك والنمو الاقتصادي في الجزائر؟ لتهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الدعم على الرصيد الموازي والنمو الاقتصادي والاستهلاك.

وبعد أن ركز الباحثان على الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي والعلاقة بين الدعم الحكومي والتضخم في كنف اقتصاد السوق وآثار الدعم الحكومي على الإنتاج توصلوا إلى أنه يتم انتهاج سياسة الدعم في الأساس لحل مشاكل اقتصادية عميقة، ولكن ليتبين دوماً أن السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية تتميز بالضبابية والضياع وفوضى سياسة الدعم الحكومي ما جعل الحكومة غير موفقة في هذه السياسة والبرامج العشوائية للسلع المدعمة إضافة لغياب العقلانية في تسيير النفقات إذ تنعكس آثار الدعم الحكومي بطريقة سلبية على العجز الموازي والاستهلاك، وقد تكون الآثار إيجابية على النمو الاقتصادي ويعود ذلك بسبب الإهتمام بقطاع المحروقات وإهمال قطاعات أخرى مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي إذ تتطلب سياسة الدعم جهاز إنتاجي مرن وهذا غائب عن الاقتصاد الجزائري ومن جهة أخرى فإن الدعم الحكومي يضعف ميزانية الدولة كون أن الدعم مصدره الإيرادات العمومية التي مصدرها أصلاً مدخلات النفط، إذ لا بد من هبوب رياح التخلي عن هذه السياسة أو تطبيقها بشكل صحيح لتصب في نهر الأهداف المرجوة منها حيث يتم تحويل إستفادة الأسر الغنية غير مستحقة للدعم إلى الأسر الفقيرة المحتاجة.

***-الدراسة الثانية:** قام بها الباحث محمد عمرو عليش حول "تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من 1960 إلى 1985"؛ حيث هدفت هذه الدراسة إلى إجراء محاولة علمية لتقييم سياسة الدعم الحكومي في مصر من خلال توضيح أبعادها ومدى تحقيق تلك السياسة لأهدافها والتي تتمثل بصفة في توفير الحد الأدنى من الغذاء وتحسين مستويات التغذية لمحدودي الدخل وفي المساهمة في استقرار الأسعار وفي إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة حيث تتم هذه المحاولة في إطار من التأصيل العلمي والإلتزام الموضوعي في تحليل المشكلة.

***-الدراسة الثالثة:** قام بها الباحث البشير عمارة حول "سياسة الدعم الحكومي في الجزائر" حيث تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: ما الجدوى من الدعم الحكومي في الجزائر؟ وما البديل عنه؟

وبعد أن ركز الباحث في دراسته على مفهوم الدعم وواقع الدعم في الجزائر إضافة إلى تجارب بعض الدول في إصلاح الدعم على غرار مصر والسعودية والعراق والكويت توصل إلى أنه لسياسة الدعم سلبية أكثر من الإيجابيات مع محاولة الدولة لإصلاح سياسة الدعم الحكومي إلا أن هذا الإصلاح لا يتم بمعزل عن السياسة والمجتمع.

***-الدراسة الرابعة:** قامت بها الباحثة زينب توفيق السيد عليوة حول " تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014 " حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الدعم الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثراً بقيمة الدعم الحكومي ثم تأثير ذلك على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر أهم مؤشرات النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة 1990 إلى 2014 من أجل الخروج بمجموعة من النتائج يمكن من خلالها لمنظومة الدعم المصرية الاستفادة منها المتمثلة في أن الزيادة في متوسط قيمة الدعم الحكومي بنحو 1% تصاحبه زيادة في متوسط قيمة الاستهلاك النهائي بنحو 0.6% وزيادة في متوسط قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 0.1% وزيادة قدرها 0.17% في متوسط قيمة الاستثمار المحلي، وزيادة قدرها 0.19% في متوسط قيمة الصادرات ما أدى إلى الزيادة في متوسط حجم العملة نتيجة لزيادة الفرص الاستثمارية التي تولدت مع زيادة الاستثمار بنوعيه الأجنبي المباشر والمحلي وزيادة الطاقات الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية التي تولدت مع زيادة قيمة الاستهلاك النهائي نتيجة لزيادة قيمة الدعم الحكومي وأن زيادة قيمة الدعم الحكومي صاحبها زيادة في متوسط قيمة الإنفاق الحكومي التي مثلت الأداة الأخرى مع الدعم الحكومي في زيادة قيمة الاستهلاك النهائي وتحفيز الاستثمار بنوعيه وزيادة قيمة الصادرات، وإجمالاً أدت زيادة 1% في متوسط قيمة الدعم الحكومي إلى زيادة 0.15% في متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

***-الدراسة الخامسة:** قام بها الباحث الحاج بن شاعة حول " آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي " حيث تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: كيف تساهم آليات الدعم الحكومي في تنويع الاقتصاد الجزائري؟ لتهدف هذه الدراسة إلى تقييم التكاليف الخاصة بكل نوع من أنواع الدعم الحكومي الاقتصادي مع عرض نتائج الدعم في مجال التنويع الاقتصادي مع تبين أثر آليات الدعم الاقتصادي الحكومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

بعد أن ركز الباحث على عرض أهم المفاهيم الخاصة بالدعم الحكومي وجرى أهم آليات الدعم الحكومي الاقتصادي في الجزائر خلصت الدراسة إلى محدودية آليات الدعم الاقتصادي في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث على الرغم من المبالغ الهامة التي تحملتها الخزينة العمومية إلا أن تأثيرها على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات كان شبه معدوم، كما ساهمت آليات الدعم في تفشي ممارسات تعرقل مسار التنويع وإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني والضرائب في الجزائر مع التحويل غير القانوني للعملة الصعبة للخارج والممارسات الاحتياالية التي تتسبب في تشويه المنافسة، وإبعاد المستثمرين الجادين من السوق، مما فاقم من ظاهرة البحث عن الربح.

*-الدراسة السادسة: قام بها الباحثين حنضال أبو بكر وبن أحمد سعدية حول " استراتيجيّة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفاعلية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية " حيث تطرق الباحثان إلى الإشكالية التالية: هل فعلاً لا تستجيب سياسة الدعم الحكومي المطبقة حالياً في الجزائر بشموليتها لمبادئ العدالة الاجتماعية ومعايير الكفاءة الاقتصادية؟ لتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتقييم سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر بشكلها الحالي لإبراز مدى خضوعها بشموليتها للمبادئ والأهداف التي اقتضى العمل بها والمتمثلة أساساً في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستجابة لمعايير الكفاءة الاقتصادية.

وللإجابة على الإشكالية تطرق الباحثان إلى الإطار المفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي ومنهجية وواقع سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر مع تشخيص وتقييم استراتيجية الدعم المطبقة حالياً في الجزائر، ليتوصل الباحثان بعد ذلك إلى أن الجزائر تعتمد اعتماداً كبيراً على سياسة الدعم كأداة لتوفير الحماية الاجتماعية وتقاسم ثروات الموارد الطبيعية كما أنها تسبب ضغوطات كبيرة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، كما أن الدولة الجزائرية تعتمد في تطبيق سياسة الدعم الحكومي على مبدأ دعم الاستهلاك النهائي وذلك حسب الإنتاج مما ينتج عنه نمط استهلاكي غير عقلاني للمنتوجات المدعومة، كما تعتبر منظومة الدعم الحكومي بشكلها الحالي ككل تراجعية إلى حد كبير وتستفيد منها الأسر الغنية أكثر من الأسر الفقيرة حيث وجد أن الأسر الغنية في الجزائر تستهلك 6 مرات أكثر من 20% من الأسر الفقيرة من المواد الطاقوية المدعومة.

كما أن مخصصات الدعم الحكومي تمثل أكثر من ربع إيرادات الميزانية العامة للدولة وأكثر من 10% من الناتج المحلي الخام وبذلك فسياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر تتسبب في إحداث اختلالات هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

الدراسة السابعة: قام بها الباحثان بوهيرة عباس وبوعبدلي أحلام حول " محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990-2016 " حيث تطرق الباحثان إلى الإشكالية التالية: فيما تتمثل محددات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟ لتهدف الدراسة إلى تحليل الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية وباعتماد على التحليل الاقتصادي المجري خلال الفترة 1990-2016.

وللإجابة على الإشكالية السابقة تطرق الباحثان إلى الإطار العام للاستقرار الاقتصادي الكلي ومحدداته إضافة إلى تحليل مؤشرات التوازن الاقتصادي، ليتوصل الباحثان إلى أن الاقتصاد الجزائري مر بحالة من التباطؤ السريع نتيجة تراجع أسعار الطاقة منتصف سنة 2014 بعد سنوات عرفت نمو قوي وتوسع سريع مع افتقاره للتنويع.

الدراسة الثامنة: من إعداد الباحثة سي بشير وسيلة حول موضوع " أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " حيث تطرقت الباحثة إلى الإشكالية التالية: هل تؤثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة تطرقت الباحثة إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار الاقتصادي الكلي مع تحليل متغيرات الدراسة، لتتوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر

وسيلة تمويل مهمة من بين المصادر الخارجية للتمويل بالنسبة للجزائر وذو أهمية بالغة في توفير منافع للجزائر من خلال الحصول على تقنيات حديثة ومتطورة، وتوفير فرص عمل جديدة وفتح الأسواق للتصدير.

وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل؛ حيث أن إشارة رصيد الموازنة العامة سالبة، أي أنه أثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد الطويل، وهو ذو دلالة إحصائية مقبولة؛ حيث بلغت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لرصيد الميزانية العامة **3.344333** - أي أنه إذا ازداد رصيد الميزانية العامة بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سينخفض بـ **1.14** وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما إن ميزان المدفوعات أثر بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد الطويل وأنه ذو دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى **3%** وذلك لأن **p<0.01** حيث بلغت قيمة هذا المعامل **76.31** وتشير هذه القيمة إلى زيادة في رصيد ميزان المدفوعات سيؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة في الاستثمار الأجنبي المباشر بـ **76.31**؛ أما إشارة معامل النمو الاقتصادي فهي سالبة، وتدل على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد الطويل غير أنه ذو دلالة إحصائية مقبولة، وبالنسبة لمتغير التضخم فآثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد الطويل مما يعني أن زيادة التضخم بـ **3%** تؤدي إلى تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ **41.41** غير أنه ذو دلالة إحصائية مقبولة عند **5%**، أما متغير سعر الصرف الإسمي فآثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد الطويل غير أنه ذو دلالة إحصائية غير مقبولة؛ ومتغير البطالة أثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد الطويل غير أنه ذو دلالة إحصائية غير مقبولة.

الدراسة التاسعة: من إعداد الباحثة قدار مريم حول موضوع " إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر -دراسة إستشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035 م " حيث تطرقت الباحثة إلى الإشكالية التالية: كيف يمكن إصلاح سياسة دعم الوقود في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية تطرقت الباحثة إلى مفهوم الدعم الحكومي في النظم الاقتصادية مع تحليل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر وتحليلها وتشخيصها إضافة إلى التطرق إلى استراتيجية إصلاح سياسة دعم الوقود في الجزائر مع إجراء دراسة إستشرافية لإصلاح دعم الوقود في الجزائر آفاق 2035 م.

حيث خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تطبق نوعين من سياسة الدعم الأولى تتمثل في الدعم الصريح الممول من الميزانية العامة أما الثاني فيتمثل في الدعم الضمني الممول خارج الميزانية ودعم الوقود أحد أهم هذه الأنواع؛ حيث أن إصلاح دعم الوقود يستند إلى إتباع مجموعة من الأسس أهمها الإتصال المباشر مع أفراد المجتمع والرفع التدريجي للأسعار على مدى معين إضافة إلى تطبيق نظام التحويلات النقدية المباشرة للأسر المحتاجة، كما أن هناك ضرورة لدراسة أثر الإصلاح على كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية قبل المباشرة في رفع الأسعار وتحديد قيمة التحويلات النقدية وهو ما يدعم فكرة أن الإصلاح يتطلب إتباع نهج

شامل للحكومة حيث لا يتعلق الإصلاح بوزارة واحدة، وأن المتغيرات الأساسية التي يجب أن يركز عليها في الإصلاح تتمثل في إصلاح دعم الوقود، التنويع الاقتصادي، الدعم الضمني، الإنتاج المحلي من الوقود، العرض الكلي من الوقود، الطلب على الوقود والاستهلاك النهائي للوقود.

تقسيم الدراسة:

قصد تحليل الموضوع وطبقا للأهداف التي حددت وللوصول إلى نتائج تجيب على الإشكال المطروح قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى خطة قوامها مقدمة وخاتمة يتوسطهما ثلاثة فصول؛ ففي الفصل الأول سنتعرض فيه إلى مدخل عام إلى سياسات الدعم الحكومي، أما في الفصل الثاني فسيتمحور حول أسس معرفية حول الاستقرار الاقتصادي، أما الفصل الثالث فخصص للدراسة القياسية لدراسة أثر التحويلات الاجتماعية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2020، لنخلص في الختام على خاتمة تحتوي على جملة من النتائج مع وضع بعض التوصيات.

A decorative gold floral border with intricate scrollwork and leaf patterns, framing the central text.

الفصل الأول:

مدخل عام إلى سياسات
الدعم الحكومي

تمهيد:

تلجأ الحكومات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمتابعة آليات السوق بغرض تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من ذلك، وعليه تعتبر الدولة مسؤولة عن البحث عن طرق وأساليب كفيلة بتوفير الحاجات الأساسية لكافة مواطنيها من سلع وخدمات بأسعار تتلاءم مع قدرتهم الشرائية من أجل الارتقاء بمستواهم المعيشي وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية بينهم باستخدام مختلف أدوات السياسة المالية على غرار نظام الدعم الذي يلعب دور كبير في تحقيق ذلك، وفي ضوء ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

- *- **المبحث الأول:** يتناول الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي من خلال توضيح مختلف مفاهيم الدعم الحكومي والأهداف المرجوة من تطبيقه بالإضافة إلى مختلف مصادر تمويله وآلياته.
- *- **المبحث الثاني:** أنواع الدعم الحكومي وبرامجه إضافة إلى الآثار المترتبة عنه.
- *- **المبحث الثالث:** واقع الدعم الحكومي في الجزائر من خلال إبراز مختلف أنواع الدعم الموجودة في الجزائر وآلياته

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي:

يستهدف هذا المبحث توضيح قضية الدعم نظرياً من خلال عرض مجموعة من التعاريف المختلفة للدعم سواء بحسب الاقتصاديين أو المنظمات الدولية حيث يعد من المصطلحات الاقتصادية القديمة والتي ترجع جذوره لعقود طويلة، كما يحتوي لفظ الدعم على الكثير من المفاهيم المتعددة التي تعود إلى أنواعه وتشابكها من جهة واختلاف الهدف المراد تحقيقه من كل نوع من جهة أخرى، وبناء على ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى: ماهية الدعم الحكومي ومختلف أهداف وأهمية الدعم الحكومي إضافة إلى المصادر التي تعتمد عليها الدول في تمويل الدعم الحكومي وآلياته.

المطلب الأول: ماهية الدعم الحكومي:

لقد برزت سياسات الدعم الحكومي بالظهور في أوائل القرن التاسع عشر من خلال تقديم الإعانات للقطاع الزراعي؛ حيث تم تطويرها على نطاق واسع في أوروبا والو.م.أ خلال الحربين العالميتين بهدف حماية الإنتاج المحلي من الأغذية، فعلى سبيل المثال في عام 2014 حصل المزارعون في الو.م.أ على 16 مليار دولار على شكل إعانات زراعية مباشرة وكذلك في الاتحاد الأوروبي حصل المزارعون على 45 مليار دولار¹، فهي عبارة عن مساهمة مالية تمنحها الحكومة أو هيئة عامة بغية تحقيق منفعة لمن يحصل عليها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية أو الاقتصادية؛ وبذلك فهي أداة تستعمل من طرف الدولة لإحداث تأثيرات في الحياة الاقتصادية.²

الفرع 01: مفهوم الدعم الحكومي:

يتسم مفهوم الدعم أكثر من غيره من المفاهيم المالية والاقتصادية بالمرونة مع عدم وجود إتفاق بين الاقتصاديين على تعريف موحد للدعم، ومن بين أهم هذه التعاريف نذكر:

أولاً: تعريف الدعم لدى الاقتصاديين:

لقد اختلفت الأدبيات والدراسات في وجود تعريف واحد للدعم؛ إذ ذهب البعض إلى تعريف الدعم الحكومي على أنه أداة توزيعية للدخل القومي ك Fredric Reuss، في حين ذهب البعض الآخر إلى اعتبار الدعم كضريبة سالبة غير مباشرة ك Kenneth, Hicks, Musgrave, Prest³، وعليه يمكن طرح أهم مفاهيم الدعم في النظرية الاقتصادية والتي نوجزها فيما يلي:

¹ البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 05، العدد 02، جامعة البيض، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 61.

² سي محمد كمال وبن هدي إكرام، تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة، والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت-، الجزائر، 2021، ص 22.

³ فتح الله رجب فتح الله سلامة، سياسة دعم الطاقة في مصر بين اعتبارات العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام (المالية العامة)، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المالية العامة، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 13.

*-تعريف الدعم باعتباره ميزة مالية:

يعد الدعم أحد أدوات السياسة المالية لإعادة التوزيع والتي يتسم مفهومها بالمرونة نتيجة لتعدد تقسيماته وتشابها واختلاف الأهداف المرجوة من برامجها، وعليه فقد عرفه البعض ومن بينهم كارل شوب (Corl Shoup) على أنه إجراء تنتهجه الحكومة حيث تقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية لأسرة من المجتمع أو المنشأة في القطاع الخاص، التي تمكن هذه أو تلك من شراء أو بيع السلع أو الخدمات أو إحدى عوامل الإنتاج بما في ذلك الحصول على الائتمان بهدف تيسير بالزيادة أو النقصان من شراء أو بيع أو استخدام هذه السلعة أو الخدمة أو عامل معين من عوامل الإنتاج بسعر أقل من سعرها لو تم الحصول عليها بدون دعم من السوق الحرة.¹ كما يعتبر بأنه أحد الإجراءات التي تتخذها الحكومات بهدف مساعدة المواطنين محدودي الدخل من توفير أو زيادة أستهلاكهم من بعض السلع دون الإضرار إلى خفض إستهلاكهم من السلع الأخرى هذا بالإضافة إلى أنه يشجع المنتجين على مواصلة مسيرة العملية الإنتاجية، ولذلك ينظر إلى الدعم باعتباره ميزة مالية يتمتع بها كل من المنتجين والمستهلكين خاصة محدودي الدخل والفقراء.

*-تعريف الدعم كأداة توزيعية:

من بين أهم التعاريف التي تناولت الدعم كأداة توزيعية تعريف فريدريك ريوس (Fredric Reuss) والذي أوضح أن الدعم هو عبارة عن أموال مدفوعة أو إيراد متنازل عنه بدون أي مقابل أو بدون مقابل يعادل ما تم تحويله وذلك بغرض نقل مزايا محددة تعتبر ذات صفة تمييزية.

حيث تتمثل وجهة نظر مؤيدي هذا التعريف في أن الدعم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الدخلية المختلفة حيث تنقص الدخول الخاصة بالفئات التي يقع عليها عبء تمويل الدعم - لأنه قد يقع هذا العبء على الفئات مرتفعة الدخل كما في حالة التمويل عن طريق الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة التي تصيب هذه الفئات بوجه خاص أو قد يقع عبء الدعم بصفة أساسية على الفئات محدودة الدخل كما في حالة التمويل بطريقة تضخمية- وتزداد الدخول الخاصة بالفئات المستفيدة من الدعم وهو مجموعات خاصة في المجتمع عادة ما يتمثلون في فئات المستهلكين محدودي الدخل وبالتالي فإن الذي يتأثر بالدعم في النهاية هو نمط توزيع الدخل بين الفئات المختلفة.

إلا أنه يؤخذ على هذا التعريف أنه يغفل أهمية دور الدعم في تحقيق أهداف أخرى مثل الاستقرار في الأسعار وتوفير حد أدنى من مستويات التغذية للشعب وتشجيع الصناعات الوطنية والاستثمار والتصدير... إلخ.²

¹ أنور رجب محمد عبد الرحمن، دعم الطاقة وسبل ترشيده في ضوء التجارب الدولية (مصر، تركيا، أندونيسيا) مع التركيز على الحالة المصرية وأثره خلال الفترة من 2004 - 2014 وإقتراح إطار لترشيده، ط1، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2019، ص ص 111، 112.

² محمد محمود عيش، تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من 1960 إلى 1985، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1992، ص ص 3، 4.

***-تعريف الدعم كضريبة سلبية:**

يعرف الدعم على أنه ضريبة غير مباشرة نظراً لأنه إلغاؤه عن إحدى السلع والخدمات المعنية يترتب عليه آثار على المستفيدين منه تعادل فرض ضرائب غير مباشرة بقيمته على هذه السلعة أو الخدمة المعنية. لقد عرف بولدينغ الدعم على أنه ضريبة سلبية وهذا يعني أنه بدلاً من أخذ نسبة أو مقدار من السعر المدفوع بواسطة المستهلك فإن الحكومة تضيف نسبة أو مقدار لهذا السعر وفي هذه الحالة فإن المنتج سوف يستلم سعر للسلعة يفوق السعر الذي يدفعه المستهلك يمثل أو يساوي الدعم، وعليه فلقد اعتبر هذا المفهوم للدعم هو المسيطر على الفكر الاقتصادي لوروده في العديد من الكتابات أهمها: هيكس (Hicks)، ميسجراف (Musgrave)، بريست (Prest).¹

***-تعريف الدعم كتحويل من جانب واحد:**

من بين أهم التعاريف التي تناولت الدعم كتحويل من جانب واحد تعريف الإنسيكوبيديا الأمريكية التي أوضحت أن الدعم هو منحة في شكل نقدي أو عيني أو أي نوع آخر من المساعدات لا يتوقع فيه المانح أي عائد مباشر أو مقابل لهذه المنحة.

كما يرى بولدينغ أن الدعم كتحويل من جانب واحد يعتبر عنصر مهم جاء في الحياة الاجتماعية وأن أهمية هذا العنصر أخذت في تزايد بشكل كبير خلال القرن العشرين.

ويؤخذ على هذا التعريف أنه يتبنى وجهة النظر المحاسبية فقط، فيمكن أن يكون هناك تحويل من الحكومة إلى الأفراد والمنشآت في صورة مدفوعات مباشرة أو تنازل عن حقوق مالية أو تخفيض أسعار السلع والخدمات ولكن في الاتجاه المقابل هناك تحويل من الأفراد والمنشآت إلى الحكومة في صورة استقرار الأسعار والاستقرار السياسي... إلخ.²

***-تعريف الدعم كأداة لتحقيق الأهداف:**

ستند فلسفة هذا الاتجاه إلى وجود العديد من الأهداف التي يرجى تحقيقها عند تقرير سياسة الدعم، وهو ما أشار إليه William E. Shrank في تعريفه للدعم، حيث عرفه على أنه عبارة عن سياسات حكومية تهدف إلى صناعة واحدة أو أكثر، عادة ما تحمل فائدة مالية لهذه الصناعة من خلال المدفوعات إلى العمال أو الشركات.

كما اعتمد Stephan Barg في تعريفه للدعم بأنه نتيجة عمل حكومي يمنح ميزة لصالح المستهلكين والمنتجين تهدف إلى تكملة دخلهم أو خفض تكاليفهم.³

¹ نفس المرجع السابق، ص 04.

² نفس المرجع السابق، ص 05.

³ لعيسوف سمير، سياسة دعم الطاقة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد المالية العامة / مالية محلية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2021، ص 12.

***-تعريف الدعم كفرق سعري:**

من بين أهم التعاريف التي تناولت الدعم كفرق سعري تعريف ريتشارد ستون الذي أوضح أن الدعم هو عبء مالي على الحكومة بغرض تمكين الأفراد والمنشآت من شراء السلع والخدمات بسعر أقل من السعر الذي تباع به بدون دعم في السوق الحرة.¹

ثانياً: تعريف الدعم لدى المنظمات الدولية:

تعرف مختلف المنظمات الدولية الدعم كما يلي:

***-تعريف منظمة التجارة العالمية للدعم:**

تبنّت منظمة التجارة العالمية² (WTO) مفهوماً للدعم يتناسب مع الأهداف التنافسية ومنع الممارسات الاحتكارية المعوقة لحركة التجارة العالمية ينص عن المساهمة المالية التي تتم بواسطة الحكومة لمساعدة الصناعة أو الأعمال للحفاظ على أسعار السلع والخدمات عند مستوياتها الدنيا وينجم عنها منفعة.

***-تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدعم:**

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية³ (OECD) الدعم على أنه نوع من السلوك الحكومي الذي يمنح ميزة للمستهلكين أو المنتجين بهدف زيادة دخلهم أو التقليل من التكلفة التي يتحملونها.⁴

***-تعريف منظمة الأغذية والزراعة للدعم:**

أما منظمة الأغذية والزراعة⁵ (FAO) فتعتبر أن الدعم عبارة عن البرامج النقدية أو العينية التي تسعى للحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة وضمان الحد الأدنى من الرفاهية من خلال توفير الحد الأدنى من التغذية أو مساعدة الأسر على إدارة المخاطر.

***-تعريف النظام الأوروبي للحسابات للدعم:**

عرف النظام الأوروبي للحسابات⁶ (ESA) الدعم بأنه عبارة عن المدفوعات الجارية التي تقدمها الحكومة بدون مقابل إلى المنتجين بغرض التأثير على مستوى الإنتاج أو الأسعار أو عوائد الإنتاج الخاصة بالمشروعات المنتجة للسلع والخدمات المدعومة، ووفقاً للموسوعة البريطانية فإن الدعم يعرف على أنه النفقة الحكومية المباشرة أو غير المباشرة أو الحق الاقتصادي الممنوح أو الإمتياز الموجه إلى المشروعات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية بغرض تحقيق أهداف عامة.⁷

¹ محمد محمود عليش، مرجع سبق ذكره، ص 06.

² World Trade Organization

³ Organisation for Economic Co-operation and Development

⁴ فتح الله رجب فتح الله سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁵ Food and Agriculture Organization

⁶ Euro System of Accounts

⁷ مها محمود أبو زيد، نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد 03، جامعة الإسكندرية، مصر، يوليو 2019، ص 157.

ثالثاً: تعاريف أخرى للدعم: يمكن تعريف الدعم أيضاً على أنه:

- * - عبارة عن مساعدة نقدية أو عينية تقدم من الحكومة إلى المنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابلها ولكن يشترط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي.¹
- * - كما يمكن تعريف الدعم الحكومي على أنه مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية² وبذلك فهو الوسيلة والإجراء الذي يتخذ لدعم فئات المجتمع الضعيفة ومساعدتهم للقيام بأعمالهم.³
- * - كما يعبر الدعم عن استعداد الحكومة للتخلي عن كمية كبيرة من دخلها العام من أجل تحسين مستوى دخل السكان من خلال زيادة قدرتهم على الوصول إلى السلع وبالتالي توفير مستوى مقبول من الاستهلاك للسلع الضرورية.⁴

وعليه فإنه من الصعب الاتفاق على تعريف موحد للدعم فهو يختلف طبقاً للسياق الذي يستخدم فيه، إلا أنه رغم ذلك تم التوصل إلى أن الدعم هو عبارة عن مجموعة من البرامج الحكومية التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والأسر الفقيرة الأكثر تعرضاً لخطر الفقر بما يحقق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح هذه الطبقات وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال استخدام الموارد الاقتصادية بالكيفية التي تُعظم المردود الاقتصادي والاجتماعي من ذلك الاستخدام.⁵

الفرع 02: / الحجاج المؤيدة والمعارضة لسياسات الدعم الحكومي:

على الرغم من الأهمية الاقتصادية لسياسات الدعم الحكومي لاعتبارها واحدة من السياسات المهمة في توفير السلع الأساسية والضرورية للفقراء والمحتاجين بأسعار منخفضة إلا أنه في الوقت نفسه فإن لهذه السياسات انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وعليه يمكننا توضيح أهم الحجاج المؤيدة والمعارضة للدعم الحكومي على النحو الآتي:⁶

¹ بسام فتوح ولورا القطيري، دعم الطاقة في العالم العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية-سلسلة أوراق بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2012، ص 11.

² أبحاث هيفاء نجيب مهودر، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 23، جامعة البصرة، العراق، 2012، ص 254.

³ جعفري طالب أحمد جنديل الخزعلي، سياسة الدعم السعري للمنتوج الزراعي في العراق مع التطبيق على محصول زهرة الشمس في محافظة واسط، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 14، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2009، ص 30.

⁴ Moosa Khalaf Awad and Thaeir H. Kadhem, **Assessment of government support policies for the individual income in Iraq for the period of 2003-2016**, Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Al-Qadisiyah University, Iraq, Volume 20, Issue 1 (2018), page 10.

⁵ فتح الله رجب فتح الله سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁶ أحمد حافظ الطائي، سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 12، العدد 40، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص ص 68، 69.

أولاً: الحجج المؤيدة لسياسات الدعم الحكومي: تتمثل في:

➤ إن اتساع الفوارق الاقتصادية بين الأفراد في المجتمع الواحد تعد سبباً للتدخل الحكومي لتحقيق جزء من العدالة الاجتماعية، والتي لا يتطلب إقامتها تحقيق المساواة الكاملة في الثروات والدخول وإنما التخفيف من حدة عدم المساواة عن طريق إتباع سياسات الدعم الحكومي.

➤ إن اعتماد سياسات الدعم الحكومي يفضي إلى زيادة القدرة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي عن طريق تنمية عوامل الإنتاج من الناحيتين النوعية والكمية.

➤ تؤكد الدراسات الاقتصادية أن توجيه الدعم الحكومي لغرض التأثير في الاستهلاك يتم وفق سياسة تتسجم مع المستوى الاقتصادي لكل دولة، إذ نجد أن الدعم الحكومي في الدول النامية يهدف بتأثيره على الاستهلاك إلى رفع المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود، أما في الدول المتقدمة فإن تأثيره على الاستهلاك يختلف بحسب إذا كانت الدولة قد وصلت إلى حالة الاستخدام الكامل أم لم تصل لها بعد.

➤ إن لنفقات الدعم الحكومي انعكاسات اجتماعية إيجابية، إذ أنها توجه نحو تحسين الصحة وظروف السكن ورفع رفاهية العمال إضافة إلى رفع المستوى الفني للعمال ، ويؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى الرفع من إنتاجية العمال، ومن ثم زيادة الناتج القومي ويعرف هذا النوع من الاستثمار بـ "الاستثمار الإنساني"، وقد تُوجه نفقات الدعم نحو زيادة حجم السكان والمحافظة على صحتهم، وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أيضاً، فضلاً عن دعم السلع الغذائية والخدمات المقدمة للأطفال، وتزداد أهمية هذا النوع من الدعم في الدول التي تعاني من نقص في حجم السكان.

وعليه يمكن القول بأنه إذا كان الدعم الحكومي ذو صيغة اجتماعية، فإن هدفه الأساسي رفع المستوى المعيشي للأفراد، والذي يأخذ شكل تحويلات نقدية مباشرة تعمل على إعادة توزيع الدخل رأسياً، أما إذا كان الدعم الحكومي ذو صيغة اقتصادية فإن هدفه الأساسي تخفيض أسعار منتجات المشاريع أو زيادة ربحها أو حماية الصناعة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل أفقياً.

ثانياً: الحجج الرافضة لسياسات الدعم الحكومي: نوجزها فيما يلي:

➤ عدم مرونة نظام البطاقة التموينية لكي يتلاءم مع احتياجات المستفيدين وفقاً لأوضاعهم الاقتصادية، وكذا غياب الإرادة السياسية لإصلاح آلية عمل البطاقة التموينية عن طريق تطوير وتنويع وزيادة مفرداتها.

➤ ضخامة حجم التخصيصات المالية للبطاقة التموينية والتي أثقلت كاهل الموازنة العامة للدولة، إذ أن جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة تتوجه لدعم البطاقة التموينية بهدف توفير المواد الغذائية بأسعار مدعومة للمواطنين، كما أن آلية عمل البطاقة التموينية تتضمن في طياتها العديد من عمليات الفساد الإداري والمالي.

➤ إن الدعم المالي المقدم لفرد عن طريق شبكة الحماية الاجتماعية تكون في الغالب غير كافية لسد احتياجاته الأساسية والضرورية، لاسيما أن معدلات التضخم في ارتفاع مستمر.

➤ إن زيادة الدعم الحكومي يؤدي بمرور الوقت إلى نتائج سلبية على الاقتصاد إذ أنه يسهم في زيادة معدلات البطالة ويخفض من إنتاجية العامل ويجعل أسواق العمل أكثر جموداً ويمنع الابتكار والإبداع فيها،

إضافة إلى أنه يحد من توجه الاستثمارات نحو القطاع الخاص ولاسيما الاستثمارات طويلة الأمد، كما أنه يؤدي إلى استمرار الضغط على الحكومة للحصول على إعانات أو قروض أو منح أو تسهيلات جمركية للقيام بمشاريع لا تعود بفائدة اقتصادية للمجتمع بصفة عامة، بقدر ما تعود بفائدة تخدم المنتج المستفيد من الدعم الحكومي بصورة خاصة.

تشير الوقائع الاقتصادية إلى أن زيادة الدعم الحكومي لا يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي، إذ أنه في فترة الكساد العظيم لمدة (1929-1932) ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي من (11%) إلى أكثر من (22%)، ومع ذلك فإن معدلات البطالة استمرت إلى (20%) حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الدعم الحكومي:

نظراً للأهداف المتعددة والعديدة للدعم الحكومي سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف وأهمية الحكومي

الفرع 01: أهداف الدعم الحكومي:

تسعى الحكومات من خلال تنفيذهم لسياسات الدعم الحكومي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية نوجزها فيما يلي:¹

1. تحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل:

يهدف الدعم الحكومي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل وتوزيع الدخل بين فئات المجتمع قد يظهر فروقاً بين هذه الفئات؛ حيث تظهر الطبقة المحرومة والطبقة الغنية، وتقريب الفوارق بين طبقات المجتمع الذي يتم على أساس الحصول على إيرادات ناجمة عن فرض ضرائب تصاعدية من فئة الأغنياء من جهة وإنفاقها عبر منح إعانات للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من جهة ثانية، مما ينتج عنه زيادة في الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من عدم التأثير في الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

2. استقرار الأسعار من خلال رفع المستوى المعيشي:

يهدف الدعم إلى توفير السلع والخدمات الضرورية بأسعار تكون مناسبة وفي متناول الفئات المحرومة ومحدودة الدخل من أجل رفع المستوى المعيشي لهذه الشريحة من المجتمع وتوفير الحياة الكريمة.

3. توفير الحد الأدنى من الغذاء:²

يرى الكثير أن الدعم هو أضمن وسيلة من أجل توفير الحد الأدنى من الغذاء وخاصة في الأجل القصير وذلك لأن الفئات محدودة الدخل تتفق نسبة كبيرة من دخلها على الغذاء خاصة في الدول النامية وبناءً على ذلك فإن دعم السلع الغذائية يعمل على زيادة إستهلاك تلك الطبقات، وتحسين مستوى التغذية بشكل كبير

¹ دندن فتحي حسن وقدال زين الدين، الدعم الحكومي وإنعكاساته على الموازنة العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار -إيليزي-، الجزائر، 2022، ص 357، 358.

² محمود أحمد محمد أمين، سياسة الدعم الحكومي في مصر (المشاكل والحلول)، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، يوليو 2013، ص6.

مما يؤدي إلى رفع المستوى الصحي للمواطنين وبالتالي زيادة قدرتهم على العمل وزيادة الإنتاجية وعليه رفع مستوى المعيشة.

4. تحقيق الأمن الغذائي:

إن توفير المدخلات الأساسية للقطاع الزراعي من أسمدة وبذور وأعلاف وغيرها بأسعار مدعمة ومناسبة تكن المزارعين من الاستمرار في عملياتهم الإنتاجية وتوفير منتجات هذا القطاع من لحوم وخضروات وحبوب بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة وهذا من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي والتقليل من استيرادها.

5. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:¹

تلعب سياسة الدعم الحكومي دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ارتفاعاً أو انخفاضاً أو على عدة متغيرات الاقتصادية كمستوى التشغيل واستقرار مستوى العام للأسعار (معدل التضخم) ومستوى الناتج الوطني على مستوى الدولة، وهذا باستخدام سياسة مالية توسعية عبر زيادة مخصصات الدعم أو سياسة مالية إنكماشية عبر تخفيض من مخصصات الدعم، وهذا حسب الوضعية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد (الكساد أو التضخم)، ففي حالة عجز في الطلب الكلي دون أن يتناسب مع العرض الكلي، يكون تدخل الدولة بأدوات سياسة الدعم الحكومي لمنع زعزعة الاستقرار الاقتصادي، واستفحال المشاكل عبر الرفع من مستوى الطلب الكلي إلى مستوى معين يحقق التشغيل التام، ويتم استخدام سياسة الدعم الحكومي بشقيها النفقات وإعفاءات الضريبة، وهذا عبر توسيع نفقات الدعم الحكومي من خلال تقديم إعانات اجتماعية أو دعم الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقية وزيادة القدرة الإنفاقية لدى الأفراد لتحفيز الاستثمار وينتج عنه زيادة في مستوى العمالة، كما يمكن استخدام إعفاءات الضريبة لمجابهة الكساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يساهم في زيادة الاستهلاك والاستثمار باعتبار أن الضرائب تفرض على الأفراد وعلى الاستثمارات، والتخفيض منها يؤدي إلى زيادة الدخل النقدية لهم.

6. تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:²

أحياناً جهاز السوق قد يعجز في تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، ولو تركت قوى السوق وحدها قد تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وهذا عبر الإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الأساسية، وهذا سعياً وراء الربح أو العزوف عن إنتاج السلع الضرورية بسبب قلة هامشها الربحي، وهنا يأتي دور سياسة الدعم الحكومي في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية، عبر إعادة تخصيص الموارد بواسطة تقديم الدعم للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع الواجب إنتاجها والمطلوبة وعجز جهاز السوق عن توجيه

¹ دندن فتحي حسن و قدال زين الدين، الاقتصاد الموازي وإنعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي التبسي -تبسة-، الجزائر، 2021، ص 555.

² نفس المرجع السابق، ص 556.

الموارد لإنتاج هذه السلع، كما تعمل سياسة الدعم الحكومي على توجيه الجيد في تخصيص الموارد في الحالات التي يكون فيها قصر النظر من جانب الوحدات والأفراد، وتظهر ضرورة تخصيص الموارد في حالات متعددة منها:

✓ حالة الموارد ذات الأهمية الاستراتيجية وغير قابلة للتجديد كالنفط والغاز،

✓ حالة الموارد التي من محتمل أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية.

ويتم تنظيم وتوجيه إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها حسب الطريقة التي يراها صانع سياسات الاقتصادية العامة مناسبة، وهذا عن طريق البحث عن بدائل هذه الموارد ودعمها، لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة فإنه سيؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها مثلاً دعم التحول الطاقوي عوضاً عن استخدام الطاقة الأحفورية.

7. حماية المؤسسات من المنافسة الخارجية من أجل استمراريته¹

يتم حماية المشروعات والمؤسسات من خلال دعم عملية إنتاجها إما بإعفاؤها من الرسوم الجمركية للمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج، أو توفيرها بأسعار مناسبة لاستمرارية نشاطاتهم وتوفير السلع الخاصة الضرورية، وفي المقابل فرض رسوم جمركية حامية، من أجل الحد من دخول السلع الخارجية ومنافستها للسلع المحلية.

كما سبق الذكر فإن مفهوم الدعم يشير إلى إن الدولة تقوم بتقديم الدعم للأفراد وبذلك فإنها تسعى ومن خلال سياسة الدعم بوصفه جزء من واجبها الاقتصادي والاجتماعي إلى:²

✍ تشجيع إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية من خلال ما تقدمه الدولة من دعم؛

✍ تشجيع عمليات التصدير؛

✍ تحقيق التوازن بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية؛

✍ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وكذلك تطوير نوعية المنتجات المقدمة؛

✍ توفير السلع الأساسية السائدة للعمليات الإنتاجية (الماء والكهرباء) وبأسعار مناسبة؛

✍ المساهمة في تطوير الزراعة والصناعة المحليتان من خلال إدخال التقنيات الحديثة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدعم يهدف أيضاً إلى:

✍ ثبات واستقرار الأسعار في ظل سياسة سعرية شاملة مرتبطة مع مدخول المواطنين مما يؤدي إلى

استقرار الاقتصاد واستمراره إضافة إلى استقرار القوة الشرائية؛

✍ الحد من النتائج السلبية للتضخم مع تأمين دخول مناسبة للمنتجين وخلق فرص للمنافسة في العمليات

التصديرية للمنتجات المحلية الفائضة عن الحاجة مما يؤدي إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد؛

¹ نفس المرجع السابق، ص 556، 557.

² محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية (صناعة الدواجن) نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية -الثروة الحيوانية، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، العراق، 2012، ص 22.

يساهم الدعم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية المتمثلة في: توسيع الخدمات المقدمة للمواطنين (كالصحة والتعليم) ورفع مستوياتهم المعاشي.

الفرع 02: أهمية وضرورة الدعم الحكومي:¹

يشكل الدعم آلية مهمة لمساعدة أصحاب الدخل الثابتة من عمال وموظفين وأرباب المعاشات أو بصفة عامة الفقراء والطبقة الوسطى على تحمل ارتفاع أسعار السلع والخدمات الذي يتجاوز طاقة هذه الطبقات في الكثير من الأحيان، وتزداد الحاجة لهذا الدعم في ظل ارتفاع معدلات الأسعار التي تسبق معدلات ارتفاع الأجور زمنياً ونسبياً وتتجاوزها مرتفعة عنها كثيراً، وهو ما أدى إلى تراجع منتظم ومتواصل في الدخل الحقيقية للعمال والموظفين وأرباب المعاشات مع مرور الوقت أي قدرة رواتبهم وأجورهم ومعاشاتهم على شراء السلع والخدمات وأدى أيضاً إلى تراجع حصتهم من الناتج المحلي الإجمالي لصالح تزايد حصة أصحاب حقوق الملكية على نحو غير مسبوق.

كذلك فإن الدعم يقدم لبعض المنتجين في مختلف القطاعات لدعم قدرتهم على إنتاج السلع الزراعية والصناعية والخدمات بأسعار منخفضة ترفع قدرتهم التنافسية في السوق المحلية والأسواق الدولية وتمكنهم من بيع السلع والخدمات التي ينتجونها بأسعار منخفضة عن تكلفتها الحقيقية وهو نوع من الدعم غير المباشر لمستهلكي هذه السلع والخدمات فضلاً عن كونه دعماً مباشراً للمنتجين، حيث يبلغ الدعم الزراعي الأمريكي والأوروبي نحو 350 مليار دولار سنوياً من أجل مساعدة المنتجين على إنتاج القمح والحبوب عموماً والعديد من المنتجات الزراعية الأخرى كالقطن مثلاً بأسعار تنافسية تساعدهم على السيطرة على الأسواق الدولية لهذه السلع الاستراتيجية وتمكنهم من بيع الحبوب ومنتجاتها بأسعار منخفضة تجعل حصول الفقراء عليها وعلى الخبز وعلى المنتجات التي تدخل فيها متاحاً بأسعار معتدلة.

كذلك فإن الدعم يمكن أن يقدم في صورة إعفاء ضريبي أو جمركي أو دعم الطاقة أو دعم كمدخلات الإنتاج أو دعم نقدي مباشر، وكلما كانت الأجور كافية لتحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة للعاملين وكلما كانت هناك سياسة فعالة للتحويلات الاجتماعية وإعانة العاطلين كلما كانت هناك حماية للمستهلكين تضمن لهم سلعاً وخدمات مطابقة للمواصفات وبأسعار معتدلة كلما كانت كفاءة المنتجين المحليين مرتفعة وقدرتهم التنافسية عالية فإن الحاجة للدعم بكل صوره تتراجع ويصبح التصرف بشأنه ميسوراً ويسهل تمريره اجتماعياً، أما إذا غابت هذه الأسس كلها أو بعضها فإن وجود الدعم يصبح مسألة حياة أو موت للفقراء ولجانِب مهم من العاملين من خريجي النظام التعليمي ممن يفترض أن يكونوا ضمن الطبقة الوسطى والذين تدهورت دخولهم الحقيقية وأصبحوا ضمن الفقراء.

¹ سيف الملا ومحمد العزيمي، الدعم في مصر المشاكل والحلول، ورقة عمل تدخل ضمن أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر لإدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، المجلد 01، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 29-30 نوفمبر 2008، ص ص 03، 04.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن الحديث عن قضية الدعم ينبغي أن يتجاوز التساؤل الذي لا معنى له حول ضرورة الدعم من عدمه لأنه ضرورة ماسة بالفعل لتصبح القضية هي من يستحق الدعم وكيفية توزيع مخصصات الدعم ورفع كفاءة تخصيصها بل وزيادتها كآلية مهمة لتحسين توزيع الدخل ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي -السياسي ولتطوير حوافز النمو الذاتي المتواصل في الاقتصاد والتي تدعم كلما تحسن توزيع الدخل بإفترض ثبات باقي العناصر المؤثرة على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: مصادر تمويل الدعم الحكومي وآلياته:

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المصادر والآليات التي تستخدمها الدولة في تمويل الدعم.

الفرع 01: /مصادر تمويل الدعم الحكومي:¹

تخضع الموازنة العامة إلى قاعدة عدم تخصيص الإيرادات والتي تعني عدم تخصيص إيرادات معينة لمواجهة إنفاق معين؛ حيث تسعى كل دولة إلى تدبير الموارد التي يمكن أن تستخدمها لتغطية نفقاتها العامة بإتباع سياسة مالية تتماشى مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والاختيار بين أوجه الإيرادات العامة بما يحقق الصالح العام للأفراد في مختلف القطاعات.

إلا أنه من الأهمية يجب تناول المصادر المحتملة لتمويل الدعم لما تمثله من أهمية في نجاح أو فشل هذه السياسة في تحقيق أهدافها سواء على مستوى الفئات المستفيدة أم على مستوى المجتمع ككل.

فإذا لم يتم تمويل الدعم من مصادر تمويلية حقيقية فإنه سيتحول إلى عبء على الموازنة بخلاف آثاره السلبية الأخرى على المستفيدين وعدم جدواه في إعادة توزيع الدخل أو استقرار الأسعار وهو ما يتسبب في المطالبة بإلغائه في الكثير من الأحيان لعدم تمكن الدول من توفير موارد لتمويله، وفيما يلي سنتطرق إلى مختلف المصادر المحتملة لتمويل الدعم التي تلجأ إليها الدول:

أولاً: تمويل الدعم عن طريق الضرائب:

تعد الضرائب من أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة، حيث تشترك الضرائب مع الدعم في إتمام عملية إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وعليه فالدعم يمثل جانب الإنفاق لعملية إعادة التوزيع في حين تمثل الضرائب الجانب التمويلي لهذا الإنفاق. فمن خلال فرض الضرائب على الفئات ذات الدخل المرتفعة واستخدام حصيلة هذه الضرائب في دعم السلع والخدمات للفئات محدودة الدخل تتم عملية إعادة التوزيع.

كما أن تمويل الدعم عن طريق الضرائب يعد تمويلاً حقيقياً وليس تضخيمياً فهو يضيف قوة شرائية لبعض الأفراد مقابل نقص القوة الشرائية للبعض الآخر؛ حيث يتوقف الأثر التضخمي في هذه الحالة على الميل الحدي للإستهلاك والإدخار لدى كل من متلقى الدعم ودافعي الضرائب.

¹ فداء منصور أبو المعاطي الجوهري، إقتصاديات الدعم بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، ط1، دار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2020، ص ص 66-68.

ومن الجدير الإشارة إلى أن دور الضرائب في تمويل الدعم وما يترتب عليها من آثار يتوقف بصفة أساسية على نوع هذه الضرائب ولذا سيتم تناول دور كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تمويل الدعم كما يلي:

01-01: الضرائب المباشرة:

هي تلك الضرائب التي تفرض على الدخل وعلى الثروات وتتمثل أهمية هذه الضرائب في تمويل الدعم فيما يلي:¹

(أ) تتمتع حصيللة الضرائب المباشرة بالثبات النسبي أي أنها ليست عرضة للتقلبات الشديدة وبالتالي فهي لا تعكس التقلبات الاقتصادية إلا في حدود ضيقة بالإضافة إلى أن حصيللة الضرائب المباشرة تتميز بالانتظام والدورية أي أنها تأتي في مواعيد دورية ومنظمة إلى حد كبير، حيث تؤدي هذه الخصائص إلى تخفيض احتمالات وجود مخاطر تنتج عن إضطرار الدولة لتحديد حجم الدعم أو التوقف المفاجئ عن إعطاء نتيجة لعدم توافر الموارد اللازمة له سواء كان السبب في ذلك اختلاف توقيت توافر هذه الموارد أو الاختلاف الكبير في حجمها تبعاً للحالة الاقتصادية السائدة.

(ب) في ظل ما تتميز به العديد من الدول النامية من ارتفاع معدل التضخم فإن الضرائب المباشرة تعتبر وسيلة مناسبة لتمويل الدعم نظراً لأنها تمارس آثارها التوزيعية عن طريق تخفيض دخول المنتجين أكثر من ممارسة آثارها التوزيعية عن طريق رفع أثمان المنتجات وبالتالي فهي من ناحية تؤدي إلى استقرار أثمان المنتجات ومن ناحية أخرى تؤدي إلى تخفيض الدخل وبالتالي تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، حيث تؤدي كل من الحالتين إلى التأثير على المستوى العام للأسعار بالانخفاض أي أن الضرائب المباشرة تعمل في الاتجاه الإنكماشى ويؤدي ذلك إلى تقليل الحاجة إلى تخصيص مزيد من الأموال للدعم نظراً لما يأتي:

- يؤدي الاتجاه الإنكماشى إلى تخفيض معدل التضخم ومع انخفاض هذا المعدل تقل الحاجة إلى زيادة أموال الدعم.
- كما يؤدي الاتجاه الإنكماشى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الدخل الثابت وبالتالي تقل الحاجة إلى توفير المزيد من الموال لدعم هذه الطبقات.
- يسهل على الدولة عند الرغبة في زيادة الحصيللة أن ترفع سعر الضريبة فالضرائب المباشرة تعمل بنجاح كبير في مجال تطبيق مبدأ التصعد في سعر الضريبة ولكن يجب ملاحظة أن المبالغة في الزيادة التصاعدية في معدلات الضرائب المباشرة يمكن أن يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي.
- نظراً لأن الضرائب المباشرة تفرض على الدخل والثروات فإن أثرها على تشويه الأسعار النسبية ومحدود بخلاف الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الاستهلاك والإنتاج والتصدير والإستيراد وتؤدي إلى تشويه كبير في الأسعار النسبية للسلع المختلفة.

¹ أحمد عرفة أحمد يوسف، الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص ص 124-127.

وللوصول إلى نتائج إيجابية من الضرائب المباشرة يرتبط بصفة أساسية بالوصول إلى درجة معينة من التقدم، فالبرغم من الأهمية الكبيرة للضرائب المباشرة كمصدر لتمويل الدعم إلا أن هناك العديد من الأسباب التي تجعل الضرائب المباشرة تلعب دوراً محدوداً خاصة في الدول النامية ومن بين أهم هذه الأسباب:

- *- ضيق نطاق الضرائب المباشرة وضآلة حصيلتها نظراً لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي.
- *- إنتشار المشروعات الصغيرة.
- *- إنتشار نطاق الاقتصاد المعيشي في اقتصاديات هذه الدول.
- *- المصالح الخاصة للفئات مرتفعة الدخل.
- *- إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

هذا بالإضافة إلى أن تطبيق الضرائب المباشرة يستلزم إدخال الظروف الشخصية في الحساب وذلك لاعتبارات العدالة الاجتماعية مما يتطلب جهاز ضريبي كفاء وهو ما لا يتوفر في معظم الدول خاصة النامية منها.

01-02 الضرائب غير المباشرة:¹

تمثل الضرائب غير المباشرة حوالي ثلثي الموارد الحكومية السيادية في الدول انامية وبالرغم من أن الضرائب تتميز بسهولة الجباية وغازة الحصيلة إلا أنها تعتبر من أسوأ الضرائب من وجهة نظر العدالة الضريبية حيث أنها تفرض على الاستهلاك السلعي بغير تمييز بين شرائح الدخل المختلفة. ونظراً لأن الطبقات محدودة الدخل تتميز بميل حدي مرتفع للإستهلاك (أي أن هذه الطبقة تخصص نسبة مرتفعة من دخلها للإستهلاك) فإن ذلك يؤدي إلى أن الضرائب على الاستهلاك تقتطع من دخل الطبقات الفقيرة نسبة أكبر مما تقتطعه من دخل الفئات الغنية، ولذا فإن الضرائب غير المباشرة تعتبر غير عادلة ويؤدي التوسع فيها إلى إعادة توزيع الدخل القومي والذي لا يكون في صالح الطبقات الفقيرة. ونظراً لعدم عدالة الضرائب غير المباشرة وهي الضرائب السائدة في الدول النامية فإن تقرير الدعم يعتبر أمراً ضرورياً في هذه البلاد حيث يقوم برد ما سبق أن فقدته الفئات محدودة الدخل من جراء فرض الضرائب غير المباشرة عليها.

وبناء على ما سبق نستطيع القول أن الضرائب غير المباشرة يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تمويل الدعم بالدول النامية في حالة إذا ما أمكن توجيهها وتطويرها بحيث تكون أكثر عدالة وتؤدي إلى إحداث آثار توزيعية حقيقية عند تمويلها للدعم، ويتطلب ذلك القيام بالعديد من الإجراءات من أهمها:

- رفع سعر الضرائب غير المباشرة على الإنفاق الاستهلاكي والسلع والخدمات الترفيهية والكمالية التي تستهلكها الطبقات مرتفعة الدخل مما يؤدي إلى تحقيق إيرادات يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل دعم السلع الضرورية التي تستهلكها الطبقات محدودة الدخل (يطلق على هذا الأسلوب دعم السلع لبعضها البعض) وفي

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 128-132.

هذا المجال يجب مراعاة التناسب الطردي بين درجة كمالية السلعة وبين سعر الضرائب غير المباشرة المفروضة عليها.

وتعمل الضرائب غير المباشرة على هذا النحو على تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والإنفاق كما أنها تعالج إلى حد ما مشكلة التهرب الضريبي لأنها ستحاصر بعض الفئات المتهربة من الضرائب عند إنفاقها للدخول المكتسبة على السلع والخدمات الترفيهية.

وبالرغم من مزايا هذا الأسلوب إلا أنه يجب مراعاة الدقة عند تحديد النسبة التي سيتم بها رفع سعر الضريبة غير المباشرة وذلك نظراً لأن زيادة معدلاتها عن حد معين سوف يؤدي إلى زيادة نسبة التهرب الضريبي وخصوصاً في السلع المستوردة مما سيقال الحصيلة الإجمالية من هذه الضرائب.

• عد فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية نظراً لأنها تستهلك نسبة أكبر من دخول الفقراء بالمقارنة بالنسبة التي يخصصها الأغنياء لشراء هذه السلع الضرورية فبالرغم من غزارة حصيلة الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع الضرورية إلا أنها تتعارض مع اعتبارات العدالة الاجتماعية.

• إلغاء التشابك بين الدعم والضرائب والرسوم السلعية بما يحقق وحدة ووضوح مركز السلعة من قبل الدولة إما سلعة مُعانة أو سلعة تتوافر في مستهلكها القدرة على تحمل الضرائب غير المباشرة، حيث يؤدي هذا التشابك إلى رفع تكلفة الدعم وبالتالي فإن إلغاء هذا التشابك يؤدي إلى ظهور العبء المالي للدعم بحجمه الحقيقي كما يؤدي إلى إلغاء الإزدواج في السياسة المالية والذي يحدث نتيجة لتعاقب الضرائب غير المباشرة لاعتبارها إيراد عام والدعم إنفاق عام على نفس السلع المدعمة.

• يمكن فرض ضرائب غير مباشرة على الكميات الإضافية من السلع المدعمة بحيث تُغطي أرباح بيع هذه الكميات الإضافية الخسارة التي تتحملها الدولة نتيجة لتوفيرها كميات محدودة من هذه السلع الضرورية بأسعار منخفضة.

ويمكن أن يطبق هذا الأسلوب بصفة خاصة على أسعار خدمات بعض المرافق الأساسية مثل: المياه والغاز والكهرباء.

مما سبق يتضح أن كفاءة سياسة الدعم في الدول المتقدمة من حيث تأثيرها على عملية إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات منخفضة الدخل ترجع إلى غلبة الضرائب المباشرة في هذه الدول مما يؤدي إلى حدوث آثار توزيعية حقيقية، بينما في الدول النامية حيث تتغلب الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الاستهلاك السلعي خاصة على السلع الضرورية فإن الدعم في أغلب الأحوال لا يحقق كفاءة هدف إعادة توزيع الدخل من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة.

وعليه فالتناسق بين سياسة الدعم وسياسة الضرائب كوسيلة للتمويل يعتبر عامل على درجة كبيرة من الأهمية لكي يحقق الدعم هدفه التوزيعي بكفاءة.

ولمواجهة ضعف الطاقة الضريبية للاقتصاد القومي في الدول النامية (من 10% إلى 15% من الدخل القومي) فإن هذه الدول تلجأ إلى العديد من المصادر الأخرى التي سنتطرق إليها لاحقاً.

ثانياً: تمويل الدعم عن طريق المنح والمعونات الغذائية:¹

تعد المساعدات والمعونات الغذائية الأجنبية التي تقدم من طرف الدول المتقدمة إلى الدول النامية من المصادر التي يمكن إستغلالها في تمويل نفقات الدعم والتي تتكون غالباً من فائض السلع الزراعية المتقدمة من الحكومات والهيئات المانحة، والتي تأخذ عدة صور منها:

✓ منح غذائية مجانية.

✓ قروض وسلف ممنوحة بشروط ميسرة من خلال: إتفاقيات ثنائية بين الحكومات والمنظمات والهيئات الدولية متعددة الأغراض.

ومن بين أهم الجهات المانحة للمعونات الغذائية نجد:

أ) الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة:

حيث تبنت الو.م.أ سياسة تقديم المساعدات الخارجية كأداة من أدوات سياستها الخارجية وأعدت لذلك العديد من البرامج التي تقدم من خلالها المساعدات مثل:

♦ **برنامج الغذاء من أجل السلام 1954** والذي يهدف إلى مساعدة الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج الغذائي والذي يقابله في الوقت ذاته فائض كبير في الإنتاج الأمريكي؛ حيث يتضمن هذا البرنامج السماح للدول الفقيرة شراء الإنتاج الزراعي الأمريكي بالعملة المحلية كتشجيع لها على الإقبال على شراء هذا الإنتاج.

♦ **برنامج الدعم الاقتصادي 1964** والذي يهدف إلى تخصيص مبالغ مالية لمساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي غير إمدادها بالمعارف الفنية والمنح والقروض المالية.

أما السوق الأوروبية المشتركة فقد عملت على تقديم المساعدات المختلفة إلى الدول النامية منها مساعدات مالية عن طريق الصندوق الأوروبي للتنمية للدول الأعضاء في السوق وغير الأعضاء، وكذلك مساعدات غذائية إلى الدول النامية بالإضافة إلى المساعدات الغذائية العاجلة في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية والإصابة بالكوارث الطبيعية أو السياسية لبعض الدول التي تحتاج إلى هذه المساعدات.

ب) المنظمات التطوعية الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة العالمي للغذاء:

تقوم المنظمات الخيرية مثل: هيئة الإعانة الكاثوليكية CRS وإتحاد تعاونيات الغوث الأمريكية CARE والبرنامج الغذائي العالمي بتوفير المعونات الغذائية للدول النامية وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنه يمكن تصميم برنامج كامل للدعم يعتمد بصفة أساسية على المعونات الغذائية ويتوقف تحقيق ذلك على مدى العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربط الدول المانحة للمعونة بالدول المتلقية لها.

¹ قداء منصور أبو المعاطي الجواهري، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-75.

ويتم تمويل الدعم عن طريق المعونات الغذائية بإحدى الصور التالية:

❖ قيام الدولة المتلقية للمنح الغذائية ببيعها بسعر السوق (بدون دعم) واستخدام حصيلته البيع في تمويل الدعم خاصة دعم الغذاء للفئات الفقيرة أو أي بند آخر من بنود الإنفاق، حيث يمكن استخدام عائدات بيع المعونة في مجالات متنوعة مثل: توفير الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وتمويل المشروعات الزراعية التي توجه إلى إشباع الحاجات الأساسية لأصحاب الدخل المحدود.

❖ بيع المنح الغذائية بالسعر المدعم في الدولة المتلقية للدعم وبالتالي تكون المنح الغذائية قد مولت الدعم على هذه السلع المقدمة كمنحة ويتم استخدام فرق بيع الحصة في تمويل أي بند آخر من بنود الإنفاق.

❖ توزيع المنح الغذائية بالمجان وبذلك يتم سد إحتياجات الأفراد من تلك السلع.

ومن بين أهم مزايا تمويل الدعم عن طريق المعونات الغذائية نجد أنه:¹

(1) يؤدي تمويل الدعم عن طريق المعونات الغذائية إلى تخفيض تكلفة الدعم خاصة إذا أعطيت هذه المعونات في صورة منح.

(2) المعونات الغذائية تعتبر من أفضل وسائل تمويل الدعم من ناحية أثرها على التضخم فحصول الدول النامية على هذه المعونات يمثل إضافة حقيقية إلى قوى العرض الكلي أي أنها تزيد من حجم الموارد الموضوعة تحت تصرف المجتمع وبالتالي فإنها تمتص جانباً من فائض الطلب وهي من هذه الناحية يمكن أن تحد من جنوح الأسعار نحو الارتفاع ومن ناحية أخرى فإن استخدام هذه المعونات في تمويل الدعم يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المقدمة كمنحة وأسعار السلع المثلثة المنتجة محلياً مما يساعد بصفة عامة على استقرار أسعار السلع والخدمات المختلفة.

ولكن يلاحظ أن شكل هذه المعونات هو الذي يحدد أثرها النهائي على التضخم كما يلي:

*-المنح الغذائية وهي تعطى بدون مقابل وبالتالي فهي ذات أثر إيجابي واضح على التضخم.

*-القروض الميسرة بدون تكاليف مباشرة حالياً وهي تستحق السداد وأقساطها في فترة لاحقة وبالتالي فهي لها أثر إيجابي على التضخم في الفترة القصيرة.

*-تمويل الدعم عن طريق المعونات الغذائية خاصة في صورة منح يؤدي إلى التخفيف من حدة مشكلة عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية.

إلا أن هذا النوع من التمويل للدعم له عدة عيوب منها:²

(1) اتخاذ الدول المتقدمة هذه المعونات كأداة للتوجه والضغط السياسي للدول المتلقية ومن ثم التبعية السياسية ومن ذلك وقف المساعدات الغذائية أو التهديد بوقفها كعقوبة سياسية في حالة انتهاج الدولة المتلقية للمساعدة نهجاً مناهضاً لسياسة الدولة المانحة.

¹ أحمد عفة أحمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-138.

² نفس المرجع السابق، ص ص 138-140.

(2) يتوقف حجم المعونات واستمراريتها وشروطها على مدى قوة العلاقة بين الدول المانحة والدول المتلقية لها مما يؤدي إلى جعل هذه المعونات كمصدر لتمويل الدعم لا تحتوي على قدر كافٍ من الاستقرار وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها بصفة أساسية.

(3) إعطاء المعونات الغذائية لبعض الدول النامية بكميات كبيرة وبسعر منخفض جداً واستخدام هذه المعونات كمصدر لتمويل الدعم على هذه السلع يحد من قدرة صغار المنتجين المحليين على المنافسة مما يؤدي إلى التأثير على الحوافز الإنتاجية على حجم الإنتاج المحلي حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أنه مقابل كل رطل من الحبوب المستوردة كان هناك نقص صافي قدره نصف رطل من الإنتاج المحلي الهندي وذلك بسبب انخفاض ما يحصل عليه المزارعون من عائد.

(4) المعونات الغذائية في شكل قروض ميسرة بدون تكاليف مباشرة حالياً وإن كانت تمول الدعم بدون تكلفة حالية باستثناء التكاليف الإدارية وتكاليف النقل إلا أنها تؤدي إلى تزايد الديون الخارجية مستقبلاً وبالتالي تزايد الأعباء الناتجة عن هذه الديون في شكل أقساط وفوائد مما يؤدي إلى تعثر عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

(5) المعونات الغذائية بصفة عامة لا يمكن أن تكون متاحة بمرونة كافية من ناحية التوقيت الذي يتم الاحتياج فيه إليه باستثناء المعونات التي تقدم في حالات المجاعة. وبالرغم من ذلك فإن الإتفاقيات طويلة الأجل للمعونات الغذائية يمكن أن تكون مفيدة في الإمداد بمصادر خارجية للغذاء تساعد البلاد المتلقية لهذه المعونات على موازنة إحتياجاتها من الغذاء.

(6) نظراً لصغر حجم المعونات الغذائية لغالبية الدول النامية فلا يمكن الاعتماد عليها بمفردها كمصدر لتمويل الدعم.

(7) قد يؤدي تمويل الدعم عن طريق المعونات الغذائية إلى تغيير نمط إستهلاك الغذاء في البلاد المتلقية للمعونة، ويمكن الخطر في ذلك في الزيادة في الطلب على نمط الاستهلاك الجديد كنتيجة متوقعة من المعونات الغذائية بالسعر المنخفض مما يؤدي إلى أن تصبح الدول المتلقية للمعونة هي إحدى مستوردي سلع المعونة وأوضح مثال على ذلك كوريا حيث أدت المعونات الغذائية الأمريكية طبقاً للقانون 480 إلى تغيير نمط الاستهلاك من الأرز إلى القمح ومع تزايد المعونات الغذائية من القمح بسعر منخفض تزايد تبعاً لذلك الطلب على القمح مما جعل كوريا تابعة لسوق الحبوب الدولية الشديدة التقلب والتي يسيطر عليها بالكامل خمس شركات متعددة الجنسية فقط، وبالطبع تزايد هذه المخاطر في حالة توقف المعونات مما يؤدي إلى زيادة الكميات المطلوب شراؤها من الأسواق الخارجية بالسعر الحر.

ثالثاً: التمويل التضخمي للدعم:¹

يعد التمويل التضخمي² من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول لتغطية أعبائها العامة والتي من بينها الدعم؛ حيث تلجأ الدول إلى هذه الوسيلة التمويلية لتغطية العجز في الموازنة عندما لا تكفي إيراداتها العامة في تغطية نفقاتها العامة، ويأخذ صورتين هما:

الصورة الأولى: التوسع في الإئتمان المصرفي: حيث تستطيع الدولة الحصول على نقود للتمويل عن طريق خلق كمية جديدة من النقود الكتابية (نقود الودائع) عن طريق الإئتمان الذي تمنحه البنوك التجارية.

الصورة الثانية: الإصدار النقدي: هو عملية إصدار كمية إضافية من النقود الورقية من طرف السلطات النقدية التي تؤول إلى الدولة غالباً ما تكون البنك المركزي لاستخدامها في تمويل النفقات العامة ومواجهة بعض الأزمات في السيولة النقدية بصفة مؤقتة؛ حيث تؤدي هذه الوسيلة إلى زيادة عرض النقود زيادة لا تتناسب مع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع،³ فزيادة كمية النقود في التداول تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ذات العرض المحدود فتحدث فجوة بين العرض والطلب فترتفع الأسعار وتتسارع معدلات التضخم؛ وهو ما يعني أنه مع زيادة كمية النقود سيزداد الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وارتفاع الأسعار سيترتب عليه انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد وذلك عندما ترتفع الأسعار بمعدلات أعلى من ارتفاع الدخل النقدية، وانخفاض الدخل الحقيقية للأفراد يعني إجبارهم على إنقاص حجم استهلاكهم أو بمعنى آخر إجبار هؤلاء على تكوين إدخار حقيقي يستخدم في تمويل التنمية.⁴ ويتوقف أثر التمويل التضخمي على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي فكلما زادت مرونة الجهاز الإنتاجي كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تنخفض الزيادة في الأسعار وكلما قلت مرونة الجهاز الإنتاجي كلما أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج وحدوث ارتفاع كبير في مستوى الأسعار،⁵ لهذا فهو يمثل خطورة في الدول النامية نتيجة ضعف جهازها الإنتاجي والتي تتمثل في:

☞ ارتفاع المستوى العام للأسعار يجعل الدولة تتحمل مبالغ زائدة في سبيل الحفاظ على القيمة الحقيقية للسلع والخدمات التي تقوم بدعمها ومزيد من الدعم يؤدي إلى الحاجة لزيادة التمويل التضخمي مما يعني دخول الدولة في حلقة مفرغة بين تزايد حجم الدعم وتزايد معدلات التضخم.

☞ استمرار التضخم وارتفاع الأسعار يعني تآكل الدخل الحقيقية للأفراد، ويزداد هذا العبء بشكل خاص على الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخل الثابتة وهم يشكلون الغالبية العظمى من سكان تلك الدول.

¹ فداء منصور أبو المعاطي الجواهري، مرجع سبق ذكره، ص 79-81.

² هو وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق النقود أو إئتمان بسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي ميزانية الحكومة.

³ قادري علاء الدين والعرباوي منال، أثر التمويل التضخمي على إقتصاديات الدول النامية (دراسة قياسية - إقتصاد السودان نموذجاً-)، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 10، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، جوان 2020، ص 111.

⁴ بن جميل هناء، التمويل التضخمي كوسيلة لضبط عجز الموازنة مع الإشارة لتجربة الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ماي 2018، ص 03.

⁵ محمود أحمد محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 08.

عملية التضخم تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح أصحاب الدخل الثابتة فلا يتاح لهم الاستهلاك بنفس المستوى الذي كان يتحقق لهم في مرحلة سابقة وهذا يتناقض مع هدف الدعم في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات محدودة الدخل.

وعلى الرغم من أن التمويل بالتضخم له محاذيره ومخاطره على الاقتصاد القومي وعلى العدالة في التوزيع للأعباء العامة إلا أنه أحياناً كثيرة تضطر الدولة للجوء إليه لسهولة تنفيذه ولما يتضمنه من مزايا ظاهرة نذكر منها:

❖ إن التمويل بالتضخم يعد نوعاً من الضريبة الخفية التي تفرضها الدولة على المواطنين بمشاركتهم في جزء من ثروتهم ودخولهم النقدية.

❖ كما أنه يعطي إنطباعاً -مخالفاً للواقع- بأن هناك فائض من السيولة أو إيداع متاح للاستثمار؛ حيث إن التمويل بالتضخم يؤدي إلى زيادة النقود المعروضة التي تقوم الحكومة بإنفاقها، ومن ثم استمرار تداولها في السوق وتستقر في النهاية لدى البنوك التجارية كفائض في السيولة مما يوحي بأن هذا الفائض كان نتيجة لعجز الموازنة أي للإيداع السلبي للحكومة وليس مظهراً من مظاهر زيادة الإيداع.

رابعاً: تمويل الدعم عن طريق سياسة التسعير والتوريد الإجباري للحاصلات الزراعية:

تتمثل هذه السياسة في فرض حصة معينة من بعض المحاصيل يوردها المزارع إجبارياً إلى الجهات الحكومية بثمن محدد يقل عن الثمن السائد في السوق، وإذا لم يستطع المزارع الوفاء بهذه الحصة التي قد تكون نسبة من المحصول أو المحصول كله تفرض عليه غرامة مالية كبيرة، حيث تنطوي هذه السياسة على دعم من فئة المنتجين الزراعيين لصالح المستهلكين والدولة ويمكن قياس هذا الدعم كما يأتي:

➤ الدعم في حالة البيع المحلي للمحاصيل -السعر الذي كان سيحصل عليه المزارع في حالة التسويق الداخلي لمحصوله في السوق الحرة- السعر المدفوع فعلاً للمزارع بواسطة الحكومة.

➤ الدعم في حالة تصدير المحاصيل -السعر الذي قامت الحكومة ببيع المحصول به في الخارج (سعر التصدير)- السعر المدفوع فعلاً للمزارع بواسطة الحكومة.

حيث تقوم غالبية الدول النامية باتباع سياسة التسعير والتوريد الإجباري عن طريق استخدام عدد من الأساليب تتضمن فرض قوتها الإجبارية أو الشرائية أو فرض قيود على نقل السلع بين المناطق المختلفة أو الحصول على جزء منها،¹ ومن بين مساوئ هذه السياسة نجد:²

✓ تشويه الأسعار للحاصلات الزراعية.

✓ عدم العدالة في توزيع الدخل ليس فقط بين الريف والحضر وإنما أيضاً داخل القطاع الزراعي ذاته؛ حيث تُفرض هذه السياسة على صغار المنتجين الزراعيين أصحاب الزراعات التقليدية والتصديرية أما منتجي المحاصيل البستانية وهم من كبار الملاك الزراعيين فلا تفرض عليهم.

¹ أحمد عرفة أحمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 145، 146.

² قداء منصور أبو المعاطي الجواهري، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 79.

✓ ضياع الكثير من العوائد على المنتجين الزراعيين واتساع الفجوة خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار الفرق بين الثمن المفروض عليهم والثمن الذي تباع به الحكومة هذه المحاصيل في الأسواق الخارجية إذا ما تم تصديرها.

✓ تقليل الحافز على الإنتاج لدى المنتجين الزراعيين وبالتالي الإعراض عن زراعة المحاصيل الأساسية التقليدية.

الفرع 02: آليات الدعم الحكومي:

تعتمد السلطات في الدول على العديد من الآليات التي تمكنها من تنفيذ سياسات الدعم وتعزز من وصوله لمستحقيه وذلك بحسب اختلاف طبيعة السلع والخدمات التي يشملها الدعم إضافة إلى الشرائح المستفيدة من الدعم سواء مستوى المستهلكين أو المنتجين، ومن أبرز آليات الدعم نجد:¹

* **خفض الأسعار:** يعد من أكثر أشكال الدعم إنتشاراً؛ حيث تنتهج الدول سياسة خفض المباشر للأسعار في دعم إستهلاك منتجات النفط والغاز وخدمات الكهرباء.

* **خفض الضرائب والرسوم الجمركية:** تركز الدول في استخدام التخفيض الضريبي بشكل أكبر على دعم بعض المواد الغذائية الأساسية المتمثلة في القمح ومشتقاته، الأرز، السكر ... إضافة إلى دعم الصادرات ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني وذلك بهدف خفض أسعار السلع الاستهلاكية أو دعم الإنتاج وتعزيز التنافسية.

* **دعم الفوائد على القروض:** تستخدم بعض الدول آلية دعم فوائد القروض لتوفير الإقراض الميسر لتمويل الأسر الفقيرة ودعم الإسكان والإنتاج الزراعي وذلك من خلال تحمل الدولة لفوائد القروض.

¹ طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد العربي الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص ص 14، 15.

المبحث الثاني: أنواع وبرامج الدعم الحكومي:

يحظى موضوع الدعم بإهتمام دائم ومستمر في الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو كونه جزء لا يتجزء من سياسة الحكومة المالية وعنصر مهم في الحياة الاجتماعية، وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مختلف أنواع الدعم الحكومي وأشكاله مع برامج الدعم الحكومي إضافة إلى الآثار الاقتصادية المترتبة عن الدعم الحكومي.

المطلب الأول: أنواع وأشكال الدعم الحكومي:

الفرع 01: أنواع الدعم الحكومي:

ترصد الأدبيات أنواعاً وتصنيفات مختلفة للدعم والتي قد تختلف بعضها عن البعض الآخر اختلافاً بيناً، كما قد تتداخل عناصر البعض منها تداخلاً كبيراً فضلاً عن تعدد أنظمة الدعم وتصنيفاته فإن هناك تشابك كبير في تلك الأنظمة؛ حيث يمكن أن تقدم الحكومة لذات الجهة أكثر من نوع من أنواع الدعم في الوقت ذاته فعلى سبيل المثال قد تحصل الشركة على دعم حكومي لمدخلات الطاقة التي تستخدمها وفي نفس الوقت يتم إعفاء أرباحها من الضرائب وبناء على ذلك يمكننا تصنيف الدعم على النحو التالي:¹

أولاً: أنواع الدعم من حيث أثره على الموازنة العامة للدولة:

ينقسم الدعم من حيث أثره على الموازنة العامة للدولة إلى نوعين هما:

1-الدعم المباشر:

يطلق عليه أيضاً الدعم المعلن أو الصريح ويقصد به المبالغ التي يتم تسجيلها للدعم في الموازنة العامة للدولة مباشرة سواء تم إعطاء هذه المبالغ نقداً أو عيناً، حيث تمثل هذه المبالغ أحد بنود النفقات العامة. كما أن هذا النوع من الدعم يكون ظاهر وصريح في الموازنة العامة للدولة ويمكن قياسه بسهولة وتتبعه من سنة لأخرى ودراسة أسباب زيادته ووسائل ترشيده وإمكانية إحلال سلع أخرى جديدة محل بعض السلع المدعومة فعلاً.

2-الدعم غير المباشر:

هو الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها بالأسواق المحلية كالمنتجات البترولية والكهرباء... إلخ؛² حيث أن هذا النوع من الدعم لا يظهر مباشرة في الموازنة العامة للدولة وبالتالي لا يسهل قياسه أو تتبعه من سنة لأخرى ويضم الدعم غير المباشر العديد من الأنواع من أهمها ما يلي:

1-2: الدعم الضمني:

الدعم الضمني هو عبارة الفرق بين سعر بيع السلعة في السوق المحلي وسعر بيعها في السوق العالمية، ويعرف بإعانة تحقيق التوازن أو سد العجز ويقدم الدعم الضمني نتيجة لقيام الدولة بتحديد أسعار

¹ وائل محمود محمد حسين، أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مصر، بدون سنة، ص ص 56-67.

² علي لطفي، رؤية حول منظومة الدعم في مصر، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث عشر لإدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 29-30 نوفمبر 2008، ص 02.

جبرية لبعض السلع والخدمات عند مستوى أقل من التكلفة الاقتصادية لإنتاج هذه السلع والخدمات وإلزام الشركات بالبيع بهذا السعر.

يمنح الدعم الضمني بعد تحديد نتيجة النشاط وذلك بهدف تغطية بعض أو كل العجز الذي قد يعترض وجوده سير أحد المشروعات العامة أو الخاصة، وقد يتمثل الدعم الضمني أيضاً في خسائر الشركات نتيجة لإجبارها على بيع منتجاتها بأسعار أقل من أسعار التكلفة كما يتمثل أيضاً في حجم الأرباح التي تحققها بعض الشركات بمعدلات لا تتفق مع رؤوس الأموال المستثمرة فيها بالمقارنة بأرباح الوحدات الأخرى التي تمارس نفس النشاط في السوق الحرة، ويعاب على التحديد السابق للدعم الضمني أن الخسائر سائلة الذكر وعدم تحقيق الأرباح الملائمة قد لا يرجع فقط إلى قيام هذه الشركات ببيع إنتاجها بأسعار أقل من التكلفة ولكن قد يرجع أيضاً لأسباب أخرى مثل سوء الإدارة ووجود خلل في الهيكل التمويلي لبعض الشركات أو وجود طاقات عاطلة، وكقاعدة عامة لا يدخل الدعم الضمني في الحساب عند تحديد ثمن بيع السلعة أو الخدمة ولكنه قد يشارك في إبقاء ثمن البيع أقل من ثمن التكلفة.

2-2: الدعم المستتر (غير الظاهر):

يتمثل الدعم المستتر في تكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن بيع المنتجات المحلية (مواد خام - سلع وسيطة - سلع نهائية) إلى الوحدات الإنتاجية أو المستهلكين بأسعار أقل من أسعار التصدير على أساس القيمة FOB أو أسعار أقل من أسعار الإستيراد بالقيمة CIF؛ بمعنى بيع المنتجات المحلية سواء كانت مواد خام أو سلع وسيطة أو نهائية إلى الوحدات الإنتاجية أو المستهلكين بسعر أقل من سعر الإستيراد أو التصدير.

2-3: دعم الإعفاءات الضريبية:

يعتبر دعم الإعفاءات الضريبية سواء كان في صورة كلية أو جزئية نوعاً من أنواع الدعم غير المباشر نظراً لأنه يؤدي إلى نقص الإيرادات الضريبية التي كان من الممكن تحصيلها، وبالتالي فهو يؤثر بطريقة غير مباشرة على الموازنة العامة للدولة.

ولدعم الإعفاءات الضريبية العديد من الأهداف من أهمها توجيه الاستثمارات لفرع معين من فروع النشاط أو لتحقيق سياسة معينة لتوطين المشروعات للحد من إندام التوازن الإقليمي داخل الاقتصاد القومي أو لتشجيع الاستثمارات في الصناعات المصدرة أو الصناعات التي تنتج بديلاً للسلع المستوردة، ومن أمثلة تلك الإعفاءات الضريبية ما يتم منحه من إعفاءات ضريبية في بعض الدول النامية للعديد من المشروعات الاستثمارية وذلك لفترة محدودة قد تتراوح بين 03-10 سنوات.

2-4: الدعم الجمركي:

يعتبر الدعم الجمركي أحد أنواع الدعم غير المباشر ويمكن في هذا المجال التفريق بين نوعين:¹

¹ أنور رجب محمد عبد الرحمن، الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2004-2014 وإقتراح إطار ترشيده، رسالة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2018، ص ص 39، 40.

✓ الإعفاءات من الرسوم الجمركية لمجموعات مختلفة من الواردات حيث تهدف هذه الإعفاءات إلى تخفيض المعيشة والحد من تزايدها؛

✓ فرض جمارك مرتفعة على بعض المنتجات المستوردة من الخارج بغرض حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية أو حماية دخل العمالة المحلية أو زيادة دخل وأرباح بعض المنتجين المحليين. كما تؤدي هذه الإعفاءات إلى تخفيض الحصيلة الجمركية التي كان يمكن للدولة الحصول عليها وفي المقابل تزداد دخول بعض الفئات من المستهلكين أو المنتجين.

2-5: دعم سعر الصرف:

يظهر هذا النوع من الدعم في العديد من الدول نظراً لتعدد أسعار الصرف في هذه الدول ويحدث هذا الدعم نتيجة السماح للمستوردين باستيراد السلع بالسعر الرسمي بدلاً من السعر التشجيعي ويتمثل الدعم في الفرق بين سعري النقد الأجنبي، وعلى الرغم من أن هذا الفرق لا يتم تسجيله في الموازنة العامة بصورة مباشرة إلا أنه يؤدي إلى تخفيض أرباح عمليات الصرف الأجنبي التي تسجل في جانب الإيرادات بالموازنة العامة للدولة.¹

ثانياً: أنواع الدعم من حيث صور تقديمه للمستفيدين:

ينقسم الدعم من حيث صور تقديمه للمستفيدين إلى نوعين هما:

1-الدعم العيني:

هو عبارة عن تدخل الدولة لتخفيض أسعار سلع وخدمات معينة (غالباً ما تكون السلع الأساسية) مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين، وهنا نجد أن مقدار الاستفادة من الدعم العيني يتناسب طردياً مع الكمية التي يستهلكها المستفيدون من السلع والخدمات المدعومة، وهذا النوع من الدعم لا يتيح للمستفيدين حرية الاختيار.

ويسمى الدعم العيني أيضاً بالدعم الحكومي لكمية محددة من السلع حيث يرتبط بسلعة معينة وفيه تقوم الحكومة بتوفير قدر من السلع مجاناً أو بأسعار تقل عن الأسعار السوقية، حيث يتسم هذا النوع من الدعم بأن كميات السلع لا تخضع لرغبات المستهلكين لأن الحكومة تقوم بتحديد الكميات التي يحصل عليها الفرد مجاناً أو بأسعار مدعومة.

ويمكن التفريق بين هذا النوع من الدعم والدعم السلعي حيث تقوم الحكومة بدفع جزء من سعر السلعة تاركة للأفراد حرية اختيار الكميات التي يستهلكونها وبأخذ هذا النوع من الدعم شكلين:²

*-الشكل الأول: الدعم الإجمالي أو القطعي: فيه تتحمل الحكومة قدر معين من المال بالنسبة لكل وحدة من وحدات السلعة أو الخدمة كما هو في حالة تحملها عشرون قرش عن كل رغيف يطرح في السوق.

¹ نفس المرجع السابق، ص 39.

² خديجة الأعسر، إقتصاديات المالية العامة، القاهرة، مصر، 2016، ص 116.

*-الشكل الثاني: الدعم النسبي: حيث تتحمل الحكومة نسبة من القيمة الإجمالية للسلعة مثل أن تتحمل الحكومة نسبة 40% من قيمة سلعة أو خدمة معينة تطرح في السوق.

2-الدعم النقدي:

هو عبارة عن إعطاء المستفيدين دخلاً نقدياً تزيد من قوتهم الشرائية وقدرتهم على إقتناء السلع والخدمات المطروحة بالسوق مثل: إعانات البطالة والمعاشات وإعانات العجز والشيخوخة... إلخ، كما يمكن اعتباره عبارة عن مساهمة من الحكومة بنسبة من الإنفاق الاستثماري على الإنشاءات الخاصة بتلك المشروعات تشجيعاً لهذا النوع من المشروعات على المزيد من الاستثمار والتشغيل.¹

كما أن هذا النوع من الدعم قد يتيح للمستفيدين حرية الاختيار ويصل إلى مستحقيه دون وسطاء مما يقضي على خطر تسرب الدعم لغير مستحقيه، كما يمكن أن تقوم الحكومة بتقديم دعم نقدي مشروط للأسر الفقيرة من خلال ربط تقديم الدعم بتحقيق شروط معينة مثل إلحاق أطفال هذه الأسر بالمدارس أو قيام أفراد الأسرة بزيارات منتظمة للمراكز الصحية بما يساعد على تحقيق التنمية البشرية للأسرة وذلك بهدف تقليل حالات التسرب من التعليم وتحسين الحالة الصحية لهذه الأسرة مما يؤدي ذلك في المستقبل إلى تخفيف حدة الفقر للفئات المستهدفة.

ثالثاً: أنواع الدعم من حيث الهدف من تقديمه:

ينقسم الدعم من حيث الهدف من تقديمه إلى العديد من الأنواع من أهمها ما يلي:

1-إعانات الإستغلال:

هي الإعانات التي يقصد بها الإبقاء على ثمن بعض المنتجات من السلع والخدمات أقل من ثمن التكلفة الفعلية من أجل تحقيق استقرار الأسعار وكوسيلة لمحاربة التضخم² عن طريق منح الدعم في مرحلة معينة من مراحل الدورة الإنتاجية وذلك لتحقيق عدة أهداف من أهمها:

- تحقيق استقرار الأسعار وتفاذي مخاطر التضخم؛
- إعادة توزيع الدخل لصالح فئات معينة من المستهلكين؛
- مقاومة سياسة الإغراق التي تواجه صناعة معينة داخل السوق المحلي؛
- المحافظة على مستوى معين من الدخل لبعض المنتجين علماً بأن مقدار إعانة الإستغلال يكون معلوم مقدماً للمشروعات التي تتلقاها، ومن أمثلة تلك الإعانات التي تمنح لتاجر القمح أو تاجر الدقيق أو المخازن في بعض الدول لإنتاج الخبز والإبقاء على ثمن الرغيف ثابتاً.

¹ عبد المنعم لطفي محمد كمال، الآثار الاقتصادية الكلية لتحرير أسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر، دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، فبراير 2011، ص 21.

² عادل أحمد حشيش، الدعم السلي والامن الغذائي -دراسة تحليلية لعناصر المشكلة بالدول المتخلفة وجدوى السياسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بحلها في مصر-، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، ص 81.

2- إعانات تحقيق التوازن (سد العجز):

هي الإعانات التي تعطى بهدف تغطية بعض العجز أو كله الذي قد يعترض وجوده سير أحد المشروعات ذات الفائدة العامة مثل الدعم الذي يقدم لمرافق النقل العام. ويمكن الفرق بين هذا النوع من الإعانات وإعانات الإستغلال أنه يجب ألا يدخل كقاعدة عامة في الحساب عند تحديد ثمن بيع السلعة بل يؤثر بطريقة غير مباشرة على الثمن بحيث يبقى ثمن البيع أقل من ثمن التكلفة وتسمى بالدعم الضمني كما سلف الذكر.

3- إعانات الإنشاء:

تمنح هذه الإعانات بواسطة الدولة لتمكين المشروعات من تغطية نفقات الإنشاء أو لتعويض ما تم إهلاكه من وسائل الإنتاج في أحد فروع النشاط الإنتاجي، ويتم منح هذه الإعانات عن طريق تقديم جزء من رأس المال مجاناً أو إقراضه للمشروعات بسعر فائدة منخفض؛ حيث يتمثل دور إعانة الإنشاء في إتمام مدخرات المشروعات لتمكينها من تمويل الاستثمارات التي تعتبر ضرورية من وجهة نظر الاقتصاد القومي.¹

4- إعانات التجارة الخارجية:

تتمثل هذه الإعانات في إعانات لتشجيع الصادرات وتعمل هذه الإعانات على تحسين الوضع بالنسبة لميزان المدفوعات ومن تم بالنسبة للنشاط الاقتصادي ككل خاصة في حالة الكساد حيث تعمل هذه الإعانات على تشجيع الإنتاج من أجل التصدير، وفي حالات وجود سعر صرف يتضمن تقدير عالي لقيمة العملة المحلية فتعمل هذه الإعانات كبديل عن تخفيض سعر الصرف وأيضاً في حالة الارتفاع الكبير في الضرائب غير المباشرة وتعمل هذه الإعانات في تشجيع الواردات من سلع معينة إما لأنها تعتبر من السلع الإنتاجية الأساسية (مواد أولية - آلات...) أو لأنها من السلع الاستهلاكية الضرورية.

رابعاً: تقسيمات أخرى لأنواع الدعم:

إضافة إلى التقسيمات السابقة للدعم وفقاً لآثاره هناك عدة تقسيمات أخرى للدعم ومن أهمها ما يلي:

1- الدعم الاستهلاكي والدعم الإنتاجي:

1-1: الدعم الاستهلاكي:

هو الدعم الذي يمنح بغرض الإبقاء على أسعار بعض السلع والخدمات عند مستوى أقل من تكلفتها الفعلية بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وإعادة توزيع الدخل لصالح بعض الفئات حيث تشكل هذه السلع والخدمات وزناً نسبياً ملحوظاً في سلة إنفاق هذه الفئات من المجتمع.²

¹ أنور رجب محمد عبد الرحمن، دعم الطاقة وسبل ترشيده في ضوء التجارب الدولية (مصر، تركيا، أندونيسيا) مع التركيز على الحالة المصرية وأثره خلال الفترة من 2004 - 2014 وإقتراح إطار لترشيده، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² سيتي الديب رضوان أحمد، تقييم سياسة دعم الأسمدة النيتروجينية في مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، أبريل 2015، ص 20.

1-2: الدعم الإنتاجي:

يقصد بالدعم الإنتاجي الإعانات التي تمنح لنشاط إنتاجي ما بهدف تشجيعه على إنتاج سلعة معينة ذات أهمية اقتصادية واجتماعية بحيث لا يكون سعرها السوقي معبراً عن سعرها الاجتماعي من أجل تشجيع المنتجين على التوسع في إنتاج هذه السلعة،¹ مثل: دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي كالأسمدة والمبيدات... بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية.

ونلاحظ مما سلف ذكره أن الدعم الاستهلاكي يرتبط بالإستيراد كما يقتصر على الأهداف التوزيعية فقط، بينما نجد أن الدعم الإنتاجي يرتبط بالتصدير ويهدف إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية وترشيد استخدام الموارد.

2- الدعم الحكومي والدعم الذاتي:²

1-2: الدعم الحكومي:

يقصد به التحويلات التي تتحملها الدولة لصالح فئات أو قطاعات معينة أو لصالح المجتمع بأكمله، ومن أمثلة ذلك قيام الحكومة بتوفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها محلياً أو أقل من تكلفة إستيرادها من الخارج والفرق يعتبر دعم من الحكومة إلى الفئات التي تحصل على هذه السلع والخدمات.

2-2: الدعم الذاتي:

يقصد به التحويلات التي تتحملها فئة معينة أو قطاع معين من المجتمع لصالح فئات أو قطاعات أخرى أو لصالح المجتمع بأكمله، مثل: قيام بعض الحكومات بالتسعير الجبري لبعض الحاصلات الزراعية بأقل من أسعارها السوقية مما يؤدي إلى حصول المزارعين على دخل أقل مما كان يجب الحصول عليه، بالتالي يعتبر هذا الدعم دعم تحويلي من المزارعين إلى باقي فئات المجتمع.

3-الدعم بالمنح والعطاء أو التخلي عن الإقتضاء:³

هنا نرى أن الدعم ما هو إلا بعض صور الإعانات والتيسيرات التي تمنحها أو تتنازل عنها الدولة للأفراد والمؤسسات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بقصد التخفيف من التكاليف وأعباء المعيشة المتزايدة على المستهلكين من ذوي الدخل المحدود، ونجد أن هذا التعريف يقوم على عنصرين هما الدعم بالمنح أو العطاء والدعم بالتخلي عن الإقتضاء.

1-3: الدعم بالمنح أو العطاء:

هو عبارة عن الإنفاق العام الناقل أو التحويلي الذي تقوم به الدولة دون مقابل معين تحصل عليه من متلقي هذه النفقة أو الإعانة ومن ثم لا يترتب عليها أي إستهلاك لسلع أو الخدمات وإنما يترتب عليها إنتقال للقوى الشرائية إلى متلقي الدعم أو الإعانة، أي أن عنصر العطاء بلا مقابل عنصر أساسي في تعريف

¹ نفس المرجع السابق، ص 20.

² أنور رجب محمد عبد الرحمان، دعم الطاقة وسبل ترشيده في ضوء التجارب الدولية (مصر، تركيا، أندونيسيا) مع التركيز على الحالة المصرية وأثره خلال الفترة من 2004 - 2014 وإقتراح إطار لترشيده، مرجع سبق ذكره، ص ص 124، 125.

³ وائل محمود محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 66، 67.

الإعانات الناقلة أو التحويلية، وهناك عدة صور لإعانات الدعم بالمنح والعطاء مثل: إعانات الإستغلال، إعانات تحقيق التوازن (إعانة سد العجز)، إعانة الإنشاء، إعانات التجارة الخارجية.

3-2: الدعم بالتخلي عن الإقتضاء:

هنا تقوم فكرة الدعم في هذه الحالة على تنازل الدولة عن تحصيل بعض ما يجب لها تحصيله بحكم كونها سلطة ذات سيادة في المجتمع وبأخذ الدعم في هذه الحالة صوراً عديدة من الإعفاءات الضريبية لتحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية يستفيد منها الأفراد كمستهلكين وأيضاً كمنتجين، ويلاحظ هنا أن الدعم بالتخلي عن الإقتضاء يختلف عن الدعم بالمنح أو العطاء من حيث كون الدعم بالتخلي عن القضاء يتعلق بجانب الإيرادات العامة وليس بجانب النفقات العامة كما في حالة الدعم بالمنح والعطاء.

ومن ثم فهناك العديد من أنواع الدعم المصممة لتتناسب أوضاع وظروف وخصائص معينة لكل دولة، وعلى ذلك فإن كل دولة عند قيامها بعمل منظومة الدعم الخاصة بها تقوم بإختيار توليفة من أنواع الدعم المختلفة التي تتناسب مع ظروفها وطبيعتها من أجل الوصول إلى أفضل السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

الفرع 02: أشكال الدعم الحكومي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال للدعم والتي غالباً ما تعتمد الدول النامية:¹

1-الدعم المخصص للمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى:

يشمل هذا الدعم السلع الاستهلاكية والمنتجة فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يتم بيعها بأسعار أقل من أسعارها، أما السلع المنتجة محلياً يتم بيعها بأسعار تقل عن كلفة إنتاجها؛ حيث يتجسد هذا النوع من الدعم في بعض أنواع السلع والمواد الغذائية كالقمح والطحين والأرز وغيرها من المواد الغذائية أما السلع الاستهلاكية الأخرى كالملابس مثلاً.

2-الدعم المخصص للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة الأخرى:

يتمثل هذا النوع من الدعم في تحمل الدولة جزءاً من تكلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها إضافة إلى تحمل الدولة للفرق سعري بين سعر البيع وسعر تكلفة المدخلات والسلع الوسيطة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع السكن مثل الإسمنت.

3-الدعم الخاص بالضرائب وأسعار الصرف:

يشمل هذا النوع من الدعم الإعفاءات الضريبية المقدمة للمشروعات الجديدة حيث تقوم هذه السياسة على إعفاء هذه المشروعات من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين الخاصة بكل دولة.

¹ مناهل مصطفى عبد الحميد وعلي طالب حسين، واقع وآفاق سياسة دعم الأسعار لقطاع الكهرباء في العراق، بحث مستل من رسالة الماجستير سياسة دعم الأسعار في مجال توليد الطاقة الكهربائية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 47، جامعة البصرة كاية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، ص4.

4-الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها:

لا يظهر هذا الشكل من الدعم في ميزانية الدولة، ويتمثل هذا النوع من الدعم في بيع السلع بأسعار مخفضة، وقد تكون هذه السلع استهلاكية أو وسيطة تنتجها شركات القطاع العام وتجبر على بيعها بأسعار أقل كثيراً من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة أو تقل عن الأسعار التي يكون المستهلك على استعداد لدفعها.¹

المطلب الثاني: برامج الدعم الحكومي:

يقدم الدعم الحكومي إما بشكل مباشر كالتحويلات النقدية أو عينية إلى الأفراد أو إلى قطاعات معينة أو يقدم بشكل مباشر حيث يتضمن كل أنواع الدعم الأخرى سائلة الذكر، حيث يشر المفهوم الضيق للدعم إلى الدعم الصريح الذي يظهر في الحسابات الحكومية بالموازنة العامة للدولة، بينما يضيف المفهوم الموسع للدعم الحكومي كل أنواع الدعم الضمني كمترادين للدعم المباشر والدعم غير المباشر على التوالي ومن ثم توجد مجموعة من برامج الدعم الحكومي في إطار شبكة الضمان الاجتماعي يمكن التعرف عليها كما يلي:²

(أ) برامج الدعم الحكومي العيني:

يقصد ببرامج الدعم الحكومي العيني توفير السلع والخدمات للفقراء والفئات الأكثر تعرضاً للفقر بأسعار منخفضة وتضم هذه البرامج ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

*-النوع الأول يتمثل ببرامج الغذاء ويتكون من المقننات المدعمة من خلال طرق تتمثل أهمها بـ:

❖البطاقات التموينية: يتم من خلالها توزيع حصص محددة من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة وبجودة تساوي أو تقترب من جودة السلع المناظرة لها في السوق بحيث يتناسب حجم السلع المعطاة مع عدد أفراد الأسرة ويعيب هذا النظام أنه قد يحدث تشوهات في الأسعار، مما يؤدي إلى ظهور السوق السوداء في حال عدم وجود رقابة فعالة على الأسواق لمنع التسرب.

❖كوبونات الغذاء: ويتم في هذه الحالة توزيع كوبونات ذات قيمة نقدية محددة على الفئات المستهدفة بما يمكنها من الحصول على سلع معينة بأسعار السوق.

❖دعم عام لأسعار الغذاء: يضمن خلاله توفير السلع بكميات كبيرة عند أسعار أقل من أسعار السوق لكافة المستهلكين مثل: رغيف الخبز المدعم أو دعم سلع أقل جودة توجه للفقراء فقط بهدف تقليل التسرب في الدعم الحكومي.

❖برامج التغذية المكملية: وتستهدف فئات معينة مثل تلاميذ المدارس والأطفال الرضع والأمهات في فترة الحمل والوجبات المدرسية وألبان الأطفال وغيرها.

¹ محمد عبد الكريم منهل العقيد، سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق (قبل الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية WTO)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وزارة الزراعة، بغداد، العراق، 2008، ص 7.

² زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014، بحوث إقتصادية عربية، المجلد 23، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 05-07، متاح على الرابط: <https://platform.almanhal.com/Reader/Article>

*-النوع الثاني من برامج الدعم الحكومي العيني يتمثل في:

❖ **برامج دعم الطاقة:** وفيها يتم تسعير الطاقة بأقل من تكلفتها الحقيقية بالنسبة إلى الفئات الفقيرة مثل: دعم الكهرباء لشرائح الاستهلاك المنخفضة.¹

*-النوع الثالث من برامج الدعم الحكومي العيني يتضمن:

❖ **برامج دعم الإسكان:** ويكون ذلك من خلال تقديم دعم للمساكن التي توفرها الحكومة لمحدودي الدخل أو تقديم دعم لصيانة المساكن التي تقدمها الحكومة أو تخفيض الفائدة على قروض الإسكان وتخفيض الإيجارات.²

(ب) برامج الدعم الحكومي النقدي:

تتضمن هذه المجموعة من برامج الدعم الحكومي منح مساعدات نقدية للفقراء أو الفئات الأكثر عرضة للوقوع في خطر الفقر وتكون المساعدات النقدية مشروطة أو غير مشروطة، حيث تضم هذه البرامج ثلاثة أنواع رئيسية هي:

النوع الأول يتمثل في **المساعدات الاجتماعية النقدية** طبقاً لدخل الأسرة أو القدرة على الكسب ويتم توفير هذه المساعدات لرعاية المعوقين وكبار السن من غير القادرين على العمل وذلك بهدف ضمان وجود مستوى دخل للأفراد كي لا يقعوا تحت خط الفقر.

أما النوع الثاني فيتمثل **بالمساعدات العائلية الخاصة غير المشروطة** ويتم ربط هذه المساعدات بعدد الأطفال في الأسرة، وذلك بهدف الحفاظ على حد أدنى من الدخل لكل أسرة مع الحفاظ على قدرة الأسرة على رعاية أبنائها.

في حين أن النوع الثالث من برامج الدعم الحكومي النقدي يشمل **الدعم النقدي المشروط**، حيث تقوم الحكومة بمنح مساعدات نقدية للأسر الفقيرة مع ربط هذه المساعدات بشروط معينة مثل: إلحاق جميع أطفال هذه الأسر بالمدارس أو قيام أفراد الأسرة بزيارات منتظمة للمراكز الصحية الوقائية بما يساعد على تحقيق التنمية البشرية للأسرة حتى يمكن حماية الفئات المستهدفة من استمرار الفقر في المستقبل.

(ج) برامج توليد الدخل:

تتضمن برامج توليد الدخل مجموعة من البرامج الفرعية أهمها:³

• **برامج العمل العام** ويتم فيها توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل ولكن فرص العمل غير متوفرة لهم ويكون ذلك من خلال أعمال البنية الأساسية باستخدام أساليب كثيفة للعمل ويتم دفع الأجور لهؤلاء الفقراء عينياً أو نقدياً عند مستوى الأجور السائدة.

¹ محمد محمود عطوة يوسف، تحليل الآثار الاقتصادية للتحويل من الدعم العيني إلى الدعم النقدي على الأسعار والاستهلاك مع التطبيق على قطاع الطاقة المصري، مجلة البحوث التجارية، المجلد 32، العدد 02، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، يوليو 2010، ص 364.

² نفس المرجع السابق، ص 364.

³ نفس المرجع السابق، ص ص 364، 365.

• **برامج القروض الصغيرة** ويتم من خلالها تقديم قروض صغيرة للفقراء بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق بحيث تستخدم هذه القروض في شراء أصول تساهم في توليد الدخل أو في مواجهة الأزمات الطارئة. كما أن هناك العديد من برامج توليد الدخل الأخرى مرتبطة بالأسعار والضرائب مثل: الدعم المباشر لأسعار السلع والخدمات أو تخفيض معدل الضرائب أو من خلال تقديم دعم غير مباشر أو من خلال جعل سعر الصرف أقل من السعر الحقيقي وغير ذلك، وعلى ذلك فإنه لا يوجد دعم حكومي عيني أو دعم حكومي نقدي فقط، إنما يوجد عدة أنواع من برامج الدعم الحكومي كل نوع مصمم ليناسب أوضاعاً وخصائص معينة ومن ثم تختار الدولة توليفة من هذه البرامج التي تتناسب مع سياستها.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي:

تكمّن الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي في:¹

أ) **أثر الدعم على الكفاءة:** يتوقف أثر الدعم على الكفاءة على المرونة السعرية لعرض وطلب السلع المعانة، وترى بعض المدارس الاقتصادية أن الدعم يؤدي إلى انخفاض الكفاءة للأسباب الآتية:

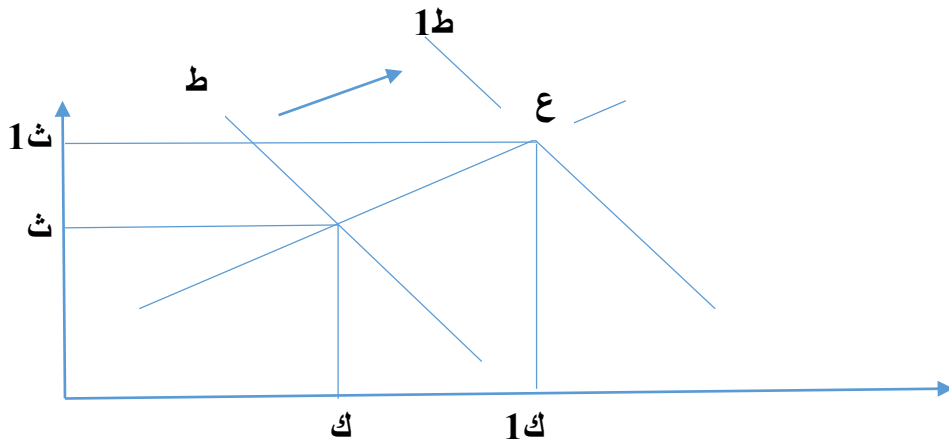
(أ) تساعد سياسة الدعم على استمرار بعض المنتجين غير أكفاء في السوق على الرغم من عدم قدرتهم على زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة.

(ب) أدى الدعم إلى الإسراف والاستخدامات غير الاقتصادية للسلع المدعومة.

أثر الدعم على الاستهلاك:

يساعد الدعم الحكومي الأفراد والمشروعات على زيادة الاستهلاك بسبب الدعم مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي وتؤدي سياسة الدعم إلى قيام المستهلك بالمغالاة في استهلاكه للسلع والخدمات المدعومة بسبب عدم تحمله التكلفة الحقيقية للإنتاج.

كما يتوقف أثر الدعم على الحجم الكلي للإستهلاك على المرونة السعرية لعرض وطلب السلع المعانة حيث يتحدد حجم الاستهلاك مع السلع المعانة على درجة المرونة السعرية كما يوضح الشكل التالي:



¹ طارق محمد صفوت قابل، إصلاح دعم المواد البترولية في ضوء الدروس المستفادة من تجريتي إندونيسيا وإيران، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص ص 66-68.

من الشكل السابق نجد أن الدولة قدمت دعم للمستهلك الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب (ط) وزاد الاستهلاك من (ك) إلى (ك1)

✍ أثر الدعم على توزيع الدخل:

تهدف السياسة المالية إلى إعادة توزيع الدخل القومي كهدف اقتصادي واجتماعي لتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، ويعد الدعم من أهم الأدوات التي تستخدم في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة.

✍ أثر الدعم على الإنتاج:

إن تخصيص مبالغ كنوع من الدعم لرفع المستوى الفني للعمال يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة العمال وتحسين الصحة وتحسين ظروف السكن مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل وبالتالي زيادة الناتج القومي. وتقوم الدول بتقديم بعض الإعانات إلى المشروعات العامة أو الخاصة مثل الدعم المقدم لتشجيع الصادرات ويؤدي إلى تخفيض ثمن الصادرات بهدف زيادة حجمها.

✍ أثر الدعم على المنافسة:

تهدف الحكومة إلى منح دعم بهدف تصحيح فشل السوق أو إعادة توزيع الموارد من أجل تحسين المستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع، ويكون الدعم سبباً في زيادة إنتاج الشركة المدعومة أو تغيير طريقة إنتاجه، وذلك من خلال: الدعم المباشر حيث تقوم الحكومة بتقديم تحويلات مباشرة لمساعدة شركة معينة أو مجموعة من الشركات، وهناك أشكال مختلفة للدعم المباشر منها الآتي:

*-**المنح:** مثل تلك المنح التي تقدمها الحكومة للشركات المساعدة في إقامة مشروعات في مناطق نائية.
*-**القروض الميسرة:** تلك القروض التي تمنح بسعر فائدة أقل أو فترة سماح أكثر مما تمنحه القروض المصرفية التقليدية.

*-**الضمانات الحكومية:** هي تلك الضمانات الحكومية التي تمنح القطاع الخاص مثل ضمان القروض للمشروعات الصغيرة.

*-**الإعفاءات الضريبية:** مثل الإعفاء في الضريبة على الشركات التابعة للجمعيات الخيرية.

✍ أثر الدعم على الموازنة:

يؤدي ارتفاع السلع والخدمات المدعومة من جانب الدول إلى زيادة الإنفاق العام وهذا يقود بدوه إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة خاصة إذا كانت الدولة تعاني أصلاً من العجز، وهذا ما يضطرها إلى إصدار نقود جديدة كأحد وسائل سد عجز الموازنة مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية ينجم عن ذلك سلسلة من المضاعفات تتمثل في:

*-**إثراء الفئات الغنية غير المستحقة للدعم مثل:** التجار والوسطاء وأصحاب الأموال المستغلة في الأنشطة المختلفة.

*-نقص قيمة الدعم الذي يوجه إلى الفئات الفقيرة وتقود هذه المضاعفات إلى زيادة الفجوة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية من ناحية وإلى المطالبة بمزيد من الدعم.¹

¹ نفس المرجع السابق، ص 68.

المبحث الثالث: واقع الدعم الحكومي في الجزائر:

تنتهج الجزائر ومنذ الإستقلال سياسة الدعم الحكومي التي تهدف من خلالها إلى تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق النمو مع تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين الشعب، يعتبر نظام الدعم في الجزائر من أوسع الأنظمة التي تحتوي على سلة واسعة ومتنوعة من السلع المدعمة، وعليه سنحاول في هذا المبحث التعرف على مختلف أنواع الدعم المطبقة في الجزائر مع إعطاء نبذة عن التحويلات الاجتماعية وتطورها في الجزائر والتعرف على مختلف الآليات المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: مكونات هيكل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر:¹

تعتبر وزارة المالية الجزائرية أن الدعم الحكومي يتصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين سواء بصورة مباشرة (دعم صريح)² أو غير مباشرة (دعم ضمني)³ قصد التخفيف من عبء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل بالإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلاً في المجتمع مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية،⁴ وعلى هذا الأساس سنتعرف فيما يلي على الشكليات الأساسيين للدعم الحكومي في الجزائر:

أولاً: الدعم الصريح (SUBVENTION EXPLICITE):⁵

يقصد به الإنفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة وصريحة أين تتدرج نفقات هذا البند كنفقات على عاتق الميزانية العامة للدولة وتكون لها تكلفة مالية مباشرة، وهو ما يطلق عليه أيضاً التحويلات الاجتماعية ويأخذ عدة أشكال تتمثل في:

01/: الدعم الموجه للأسرة: يضم الدعم الموجه للأسرة كل من:

♦ **دعم التعليم:** حيث تقوم الدولة بمنح الدعم الذي يستعمل لتغطية تكلفة اللوازم المدرسية والمطاعم والسكن والنقل والمنح الدراسية بالإضافة إلى المنح التي تمنح للتلاميذ الفقراء في بداية كل دخول مدرسي جديد ومنح التكوين في الخارج مع مجانية التعليم التي تتدرج ضمن الدعم.

¹ زغواني ليلي وبودندخ كريم، إصلاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، جامعة عمار التليجي - الأغواط-، الجزائر، 2021، ص ص 374-376.

² أنظر ص 29

³ أنظر ص 30

⁴ حنصال أبو بكر وبن أحمد سعدية، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفاعلية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، الجزائر، 2018، ص 112.

⁵ براهيم حسين ومبارك قرقب، دعم الطاقة وتأثيره على الموازنة العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر 2018/2009-، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 03، جامعة تمنازست، الجزائر، 2020، ص 480.

♦ **دعم الغذاء¹:** والذي يكون من خلال دفع الفارق بين السعر الحقيقي والسعر المدعم؛ حيث تقوم الدواوين المتخصصة في ذلك نيابة عن الدولة كالديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته والديوان الجزائري المهني للحبوب... إلخ بالتكفل بإستيراد السلع المدعمة من الأسواق العالمية بسعر السوق وفقاً لمناقصة ثم تقوم هذه الأخيرة ببيعها إلى وحدات الإنتاج بالسعر المدعم المحدد من قبل الدولة، فمثلاً في حالة الحليب إذا كان محلي فإن الدولة تدفع الفرق الناتج عن بيعه بأقل من تكلفته أما دعم السكر والزيت فيكون من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة.

♦ **دعم أسعار الطاقة:** حيث يكون الدعم الصريح لأسعار الطاقة على شكل إعانات صغيرة لكهربية الريف والتوزيع العام للغاز الطبيعي والمياه إضافة إلى التعويضات الناجمة عن التخفيض في فواتير الكهرباء للمستهلكين بالولايات الجنوبية.

♦ **دعم المياه:** هو عبارة عن دعم تقدمه الدولة لوحدات تحلية مياه البحر كتعويضات مالية بسبب تخفيض السعر.

02/: **دعم السكن:** تقوم الدولة بتوجيه هذا النوع من الدعم إلى الصندوق الوطني للإسكان والذي يعمل بدوره على تحويله بشكل مباشر إلى المستفيدين منه بالإضافة إلى إعانات السكن الاجتماعي.

03/: **دعم الصحة:** وذلك من خلال دعم المستشفيات وتقديم منح لصناديق الطوارئ وأنشطة الرعاية الطبية، الدعم الموجه للصحة المدرسية وتكاليف علاج الفقراء وإقامتهم بدون تأمين اجتماعي.

04/: **دعم المعوزين والمعاقين وذوي الدخل الضعيف:** وذلك من خلال المساهمة فيك * -الأعمال الاجتماعية للموظفين كمنحة المعاقين.

* -المنحة الموجهة للمعاقين بنسبة 100% البالغ من عمرهم 18 سنة على الأقل وليس لديهم دخل.

* -العلاوة التي تقدر ب 3 000 دج الموجهة لفئة معينة من ذوي الإحتياجات الخاصة.

* -تعويضات وتكاليف النقل للمعوزين.

* -حماية الطفولة.

05/: **دعم بعض خدمات النقل:** والتي تتمثل في:

* -إعانات التشغيل للخطوط الجوية الجزائرية.

* -الدعم الموجه للشركة الوطنية للسكك الحديدية.

06/: **دعم معدلات الفائدة:** حيث تقوم الدولة بتقديم إعانات لتخفيض معدلات الفائدة على القروض البنكية العقارية والاستثمارية لمناطق وأنشطة محددة.

07/: **أنواع دعم أخرى:** والتي تتمثل في:

* -دعم التقاعد.

¹ تتمثل هذه الغذية في: -الحليب (مسحوق الحليب والحليب الطازج المحلي)، -منتجات القمح الصلب والشعير، -السكر، -الزيت الخاص بالطهي المكرر، -السكر الأبيض المتبلور.

*-دعم المجاهدين.

ثانياً: الدعم الحكومي الضمني (SUBVENTION IMPLICITES):¹

إن الدعم الحكومي الضمني لا يظهر في الموازنة العامة إلا أن له تكلفة مالية ضائعة لا تقل أهميتها في التأثير على الموازنة العامة عن تكلفة الدعم الصريح، وعليه فإنه يشمل الأشكال التالية:

01/: دعم مواد الطاقة: ويتمثل هذا النوع من الدعم في تعويض الفرق بين الأسعار المحددة إدارياً والأسعار السوقية.

02/: دعم السكن: يكون من خلال توفير الأراضي للبرامج السكنية بتكلفة صفرية.

03/: النفقات الجبائية: وهي النفقات الموجهة للإعفاءات الضريبية والتي تعتبر كسياسة لتشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل والموجهة لجملة من الوكالات مثل: CNAC, ANDI, ANGEM, ANAD ، كما يشمل الدعم المقدم على شكل تخفيضات ضريبية، أدوية بشرية، الأسمدة والمخصبات، أعلاف الحيوانات، مدخلات إنتاج الصناع.

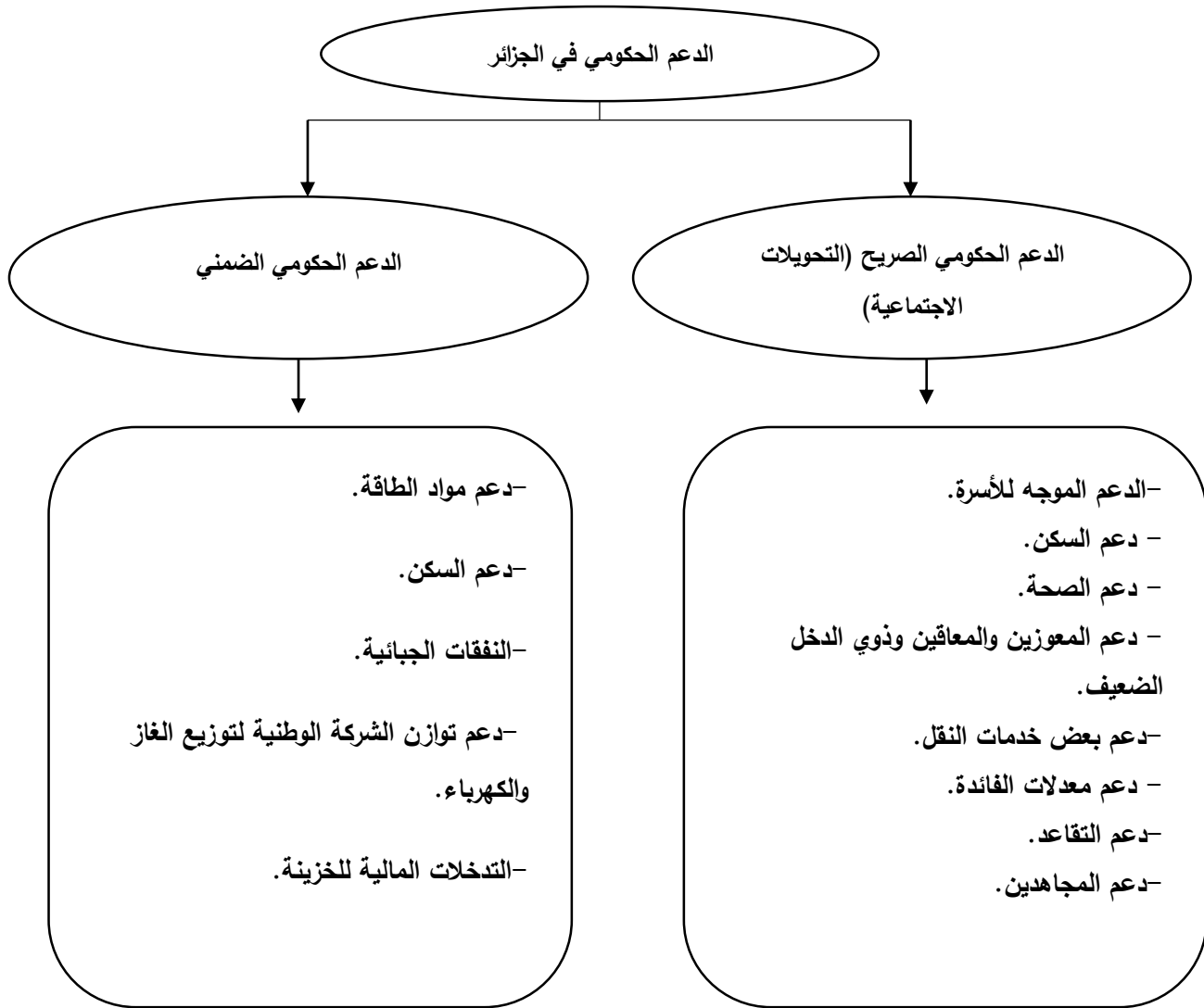
04/: دعم توازن الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء: والتي تكون على شكل إعانات للمؤسسات العمومية لتحقيق توازنها وتعويضها من جراء بيع منتجاتها بأسعار محددة إدارياً والتي تكون أقل من أسعار السوق.

05/: التدخلات المالية للخرينة.

والشكل الموالي يوضح ويلخص لنا هيكل سياسة الدعم المطبقة في الجزائر:

¹ نفس المرجع السابق، ص 376.

الشكل رقم (01): هيكل سياسات الدعم في الجزائر:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المطلب السابق.

المطلب الثاني: الآليات المنتهجة للدعم الحكومي في الجزائر:

يمكن التمييز بين خمسة أنواع رئيسية من الدعم طبقتها الجزائر منذ الإستقلال نوجزها فيما يلي:¹

❖ دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك.

❖ سداد وشراء ديون الشركات العمومية:

من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى الأخص الاجتماعية منها المرتبطة بالحفاظ على مناصب الشغل حيث أصبح سداد وشراء ديون شركات القطاع العام لدى البنوك تقليداً راسخاً في الممارسات الحكومية، فكانت المادة 217 من القانون رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري تمنع

¹ الحاج بن شاعة، آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص 758 - 764.

إشهار إفلاس وتصفية الشركات المملوكة للدولة والجماعات المحلية، لغاية تعديلها جزئياً بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993. حيث كان يتم تطهير ديون مؤسسات القطاع العام عبر منح الخزينة العمومية لقروض للشركات العاجزة بموجب المادتين 34 و 35 من قانون المالية لسنة 1970 والتي لم تكن قادرة على تسديدها، إلا أن هذه الممارسة تغيرت بالتأسيس لأول إطار قانوني لتطهير المؤسسات العمومية بموجب المادة 143 من قانون المالية لسنة 1991 والتي أنشأت ما يسمى بـ"صندوق تطهير المؤسسات العمومية"، كما أن المادة 148 من نفس القانون رخصت للخزينة العمومية بإعادة شراء الديون التي تحوزها البنوك والمؤسسات المصرفية على المؤسسات العمومية وبموجب المادة 84 من قانون المالية لسنة 2005 أصبحت الاعتمادات المالية المخصصة للتطهير المالي للشركات العمومية يتم إدراجها في قوانين المالية وتم التراجع عن هذا الإجراء بموجب المادة 63 من قانون المالية لسنة 2009 التي رخصت مجدداً للخزينة العمومية بإجراء تطهير مالي للمؤسسات والمنشآت العمومية المهددة البنية.

❖ تسديد الديون البنكية للمتعاملين الاقتصاديين الخاص:

مس ذلك بصفة خاصة فئة الفلاحين طبقاً للمادة 37 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001 بموجب هذا النص تم منح ترخيص للخزينة العمومية بمعالجة ديون الفلاحين اتجاه الدولة والنظام المصرفي بهدف تمكين هؤلاء من إسترجاع قدراتهم التمويلية الذاتية وقدراتهم على الوفاء؛ حيث تتم معالجة هذه الديون (تحمل الديون) بإصدار الخزينة العمومية لسندات لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بفائدة تقدر ب 6% سنوياً لمدة عشرين سنة ابتداء من 02 يناير 2001 ولم يتم تحديد أجل لنهاية سريان هذا الإجراء، مما يمكن الحكومة اللجوء له في أي وقت.

❖ دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة:

تستفيد العديد من القطاعات من دعم الحكومة في شكل إعانات مالية مباشرة أو قروض بشروط تفضيلية، يتم التكاليف بنفقاتها من خلال الصناديق الخاصة المنشأة بواسطة قوانين المالية في شكل "حسابات تخصيص خاصة" تفتح لدى الخزينة العمومية، وتوضع تحت تصرف الوزير المكلف بالقطاع وفيما يلي أهم عمليات الدعم في هذا الإطار:

*-دعم الفلاحة: يتم صرف الدعم للقطاع الفلاحي أساساً من خلال الصناديق التالية:

01/: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

المنشأ بمقتضى المادة 58 من قانون المالية لسنة 2013 وحدد المرسوم التنفيذي رقم 13-280

المؤرخ في 01 غشت 2013 إيرادات ونفقات هذا الصندوق؛ حيث تشمل النفقات:

-تطوير الاستثمار الفلاحي،

-ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية،

-ضبط الإنتاج الفلاحي.

02/: الصندوق الوطني للتنمية الريفية:

المنشأ بمقتضى المادة 59 من قانون المالية لسنة 2013 كما حدد المرسوم التنفيذي رقم 13-281 المؤرخ في 01 غشت 2013 إيرادات ونفقات هذا الصندوق؛ حيث تشمل النفقات:

-مكافحة التصحر تنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب،

-التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الإمتياز،

-دعم مربى المواشي وصغار المستثمرين الفلاحيين.

03/: الصندوق الوطني لإعانة الصيد البحري والحرفي وتربية المائيات:

أنشأ بمقتضى المادة 144 من قانون المالية لسنة 1994 وحدد المرسوم التنفيذي رقم 95-173 المؤرخ في 24 جوان 1995 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 13-214 المؤرخ في 09 جوان 2013 إيرادات ونفقات هذا الصندوق؛ حيث تشمل النفقات:

-الإعانات المقدمة لترقية الصيد البحري وتربية المائيات،

-الإعانة المالية المقدمة للبحارة الصيادين خلال فترة الراحة البيولوجية.

*-دعم الطاقة: يتم دعم الإنتاج في هذا القطاع من خلال عدة تدابير نورد فيما يلي أهمها:

01/: الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشاركة:

المنشأ بمقتضى المادة 108 من قانون المالية لسنة 2015 وحدد المرسوم التنفيذي رقم 15-319 المؤرخ في 13 ديسمبر 2015 المعدل والمتمم إيرادات ونفقات هذا الصندوق؛ حيث نجد من بين نفقات هذا الصندوق ما يلي:

-منح قروض بدون فوائد والممنوحة للاستثمارات الحاملة للفعالية الطاقوية وغير المسجلة في برنامج التحكم في الطاقة،

-منح ضمانات على القروض المنجزة لدى البنوك والمؤسسات المالية.

02/: منح العلاوات بعنوان تنويع إنتاج الكهرباء:

في إطار تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية، وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 13-218 المؤرخ في 18 جوان 2013 المعدل والمتمم، يستفيد منتجو الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة والهجنة من علاوات عن طريق بيع الكهرباء التي ينتجها بتسعيرة الشراء المضمونة حيث تمثل هذه العلاوات الدخل الذي يمكن أن يغطي التكاليف الإضافية الناجمة عن إنتاج الكهرباء المتجددة أو الإنتاج المشترك مع ضمان مردود مالي لمنشأة الإنتاج بفضل تسعيرة الشراء المضمونة المطبقة عليها.

*-دعم الصناعة:

أهم آلية لدعم الصناعة هي الصندوق الوطني لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية والذي تم إنشاؤه بموجب المادة 118 من قانون المالية لسنة 2015 حيث تم دمج ثلاثة صناديق سابقة في هذا الصندوق وهي:

-صندوق دعم الاستثمار،

-صندوق ترقية التنافسية الصناعية،

-الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما حدد المرسوم التنفيذي رقم 16-163 المؤرخ في 2 جوان 2016 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 18-169 المؤرخ في 26 جوان 2018 قائمة إيرادات ونفقات هذا الصندوق والتي تشمل نفقات هذا الصندوق المتمثلة في:

-دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم الاستثمار،

-ترقية التنافسية الصناعية.

***-دعم قطاع السياحة:**

أهم آلية لدعم السياحة هي صندوق دعم الاستثمار وترقية ونوعية الأنشطة السياحية والذي تم إنشاؤه بموجب المادة 70 من قانون المالية لسنة 2008 حيث حل محل صندوق تخصيص المساهمة للترقية السياحية الذي تم إنشاؤه بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 1989، وحدد المرسوم التنفيذي رقم 90-112 المؤرخ في 17 ابريل 1990 المعدل والمتمم إيرادات ونفقات هذا الحساب، ويمول الصندوق هذا النفقات المرتبطة بـ:

-الترقية السياحية،

-كل النفقات الأخرى المرتبطة بدعم إنجاز مشاريع الاستثمار السياحي.

***-دعم أنشطة التصدير:**

يتم دعم التصدير بواسطة الصندوق الخاص بترقية الصادرات الذي تم إنشاؤه بالمادة 195 من قانون المالية لسنة 1995، وحدد المرسوم التنفيذي رقم 96-205 الممضي في 05 يونيو 1996 المعدل والمتمم كفاءات تسير هذا الصندوق، ويتم تشجيع الصادرات بالتكفل بجزء من تكاليف المصدرين سواء في مرحلة البحث عن الأسواق أو في عملية التصدير ذاته.

***-تخفيض نسبة الفائدة وضمان قروض القطاع الخاص لدى البنوك:**

نورد فيما يلي أهم الآليات التي وضعتها الحكومة في هذا المجال:

01/: تخفيض نسبة الفائدة على القروض:

يشمل ذلك خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نص على هذا الإجراء المادة 86 من قانون المالية لسنة 2005 والمرسوم التنفيذي رقم 06-319 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 المعدلين والمتممين حيث يتم دفع التخفيض من الخزينة العمومية لمؤسسة الإقراض من خلال حساب التخصيص الخاص -062 302 الذي عنوانه "تخفيض نسبة الفائدة على الاستثمار".

02/: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

والذي تم إنشاؤه بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 11 جوان 2017 حيث يهدف الصندوق إلى ضمان قروض الاستثمار المتحصل عليها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمان على القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مجال:

- إنشاء المؤسسات،
- تجديد التجهيزات،
- توسعة نشاط المؤسسات،
- أخذ مساهمات،
- المرافقة ولاسيما في عمليات التصدير.

كما يؤدي الصندوق كذلك التعويضات المتعلقة بتغطية القروض محل الضمان غير المستوفاة.

03/: صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أبريل 2004 والمتضمن القانون الأساسي لهذا الصندوق وهو عبارة عن شركة ذات أسهم برأسمال يقدر ب 30 مليار دينار جزائري؛ حيث يهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها والمستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان هو 250 مليون دينار جزائري تخص المخاطر المغطاة من الصندوق عدم تسديد القروض الممنوحة، والتسوية أو التصفية القضائية.

❖ التخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم للأنشطة الاستثمارية:

تضم المنظومة التشريعية الضريبية ما لا يقل عن 490 إعفاء جبائي نورد فيما يلي أهم النصوص المنشأة للإعفاءات الضريبية متعلقة بالاستثمار، وتلك المتعلقة بالأنشطة الاستخراجية (المحروقات والمناجم):

01/: الإعفاءات الضريبية والجمركية لترقية الاستثمار:

أهم إطار قانوني في هذا المجال هو القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 المتعلق بالاستثمار، والذي واصل إقرار الإمتيازات المنصوص عليها منذ أول قانون لترقية الاستثمار لعام 1993 حيث يمنح هذا النص على الخصوص الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، ومن الضريبة على الأرباح إضافة الى الإعفاء أو التخفيض من ضرائب ورسوم أخرى. تشمل كذلك الإمتيازات الضريبية المتعلقة بالاستثمار تلك الخاصة بتشغيل الشباب (ANSEJ) وتشغيل البطالين (CNAC) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والأنظمة الجبائية التفضيلية للصناعات التركيبية المعروفة باسم CKD و SK .

02/: الإعفاءات الضريبية والجمركية للأنشطة الإستخراجية:

تمنح القوانين المنظمة لنشاطات المحروقات [القانون رقم 19-13 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019] وللمناجم [القانون رقم 14-05 المؤرخ في 24 فيفري 2014] إعفاءات من دفع الحقوق والرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة المتعلقة بالتجهيزات والمواد والمنتجات والخدمات المرتبطة بهذه النشاطات، بالإضافة للإعفاء من ضرائب ورسوم أخرى.

المطلب الثالث: ماهية وتطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر:

تعتبر التحويلات الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من أنواع الدعم الحكومي في الجزائر، وعليه سنتطرق إلى ماهية التحويلات الاجتماعية وتطورها في الجزائر.

الفرع 01/: ماهية التحويلات الاجتماعية:

تُعدّ التحويلات الاجتماعية من بين الأساليب والوسائل التي اعتمدتها الجزائر لمعالجة ظاهرة الفقر وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن البسيط، والتي تعد شكلاً من أشكال إعادة توزيع المداخل بين أفراد المجتمع، حيث تعكس التحويلات الاجتماعية للدولة سياستها الاجتماعية.¹

ويمكن تعريف التحويلات الاجتماعية أيضاً بأنها تحويل نقدي أو عيني من فئة من المجتمع إلى فئة أخرى (من الفئات العمرية النشطة إلى الفئات المعالة (غير النشطة)، ويؤهل المتلقون للحصول على التحويلات لأنهم اكتسبوا حقوقاً من خلال الوفاء بواجبات (مثل تسديد الإشتراكات) أو لأنهم استوفوا بعض الشروط الاجتماعية أو السلوكية (مثل المرض، الفقر، ...)، واستخدم هذا المصطلح في السنوات الأخيرة ليصف الخطط التي تقدم إعانات لمستحقيها.²

وحسب رزنامة وزارة المالية فإنها تسمح بتحقيق الكثير من العمليات والتي من أبرزها:

-مساعدة الفئات الهشة (المعوقين، الفقراء، المرضى المزمنين، الأطفال والنساء الذين في خطر)

-دعم الوظائف الهشة؛

-المساعدة للحصول على مسكن؛

كما تسمح كذلك بعمليات أخرى تتمثل في شكل مساعدات لـ:

-الفئة البطالة؛

-المتضررين من الكوارث؛

-المرضى والعجزة.

¹ فطوم حوجو وآخرون، مستقبل التحويلات الاجتماعية في الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2009-2018) محاولة إصلاح سياسة الدعم الحكومي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 01، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2023، ص 1017.

² ظاهر عمران موسى، التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة 11، المجلد 09، العدد 32، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2015، ص 35.

وعلى العموم تقدر التحويلات الاجتماعية سنوياً بحوالي 28% من مجمل ميزانية الدولة فهذا مؤشر على إهتمام الحكومة الجزائرية بترقية الجانب الاجتماعي لجميع الفئات، بما فيها الفئات الضعيفة من المجتمع، وتتلخص التحويلات الاجتماعية في الجزائر إلى عدة أنواع نجملها في مايلي:¹

أولاً: تحويلات الميزانية الاجتماعية للدولة:

وتأخذ فيها التحويلات الاجتماعية الصورة النقدية والمتمثلة في: دعم قطاع التربية، نشاطات المساعدة والتضامن، ولها صور أخرى غير نقدية متمثلة في أموال دعم الأسعار، إعانات موجهة إلى قطاع الصحة إضافة إلى المساهمة الموجهة إلى الهيئات المتخصصة في ميدان الحماية الاجتماعية.

ثانياً: تحويلات هيئات الضمان الاجتماعي:

وهي التحويلات أو الأداءات التي تقدمها الصناديق التالية:

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS

- الصندوق الوطني للتقاعد CNR

- الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC

ثالثاً: تحويلات الأعران الاقتصاديين الآخرين:

وهي جملة التحويلات الاجتماعية الصادرة عن الأطراف الاقتصادية ومثال ذلك التحويلات الاجتماعية الخاصة بالمؤسسات، أقسام التأمين... إلى غير ذلك.

الفرع 02/: نبذة عن التحويلات الاجتماعية في الجزائر وتطورها:

لقد إصطدم مسار التحويلات الاجتماعية في الجزائر وتطورها بعد الإستقلال، وخلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 2000 بالعديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فكانت الأوضاع الاجتماعية غداة الإستقلال تعاني من تدني المستوى المعيشي كالخدمات الصحية، التعليم، النقل والسكن، والتي عملت الجزائر على تحسينها إلى يومنا هذا، ولكن اعترضتها تغيرات اقتصادية، على رأسها الصدمات النفطية، التي أثرت على الإيرادات العامة للجزائر باعتبارها الممول الأساسي لهذه التحويلات الاجتماعية، ويمكن ملاحظة تطور حصتها من الناتج الداخلي الخام PIB ومن ميزانية الدولة.

كما أعطت الجزائر بعداً جديداً للنشاط الاجتماعي للدولة، بعدما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية جراء تطبيق التعديل الهيكلي، فتم استحداث أنظمة جديدة لحماية الفئات الاجتماعية المستضعفة، وعرفت التحويلات الاجتماعية ونتيجة نمو سريعة انطلاقاً من سنة 1992 مع بداية تعديل الأسعار، فسجلت معدل نمو سنوي بـ 24.5% في الفترة 1992 و 1998؛ حيث لم تتجاوز التحويلات الاجتماعية 11 مليار دج سنة 1990 وانتقلت من 89,94 مليار دج سنة 1993 إلى 255,116 مليار دج سنة 1998، ويرجع هذا إلى تكفل

¹ فاروق أهناني وخليل غدي، تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وتأثيره على السياسات الاجتماعية في الجزائر، 2012-2018، مجلة تحولات، المجلد 01، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، الجزائر، جوان 2018، ص ص 244، 245.

الدولة بإقامة أجهزة حماية جديدة كالشبكة الاجتماعية، إعانة الدولة للصندوق الوطني للسكن، والصندوق الوطني لترقية الشغل.

وفي مطلع الألفية الثالثة، تميز الاقتصاد الجزائري بالأداء المالي الكلي الجيد، كتحسن وضعية ميزان المدفوعات والديون الخارجية وتحقيق استقرار سعر الصرف إضافة تحسن حالة المالية العامة، وفي ظل هذا التحسين بفعل ارتفاع أسعار النفط عمدت الدولة إلى إتباع سياسة مالية توسعية، بإطلاق مجموعة من البرامج الاقتصادية والاجتماعية، هدفت إجتماعياً إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتحقيق التنمية البشرية وتحديث الخدمات العمومية.

كما يذكر أنه في ذات الفترة التزمت الجزائر بمبادئ توجيهية لتصميم وتنفيذ سياستها الإنمائية، وفقاً لبرنامج الألفية الإنمائية المقرر من الأمم المتحدة على مدى خمسة عشرة سنة، والهادف لمعالجة تأخر التنمية في العديد من أنحاء العالم، فوفرت له الجزائر تمويل ضخ، لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين والحد من عدم المساواة.

حيث تبنت الجزائر مجموعة من المخططات الاقتصادية والاجتماعية بداية من سنة 2001 المتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) من خلال إتباع سياسة الميزانية التي تعكس التوجه الكينزي ليكون هدف هذه البرامج في الاقتصاد الكلي دعم النشاط الاقتصادي بتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد، من خلال زيادة الإتفاق العام لتحفيز الإنتاج، ومنه دعم النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة.

وتعتبر سياسة التحويلات الاجتماعية من بين أدوات سياسة الإنعاش بواسطة الطلب، فالتحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد والمتعلقة كذلك بدعم بعض السلع الواسعة الاستهلاك وغيرها من التحويلات، تساهم في زيادة الدخل المتاح وبالتالي تحفيز الطلب.¹

الفرع 03/: الوضعية المالية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر:

وبناء على ما سبق فإن سياسة الدعم في الجزائر تترجم دور الدولة الاجتماعي الذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، فالمبالغ الضخمة المرصودة من الميزانية العامة لهذا الغرض تساهم في إحتواء التوترات الاجتماعية، كما تسمح بترقية رأس المال البشري، وعليه فالجدول التالي يوضح حجم التحويلات الاجتماعية من خلال الميانية العامة للدولة الجزائرية:

¹ قدار مريم، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر -دراسة إستشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 203-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص: تحليل إقتصادي وإستشراف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020/2019، ص ص 53 - 61.

الجدول رقم (01): تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020:

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	التحويلات الاجتماعية	السنوات	التحويلات الاجتماعية
1993	89,94	2007	708,57
1994	113,174	2008	1164,04
1995	141,434	2009	1207,855
1996	167,38	2010	1239,26
1997	198,37	2011	2065,074
1998	255,116	2012	1868,5
1999	273,844	2013	1574,361
2000	262,422	2014	1609,123
2001	315,004	2015	1830,314
2002	367,679	2016	1841,57
2003	416,31	2017	1624,923
2004	428,017	2018	1760,018
2005	460,47	2019	1820,77
2006	596,37	2020	1847,52

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات تقارير المديرية العامة للتقدير والسياسات.

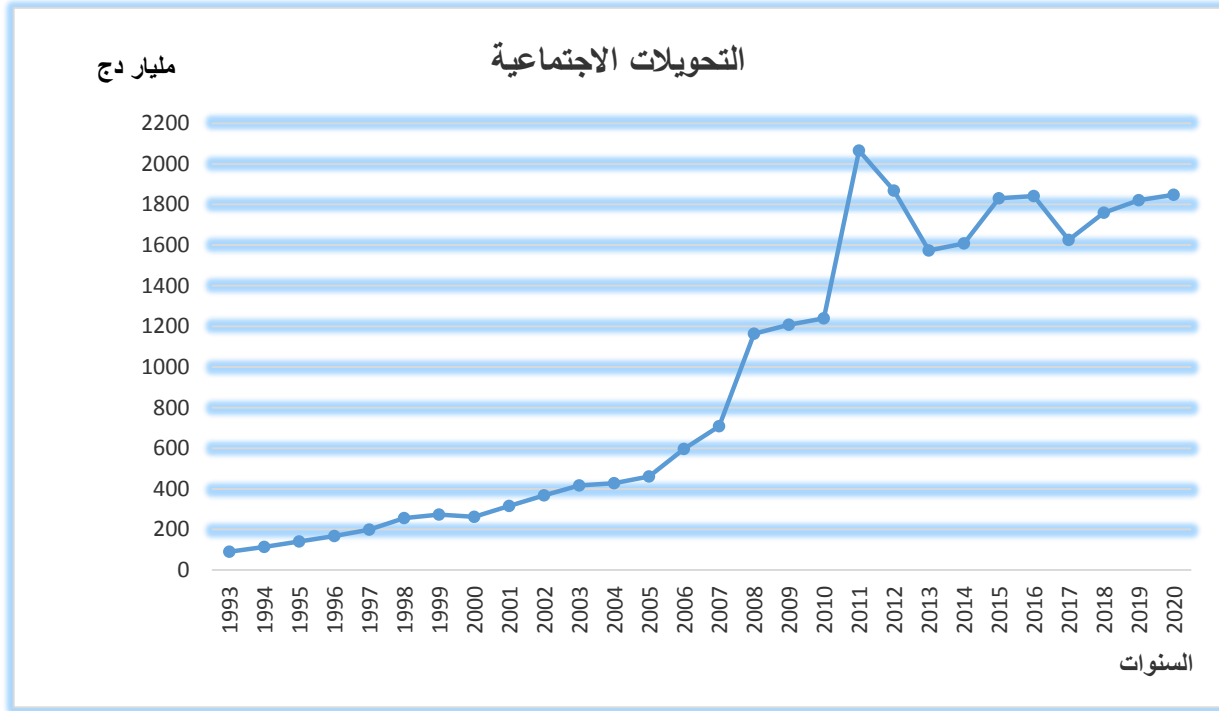
يوضح الجدول أعلاه الخاص بتطور التحويلات الاجتماعية للجزائر أن التحويلات الاجتماعية في الجزائر تشهد زيادة مستمرة؛ حيث في السنوات الأولى من فترة الدراسة نلاحظ تزايد مستمر ومتواضع، ثم نلاحظ ارتفاعاً حاداً بداية من سنة 2005 وهذا بسبب مخطط التنمية الذي وضعته الدولة أثناء تلك الفترة وأيضاً استقرار الوضع السياسي وهو ما أدى إلى حدوث هذا الارتفاع حيث تواصل ارتفاع في قيم التحويلات الاجتماعية إلى غاية سنة 2011 حيث سجلت أكبر قيمة للتحويلات الاجتماعية في هذه سنة خلال فترة الدراسة حيث قدرة ب 2065.074 مليار دينار جزائري وهذا راجع إلى السياسة الإنفاقية التوسعية التي مست الجانب الاقتصادي والاجتماعي آنذاك.

ثم بعد سنة 2011 أنخفضت قيمة التحويلات الاجتماعية ولكن يعتبر انخفاض طفيف حيث استقر السعر عند قيمة 1574.361 مليار دينار جزائري سنة 2013 ليعاود الارتفاع بداية من عام 2014 حيث شهدت ارتفاع ملحوظ واستقرار بين قيم 1600 مليار دينار جزائري و 1850 مليار دينار جزائري في حجم التحويلات الاجتماعية حيث يرجع سبب ذلك إلى ارتفاع الدعم المقدم لقطاع السكن مع ارتفاع دعم العائلات

المتعلق بدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية المدعومة إضافة إلى زيادة مخصصات التحويلات الاجتماعية الأخرى نتيجة الوضعية المالية المربحة التي شهدتها خزانة الدولة.

وبالرغم من مرحلة النقشف الاقتصادي التي مرت بها الجزائر في السنوات الأخيرة من الدراسة إلا أن الاقتصاد الجزائري قد حافظ على مستويات عالية في حجم التحويلات الاجتماعية خلال هاته الفترة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا من خلال الفصل الأول موضوع الدعم الحكومي بعمق حيث بدأنا بالإطار المفاهيمي للدعم، مع إستعراض تاريخه وتعريفه المختلفة من وجهات نظر متعددة سواء كانت اقتصادية أو من قبل المنظمات الدولية، وهو ما يبرز تعدد مفاهيم الدعم الحكومي وأدواره المختلفة، التي تلعب دوراً بارزاً في إزدهار الاقتصاد ودفعه نحو التطور.

ثم انتقلنا لمناقشة الحجج المؤيدة والمعارضة لسياسات الدعم الحكومي، حيث أنه من بين الحجج المؤيدة نجد أن للدعم دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، تحسين الصحة والسكن، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وفي المقابل نجد أن الحجج المعارضة تشمل مخاوف من عدم كفاية الدعم لتلبية الاحتياجات الأساسية وتأثيره السلبي على الاقتصاد، بما في ذلك زيادة البطالة وتقييد الابتكار.

كما تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهداف وأهمية الدعم الحكومي، مشدداً على أهداف مثل إعادة توزيع الدخل، استقرار الأسعار، تحقيق الأمن الغذائي ودعم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد. وبناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل فإن الدعم يساعد في تحسين الظروف المعيشية للفئات الأقل دخلاً ويساهم في توجيه الاقتصاد نحو أهداف استراتيجية، بما في ذلك تشجيع المشاريع الزراعية والصناعية وحماية المؤسسات من المنافسة الخارجية وهذا من خلال مختلف أنواع الدعم التي تقدمها الدولة لمواطنيها.

كما إرتأينا إلى أن هناك استراتيجيات وأنواع معينة من الدعم تعتمد عليها الحكومة الجزائرية كأداة لتوفير الحماية الاجتماعية والتي من بينها: دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك، دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة، وهو ما أدى إلى تزايد وارتفاع المبالغ المالية الضخمة المخصصة لذلك.

الفصل الثاني:
أسس معرفية حول
الاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهراً من مظاهر السياسة العامة للدولة حيث أن نجاح الدولة في تحقيق أهداف سياستها الاقتصادية منوط أساساً بالنجاح في تحقيقها للاستقرار الاقتصادي في مختلف القطاعات وهذا لا يتأتى إلا إذا كان النشاط الاقتصادي يدار ضمن بيئة اقتصادية سليمة تتسم بوجود نوع من الاستقرار النقدي والاقتصادي، ونظراً لأهمية الاستقرار يتحتم على الدولة أن تسعى جاهدة للحفاظ على استقرارها من خلال وضعها للآليات والحلول التي تسمح بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار مع خفض معدلات البطالة ورفع معدلات النمو مع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات مما يسمح بتفادي مختلف الأزمات المالية والاقتصادية التي يمكن أن تحدث بالاقتصاد عن الاستقرار في المستقبل، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: محددات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي وعقباته.

المبحث الأول: أساسيات حول الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى مختلف الدول لتحقيقها لما لها من تأثير على الاقتصاد الكلي باستخدام مختلف السياسات التي تساهم في تحقيق ذلك، وعليه سنوضح في هذا المبحث مفهوم وأهداف وأهمية الاستقرار الاقتصادي إضافة إلى أهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

لقد أثار مصطلح الاستقرار الاقتصادي الكلي جدلاً بين المفكرين الاقتصاديين من خلال تعدد المفاهيم المتعلقة به بخصوص نوع الاستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه؛ ففي البداية كان يقصد به " تحقيق التوظيف التام للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار"، وبعد تعرض موازين المدفوعات معظم دول العالم إلى اختلالات عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى، نتيجة خروج تلك الدول عن قاعدة الذهب وكذا بعد أن أنهت الولايات المتحدة الأمريكية علاقة الدولار بالذهب خلال فترة السبعينات، أضاف الفكر الاقتصادي مفهوم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية أي "استقرار ميزان المدفوعات" وليصبح بالتالي مفهوم الاستقرار الاقتصادي يشمل "بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتوظيف التام للموارد، استقرار ميزان المدفوعات".

ويتم الإشارة هنا إلى أن استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات يجب أن يتم في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل، مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة ولذلك اتسع مفهوم الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية فأصبح يشير إلى الرقابة على الاقتصاد ككل، وبهذا تم إضافة هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي موجب ضمن مفهوم "الاستقرار الاقتصادي الكلي"، ومما سبق يمكن القول بشكل عام أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يعبر عن الوضعية التي تحقق فيها الدولة استقرار في المستوى العام للأسعار من جهة والتوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة من جهة أخرى مع الإحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مقبول في الناتج وكذا الاستقرار في ميزان المدفوعات.¹

كما يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي بأنه عبارة عن الإستغلال الأمثل والرشد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي،² وعليه فهو عملية تهدف إلى تحقيق مستويات عالية من التشغيل والاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي مستقر.³

¹ بظاهر علي، تحديات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف -، الجزائر، 2023، ص 194.

² حسنى ششوي وعاشور حيدوشي، تأثير السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 1970-2017، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 17، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2020، ص 166.

³ صلاح محمد وآخرون، إشراف تحديات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالاقتصاديات النامية -إشارة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2001-2018-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2021، ص 569.

وكما يختلف تعريف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية عنه في الدول النامية وذلك لاختلاف الهيكلة الاقتصادية لكل منهما، فالاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في الأسعار، أما في الدول النامية فإن هذا المفهوم يرتبط بشكل كبير بالتجارة الخارجية وذلك لما تعانيه هذه الدول من اختلالات في بنائها الاقتصادي.¹

كما يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يستهدف تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، بمعنى أعلى مستويات إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع وفي الوقت ذاته المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي بالإضافة إلى تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني عند نقطة تعادل مجموع الإلتزامات والحقوق اتجاه العالم الخارجي.²

مما سبق نستخلص بأن الاستقرار الاقتصادي عبارة عن تحقيق معدل منخفض أو مقبول من التضخم بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو إيجابي مع انخفاض البطالة والاستقرار في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الاستقرار الاقتصادي:

كما نستخلص من التعاريف السابقة أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما هما:³

أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

ب- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

حيث أن التشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر إختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

كما تشير الكثير من الدراسات إلى أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يمكن قياسه من خلال التقلبات قصيرة الأجل للمتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة؛ حيث أن الاستقرار الاقتصادي الكلي لا يعتمد فقط على

¹ روشو عبد القادر ورائول محمد، أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 21، جامعو محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2017، ص 102.

² مسعود ميهوب وبركان يوسف، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (1990-2014)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 16، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر، 2016، ص 15.

³ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص ص 77، 78.

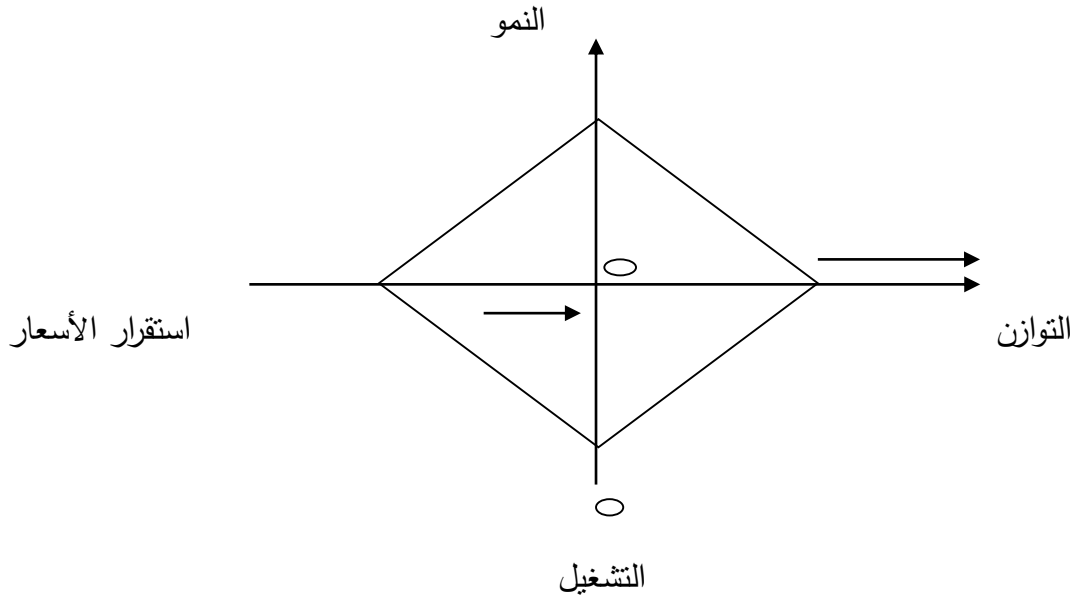
وضع السياسات الاقتصادية الكلية أو على إدارة الاقتصاد الكلي، ولكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يتطلب أيضاً تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحسين أداء القطاعات والأسواق المختلفة المكونة لأي اقتصاد؛ حيث أنه:

-بالنسبة للدول النامية يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الكامل للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لإستمرار دفع عجلة التنمية، إلا أنه تم تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري للدور وهي:

- *-تحقيق معدل نمو مستقر،
- *-مكافحة البطالة وتوفير العمل (التشغيل)،
- *-تحقيق التوازن الخارجي،
- *-مكافحة التضخم.

والتي نعبر عنها بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): المربع السحري للدور:



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2017، ص34.

وبالتالي فإنه يجب أن تهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية إلى تحقيق أربعة

أهداف رئيسية:

- ✓ النمو السريع، حيث أن معدل النمو المقبول في حالة التشغيل الكامل هو 4%،
- ✓ التشغيل الكامل وذلك إذا لم يتجاوز معدل البطالة 4%،
- ✓ استقرار الأسعار من خلال زيادة سنوية لا تزيد عن 1% في أسعار الجملة و2% زيادة سنوية في أسعار المستهلك.

✓ توازن ميزان المدفوعات.

-بالنسبة للدول المتقدمة فإن صندوق النقد الدولي يصنف المؤشرات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لقياس الاستقرار الاقتصادي الكلي في هذه الدول إلى خمسة متغيرات اقتصادية هامة؛ حيث تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

✓ معدلات تضخم منخفضة ومستقرة؛ فمعدل تضخم مرتفع يهدد النمو الاقتصادي ويغير من قيم العقود طويلة الأجل، حيث أن مستويات التضخم غير المستقرة تزيد في حالة عدم اليقين، ومن ثم ارتفاع المخاطرة ويؤثر على المستويات الحقيقية لأسعار الفائدة والضرائب.

✓ أسعار منخفضة للفائدة طويلة الأجل، مما يجعل هذه التوقعات تؤدي إلى استقرار مستويات التضخم في المستقبل.

✓ انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، يمنح الحكومة مرونة كافية لاستخدام إيرادات الضرائب لتلبية الاحتياجات المحلية بدلاً من سداد الديون الخارجية.

✓ انخفاض عجز الموازنة الحكومية، الذي سيساهم في منع تزايد الدين العام.

✓ استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، حيث أن استقرار العملة يسمح للمصدرين والمستوردين بالإسهام في تحقيق إستراتيجيات النمو الاقتصادي طويلة الأجل.

مما سبق، يمكن القول إن الاستقرار الاقتصادي الكلي لا يتحقق باستقرار أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة، ولكن يتحقق عندما يكون سلوك هذه المتغيرات يتسم بالإعتدال والاستقرار مما يجعل المناخ الاقتصادي الكلي يتجه نحو المزيد من الاستقرار الحقيقي والنقدي الذي يترتب عليه تزايد معدلات النمو والتنمية الاقتصادية لأي دولة.¹

المطلب الثالث: أهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

توفر لدى الحكومات مجموعة من السياسات التي تعتبر من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، ومن أهم هذه السياسات توجد: السياسة النقدية والسياسة المالية، إلا أنه وفي بعض الأحيان قد تضطر الحكومات لاستخدام نوع آخر من السياسات التي تعتبر مهمة في حالات وظروف معينة ألا وهي السياسات الهيكلية، والتي نوجزها فيما يلي:²

أولاً: السياسة النقدية:

تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح العرض النقدي للاقتصاد لتحقيق مزيج من التضخم واستقرار الإنتاج، حيث أنه على المدى القصير عادة ما يتم تصحيح كل من الأسعار والأجور فوراً، كما يؤثر العرض

¹ علي منصور سعيد عطية، دور الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، مارس 2021، ص ص 48-50.

² بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة دالي براهيم -الجزائر-، الجزائر، 2010/2009، ص ص 79-84.

النقدي على الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات لذلك يتم إدارة عرض النقود بشكل عام من قبل البنوك المركزية في مختلف البلدان، وعليه فهي تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو.

ومن السهل أن تفهم لماذا تعتبر السياسة النقدية عموماً خط الدفاع الأول في تثبيت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي (يرد الإستثناء في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة، حيث يتم ربط السياسة النقدية تماماً بهدف سعر الصرف) لأن السياسة المالية تستغرق وقتاً عند سن تشريعات التغييرات في الضرائب والإنفاق، وبمجرد تحول هذه التغييرات إلى قوانين فإنه من الصعب سياسياً إلغاؤها، ناهيك على أنها من أفضل السياسات في محاربة ظاهرة التضخم، وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي إعطاء نوع من الإستقلالية للسلطة المتحكمة بها (السلطة النقدية).

ثانياً: السياسة المالية:

تتمثل السياسة المالية في استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد، حيث تستخدم الحكومات عادة السياسة المالية لتعزيز النمو القوي والمستدام وتقليل أعداد الفقراء، وتاريخياً تراوحت أهمية السياسة المالية كأداة للسياسة الاقتصادية بين التعاضل والتضائل.

فقبل عام 1930 ساد نهج التدخل الحكومي المحدود وحرية النشاط الاقتصادي، ومع سوق الأوراق المالية والكساد العظيم ضغط صناع السياسة من أجل أن تقوم الحكومات بدور البقاء بدرجة أكبر، وفي العقود الأخيرة قللت البلدان مرة أخرى من حجم ووظيفة الحكومات مع تولي الأسواق دوراً أكبر في تخصيص السلع والخدمات والتي تبرز أهميتها كثيراً في فترات الأزمات.

فإذا كانت البنوك المركزية في إطار السياسة النقدية تستهدف النشاط بشكل غير مباشر بالتأثير على العرض النقدي من خلال تصحيح أسعار الفائدة وإشتراطات الاحتياطي المصرفي وبيع السندات الحكومية والصرف الأجنبي، فإن الحكومات تؤثر على النشاط الاقتصادي في إطار السياسة المالية بتغيير مستوى الضرائب وأنواعها ومدى تكوين الإتفاق ودرجة وشكل الإقتراض، حيث تؤثر الحكومات بشكل مباشر وغير مباشر على طريقة استخدام الموارد في الاقتصاد وتساعد المعادلة الأساسية الحساب الدخل القومي على بيان كيف يحدث ذلك:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{الاستهلاك الخاص} + \text{الاستثمار الخاص} + \text{مشتريات الحكومة من السلع والخدمات} + \text{الصادرات الصافية}$$

$C + I + G + NX = GDP$ حيث يمثل GDP قيمة كل السلع و الخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد، أما الطرف الآخر فيوضح مصادر الإنفاق أو الطلب الكلي، وتوضح هذه المعادلة أن الحكومات تستطيع أن تؤثر على النشاط الاقتصادي بالتحكم بشكل مباشر في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات والتأثير على

الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص والصادرات الصافية بشكل غير مباشر من خلال إجراء تغييرات في الضرائب والتحويلات والإنفاق، وإلى جانب توفير السلع والخدمات، فإن أهداف السياسة المالية تتباين: *فعلى المدى القصير قد تركز الحكومات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومثال ذلك: تنشيط اقتصاد في حالة ركود أو محاربة تضخم في طريقه للارتفاع، أو المساعدة على التقليل من أوجه الضعف الخارجية.

*وعلى المدى الطويل يتمثل هدفها الأساسي في تعزيز النمو المستدام أو تقليل أعداد الفقراء بالعمل على جانب العرض لتحسين البنية التحتية أو التعليم.

كما يكون عمل السياسة المالية في أوقات الأزمات خاصة المتعلقة بالركود منها بالتأثير على النشاط من خلال قناتين هامتين هما: عوامل تحقيق الاستقرار الأوتوماتيكية و الحوافز المالية (الإنفاق أو الضرائب التناسبية)، وتصبح عوامل تحقيق الاستقرار نافذة عندما تتغير مستويات إيرادات الضرائب والإنفاق ولا تعتمد على أعمال معينة بل تعمل في علاقة بدورة الأعمال، فمثلا عندما يتباطأ الناتج أو ينخفض، فيتناقص مبلغ الضرائب الذي يتم تحصيله لأن أرباح الشركات ودخول دافعي الضرائب تنخفض، ومن المحتمل أيضاً أن تزيد مزايا البطالة والإنفاق الاجتماعي الآخر أثناء الكساد، وهذه التغيرات الدورية تجعل السياسة المالية توسعية أوتوماتيكياً أثناء فترات الكساد وإنكماشية أثناء فترات الانتعاش، وترتبط عوامل تحقيق الاستقرار الأوتوماتيكية بحجم الحكومة وتميل لأن تكون أكبر في الاقتصادات المتقدمة، وحيثما تكن هناك عوامل تحقيق الاستقرار تكن هناك حاجة أقل للحوافز (كتخفيض الضرائب والدعم أو برامج الأشغال العامة)، طالما أن كلا التجهين يساعدان على تخفيف آثار انخفاض النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: السياسة التنظيمية والرقابية:

جرت العادة على أن السياسة النقدية والسياسة الرقابية تعتبران من المواضيع المنفصلة، حيث تتعلق السياسة النقدية بالاقتصاد الكلي والسياسة الرقابية والتنظيمية ترتبط بالاقتصاد الجزئي، وتتعلق السياسة النقدية بالعرض النقدي والسياسة الرقابية تتعلق بأمان وسلامة البنوك.

حيث تتداخل السياسة النقدية والسياسة الرقابية والتنظيمية في كونهما يتدخلان في النشاط الاقتصادي، ويعملان على توفير السلامة المصرفية، حيث تعمل السياسات الرقابية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار المصرفي والحفاظ على ملاءة المصارف، ويكون ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات مثل معامل رأس المال ومعامل السيولة.

ويوجد اتجاه لدى الدول المتقدمة الفصل بين السلطة المسؤولة عن رسم السياسة النقدية وتنفيذها، وتلك المسؤولة عن الإشراف والرقابة على أداء الجهاز المصرفي، حيث يُعهد بالوظائف المتعلقة بالسياسة النقدية للبنك المركزي، أما الوظائف المتعلقة بالرقابة على الجهاز المصرفي فيمكن أن تكون ضمن مسؤولية البنك المركزي كما هو الوضع في أستراليا و نيوزلندا، أو أن يُعهد بها إلى سلطة أخرى غالباً ما تتبع وزارة المالية أو هيئة فنية متخصصة كما هو الوضع في كندا وسويسرا والمملكة المتحدة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية

فيشترك في مهمة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي كل من مجلس الاحتياطي الإتحادي ووزارة المالية والهيئة الإتحادية للتأمين على الودائع.

رابعاً: السياسات الهيكلية:

تأخذ هذه السياسات مكانها خاصة في الاقتصاديات النامية والناشئة، كما كانت عليه الحال خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وفي ظل الصعوبات الاقتصادية الهيكلية المزمنة، والتي هي عبارة عن توليفة من اختلال شديد في موازين المدفوعات وارتفاع في معدلات التضخم وبطء معدلات النمو وارتفاع في معدلات البطالة وهذا نتيجة أسباب داخلية متعلقة بطريقة أداء الحكومات للاقتصاد (ضعف المؤسسات والسياسات)، أو إلى أسباب خارجية تعود أساساً إلى الصدمات الخارجية (تدهور معدلات التبادل، ارتفاع أسعار الفائدة العالمية...)، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى أزمة مديونية خارجية حادة جداً، وإستجابة لهذه الوضعية وبناءً على تجربة المؤسسات المالية الدولية في دعم استقرار الدول وتحفيزها على النمو، وضع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامجاً تصحيحياً للاقتصاديات التي تعاني من الأزمات يحمل إسم "برامج التصحيح الهيكلي"، حيث تهدف هاتين المؤسستين إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

- إعانة الدول على إستعادة التوازن بين العرض والطلب، وتقليص الضغوط التضخمية وإعادة التوازن في موازين المدفوعات وتجاوز تراجع معدلات النمو.
- ضمان سلامة النظام المالي الدولي.

وعموماً يتضمن محتوى برنامج التعديل الهيكلي مزيجاً من مختلف السياسات توضحها فيما يلي:

01/ سياسات تسيير الطلب: في حالة جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، فإن الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار وحصول ضغوط تضخمية، وعجز في ميزان المدفوعات، وفي هذه الحالة يكون هدف تسيير الطلب هو تحقيق طلب اسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي زائد صافي تدفق رؤوس الأموال من الخارج، مع ضمان النمو المتكافئ في معدل النمو بالنسبة للطلب والعرض، وعليه فهذه السياسات تحقق هدفين في أن واحد هما: استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، حيث تتمثل أدوات سياسات تسيير الطلب في:

✍ **السياسة النقدية:** وذلك بمراقبة المضاعف النقدي عن طريق رفع الاحتياطي الإجباري وتحريك أسعار الفائدة نحو الارتفاع ووضع أرقام مستهدفة للتضخم.

✍ **السياسة المالية:** وذلك عن طريق زيادة الموارد وتقليص النفقات (تخفيض الاستثمار الحكومي في الأجل القصير وتقليص ميزانية التسيير)، وكذلك خصصة المؤسسات العمومية، وإعادة هيكلة الوظيف العمومي.

02/ سياسات تحويل الطلب: حيث تتضمن سياسة سعر الصرف عن طريق تخفيض قيمة العملة.

03/ سياسات العرض: تأتي لتقليص الآثار السلبية لسياسات تسيير الطلب على الناتج، والناجمة عن تقلص الطلب الكلي، وتعرف بأنها إجراءات مصممة للرفع المباشر من الحوافز الموجهة للقطاع المحلي المنتج وقدراته

الإنتاجية لتحقيق عرض إضافي حقيقي من السلع والخدمات عند مستوى معين من الطلب الإسمي، ويمكن أن تحتوي فئتين إثنيتين هما:

☞ **الفئة الأولى:** تندرج فيها السياسات التي ترفع من قيمة الناتج المحلي الجاري، من خلال تحسين فعالية توجيه الموارد النادرة ومختلف عناصر الإنتاج لإستعمالات أخرى، وتتضمن الإجراءات المقلصة للتشوهات التي تُنشئ الفجوة بين الأسعار المطبقة والتكاليف الحدية، وكذلك تشوهات تقلبات سعر الصرف ومراقبة الأسعار.

☞ **الفئة الثانية:** تحتوي على الإجراءات الهادفة على حث نمو الطاقة الإنتاجية، ويقع تحت هذه الفئة الحوافز التي ترفع من:

-معدل تشكيل رأس المال الثابت المحلي.

-توسيع التعليم وبرامج تأهيل القوى العاملة.

-الحث على الإختراع التكنولوجي.

04/: سياسات ترفع من معدل النمو الاقتصادي: يكون ذلك من خلال:

☞ **الرفع من معدل الاستثمار:** إذ أن معدل النمو مرتبط أساساً بمستويات الاستثمار المسجلة، ويتحدد الاستثمار بدوره بحجم الإدخار المحلي، أي أن معدلاً أعلى للنمو في الناتج يقتضي الرفع من القدرة الإدخارية عن طريق تحسين الإدخار العمومي (تحسين الوضعية الميزانية) وتحسين الإدخار الخاص من خلال آلية سعر الفائدة.

☞ **الرفع من عوائد الاستثمار.**

☞ **جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** باعتباره يزيد في الطاقة الإنتاجية ويضمن عوائد عالية.

05/: سياسات تسيير المديونية: حيث أنه لتحقيق معدل نمو معتبر ودائم وتوازن مستمر في ميزان المدفوعات وإستعمالاً أمثلاً للموارد المتاحة من الخارج، فإن الصندوق يطرح في إطار برامج التصحيح سياسة تسيير الدين الخارجي أساساً كخطوط عريضة لتحديد حجم التمويل الملائم وحاجات البلد الحقيقية في الأجل القصير، وفي حالة ندرة الموارد الخارجية تعترض استراتيجية حول إعادة جدولة مخزون الديون.

المبحث الثاني: محددات الاستقرار الاقتصادي:

يتم ضبط الاستقرار الاقتصادي في الدول باستخدام مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم من خلالها إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، ومن أجل معرفة مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وتطور مؤشرات سنتطرق في هذا المبحث لمختلف أنواع الاستقرار الاقتصادي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية والخارجية إضافة إلى تحليل وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري.

المطلب الأول: أنواع الاستقرار الاقتصادي:

يُشار إلى أن الاقتصاد لا يكون مستقراً إلا إذا توازن داخلياً بتوازن المالية العامة مع مستويات مقبولة من الدين العام بالتوازي مع التوازن الخارجي بتوازن الوضعية المالية الخارجية للبلاد مع مستويات مقبولة من المديونية الخارجية، وعليه نجد أن للاستقرار الاقتصادي الكلي نوعان هما:¹

➤ **الاستقرار الاقتصادي الداخلي:** يتحدد الاستقرار الداخلي في الاقتصاد من خلال استقرار مؤشرات مهمة عادةً ما تكون هي مؤشرات الميزانية العامة للدولة وكذا مؤشرات النمو خاصةً مستوى الدخل أو الناتج الإجمالي، ومؤشرات الاستخدام التام (التشغيل الكامل) وكذا استقرار الأسعار وتلافي مخاطر التحيز للدين العام لما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي.

➤ **الاستقرار الاقتصادي الخارجي:** تُشير أهم الأبحاث الاقتصادية إلى أن الاستقرار الخارجي لا يتم إلا بتوازن ميزان المدفوعات لاقتصاد ما خلال فترة معينة، فأى عجز في هذا الميزان يعني أن الاقتصاد في حالة إستدانة، وهو ما يفرض إتخاذ تدابير صارمة لتحقيق التوازن مجدداً، بينما يُمثل الفائض أيضاً نوعاً من عدم التوازن المقبول عملياً.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي سواء كانت داخلية أو خارجية على النحو التالي:

الفرع 01/: ماهية النمو الاقتصادي:

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي التي تناولها الباحثون نذكر منها:

يمكن تعريف النمو الاقتصادي أيضاً على أنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي "REAL GNP" أو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "REAL GDP" بين فترتين،² أي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة،³ وعادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل

¹ بوهريرة عباس وبوعبدلي أحلام، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، الجزائر، 2018، ص 447.

² خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط6، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2003، ص381.

³ رضا صاحب أبو أحمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص315.

التغير في الناتج أو الدخل الحقيقي أو معدل نمو دخل الفرد الحقيقي بدلاً من معدل نمو الدخل أو الناتج القومي الإجمالي.¹

ويعرف كذلك على أنه الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن؛ حيث تقاس الطاقة الإنتاجية إما عن طريق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الناتج القومي الحقيقي وهو ما يحققه الاقتصاد القومي من نمو خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة.²

ويمكننا تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي GDP) ونوعيتها المعروضة في الاقتصاد من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية.³ مما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن،⁴ أي أن النمو الاقتصادي يعني:

✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

✓ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

✓ أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

كما يمكن التعبير عن النمو الاقتصادي من خلال الصيغة المبسطة الآتية:⁵

$$y_t = y_0(1+i)^t$$

حيث:

i: معدل النمو السنوي للدخل القومي أو لمتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل.

T: عدد السنوات

ثانياً: قياس النمو الاقتصادي:

يتم قياس النمو الاقتصادي بـ: نمو الناتج ونمو الدخل الفردي⁶

*-أولاً: الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه وهو ما يصطلح عليه تسمية "معدل النمو"، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن تم

¹ بلال بوجمعة، قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي بالجزائر (دراسة قيسية للفترة 1986-2011)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28، العدد الأول-الجزء الأول، جامعة حلوان، مصر، 2014، ص 219.

² سعيد الحلاق ونادرة مريان، الإستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن -دراسة تحليلية قياسية (1975-1996)، مجلة دراسات، المجلد 27، "العلوم الإدارية"، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2000، ص 361.

³ عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة مقدمة لإستكمال أسباب الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص 14.

⁴ معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2014-2015، ص 105.

⁵ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2005، ص 348.

⁶ جلال خشيب، النمو الاقتصادي، 2023/09/27 على الساعة 17:37، متاح على الرابط:

<http://www.alukah.net/culture/0/79206/#ixzz45Vijy6vL>

مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

*-ثانياً: متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، وهما:

✚ طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

✚ طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة

نسبياً.

ثالثاً: عناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي كما يلي:¹
أ-العمل: نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل؛ بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها.

ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.
ب-رأس المال: يعرف رأس المال بأنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين وفي اقتصاد معين، وبالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصراً من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

ج-التقدم التقني: التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

*-إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

*-إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عوامل الإنتاج.

أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

¹ فيصل أحمد محمد خليفة الكندري، آليات ومقومات النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين دولتي أندونيسيا والكويت-، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2017، ص ص 36، 37.

رابعاً: أهمية سمات النمو الاقتصادي:

أ- أهمية النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعنى الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الإحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

كما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخل النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.¹

ب- سمات النمو الاقتصادي:

يحدث النمو الاقتصادي بتوفر الشروط التالية:²

➤ زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية، مقارنة بالفترات السابقة.

➤ حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.

➤ التقدم الاقتصادي.³

خامساً: أنواع النمو الاقتصادي:

للمنمو الاقتصادي ثلاثة أنواع نوجزها فيما يلي:⁴

*-النمو التلقائي:

يقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.⁵

كما يعني النمو التلقائي ارتفاع الخط البياني للنمو بشكل عفوي إنطلاقاً من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع صيغة التخطيط العلمي على المستوى الوطني أو القومي، ويتسم هذا النوع بالبطء وبالهزات العنيفة قصيرة المدى وقد عرفت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا النوع منذ الثورة الصناعية.

¹ محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي -النظرية والمفهوم-، دار القاهرة، القاهرة، مصر، ص 10.

² محمود أحمد عياد صالح وإبراهيم جابر السيد، مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسات الإنفاق، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ودار الجديد للنشر والتوزيع، مصر، الجزائر، 2020، ص ص 228، 229.

³ يعرف بأنه نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نسبة نمو السكان حيث يعبر مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للنمو.

⁴ عبد القادر رزق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 168.

⁵ هشام محمود الإقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 121.

***-النمو العابر أو غير المستقر:**

هذا النوع من النمو لا يمتلك صفة الاستمرارية أو الديمومة وإنما يأتي إستجابة لعوامل طارئة قد تكون أحيانا خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته وهذا النمط يمثل الحالة العامة للدول النامية؛ حيث يأتي في الغالب إستجابة للتطورات المفاجئة والمؤاتية في تجارتها الخارجية لا تلبث أن تتلاشى بنفس السرعة التي برزت بها.

***-النمو المخطط:**

عادة ما يكون نتيجة عملية التخطيط الشاملة للموارد ومتطلبات المجتمع، لكن قوة وفعالية هذا النمط من النمو تتوقف على قدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة ومدى فعالية التنفيذ والمتابعة للمواطن في عملية التخطيط على جميع مستوياته.

سادساً: مصادر النمو الاقتصادي:

تتمثل مصادر النمو الاقتصادي فيما يلي:¹

➤ **الاستثمار في رأس المال المادي والبشري:**

يمكن للآلات أن تؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة الشخص الإنتاجية حيث اعتبر آدم سميث توفر الآلات (رأس المال) ضرورياً لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد وللشركات وللاقتصاد ككل.

إن الدور الحاسم للإنتاجية تؤكد دراسات إجمالي أداء النمو عبر البلدان فخلال الفترة (1960-2000) لم يكن يفسر معظم الاختلافات في النمو بين البلدان (50 - 90%) تراكم رأس المال المادي أو رأس المال البشري بل إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج الذي يمكن أن يفهم بأنه يشمل أكثر من مجرد الاختلافات في التكنولوجيا فالبينة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضاً، ومناخ الاستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة وقد مكّن توفر رأس المال البشري دولاً من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

➤ **التقدم التكنولوجي:**

إذ لم يعد خافياً على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانات الإنتاجية أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح؛ إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية وهي

¹ محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص ص 10-12.

المهام التي يقوم المنظم حسب التعبير الشومبييري، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير فالإبتكارات العلمية الحديثة والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتاً. ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دوراً هاماً في تحسين التقدم المادي إلا أنه ليس شرطاً كافياً لاستمرار النمو الاقتصادي إذ لو كان كذلك لتمكّنت كل الدول من تحقيق نموٍ سريع لأن التكنولوجيا مألٌ عام في متناول جميع الدول.

➤ النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل عاملاً موجباً تقليدياً في حثّ النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحليّة من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافاً على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولةٍ تعاني من فائضٍ في عنصر العمل حيث يتوقّف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقّف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توفر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

➤ التنظيم الاقتصادي الكفاء:

إذ أن الدولة التي تتمكّن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكّن من تحقيق مستوياتٍ أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفّر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيداً عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

الفرع 02/: مفاهيم عامة حول التضخم:

أولاً: مفهوم التضخم:

رغم الأهمية الكبيرة التي يحتلها التضخم في الفكر الاقتصادي المعاصر فلا يبدو أن هناك إجماعاً على تعريف معين لهذا المصطلح، وعليه يمكن تعريف التضخم على أنه:

حدوث ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوباً بانخفاض القدرة الشرائية للوحدة النقدية، وبعبارة أخرى يقصد به ارتفاع تكاليف شراء نفس مجموعة السلع والخدمات التي يختارها المستهلك بسبب الارتفاع العام في مستوى الأسعار،¹ ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة وإنما أسعار السلع عموماً؛

¹ جيمس جوارثيني وريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، الاقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص213.

بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل، وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود.

كما يمكن تعريف التضخم بأنه كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار¹.

ويعرف أيضاً بأنه ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة واحدة أو أكثر، إلا أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار هو تضخم فقد يحصل ارتفاع في سعر سلعة معينة أو مجموعة من السلع كالمنتجات الزراعية مثلاً لأسباب تسويقية أو إنتاجية تتأثر بتأثر السلع كتأثير العوامل المناخية، أو تكون لأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية في مواسم معينة كالأعياد مثلاً، وعليه فإن مثل هذه التغيرات لا تعتبر تضخماً لأن مفهوم التضخم يتصف بالاستمرارية والشمول².

ومما سبق يمكن القول أنه حتى يكون هناك تضخم يجب توفر الشرطين التاليين³:

- أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار ارتفاعاً عاماً، أي أن يشمل جميع السلع في الأسواق وعوامل الإنتاج.

- الاستمرارية في ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي لمدة زمنية طويلة نسبياً، فلو كان لفترة قصيرة أعتبر اضطراب اقتصادي فقط.

ثانياً: أنواع التضخم:

يتم تصنيف أنواع التضخم حسب معايير عديدة من أهمها:

1- حسب مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

ترتبط بعض المسارات التضخمية، بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبة تحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير عليها، حيث ينطوي تحت لواء هذا المعيار نوعين من المسارات التضخمية:

1-1: التضخم الصريح أو المفتوح⁴:

يتمثل في الشكل الظاهر للتضخم المتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار دون أن يتعرض طريقها لأي عائق استجابة لفائض الطلب، حيث ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، أي أن ارتفاع الأسعار محقق دون أن يعرقه تدخل أي طرف كان ويتطور بصفة مستقلة يتميز هذا النوع من التضخم بمعدل ارتفاع في الأسعار أكبر من الارتفاع في النقود المتداولة.

¹ سويح جمال وبن ثابت علل، دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، جامعة طاهري محمد -بشار-، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 100.

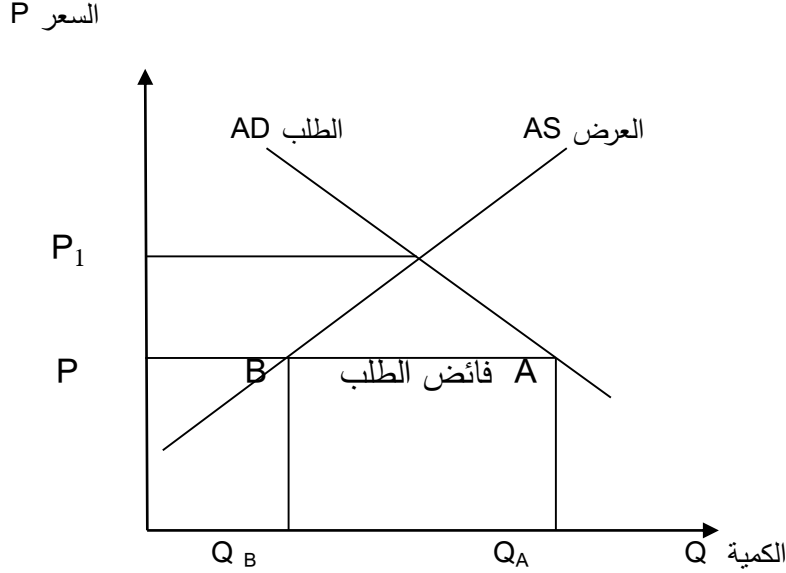
² بشيشي وليد ومخلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني، جامعة الجزائر 1، الجزائر، ص 44.

³ عزري حميد وخوني رباح، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL للفترة (1990-2018)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، جامعة عباس لغرور -خنسلة-، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 215.

⁴ تواتي سهام، سياسة محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد كمي مطبق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021/2022، ص 11.

1-2: التضخم المكبوت أو المقيد:¹

في بعض الحالات تتدخل الحكومة وتثبت أسعار السلع والخدمات الأساسية بقوة القانون عند مستوى أقل من مستواها في السوق الحرة المر الذي يترتب عليه خلق فائض طلب كما في الشكل التالي:



فتتدخل الحكومة بفرض سعر P أقل من سعر السوق الحرة P_1 يخلق فائض طلب بالمقدار $[AB]$ ، وبالرغم من أن فائض الطلب يعتبر من أهم العوامل المؤدية لارتفاع الأسعار إلا أنه لا يعبر عن نفسه في حالة التدخل الحكومي في صورة ارتفاع أسعار وإنما ينعكس في صورة مظاهر أخرى مثل طوابير الانتظار أمام منافذ التوزيع، و ظهور السوق السوداء لبيع هذه السلع بأسعار أعلى من الأسعار المحددة من قبل الحكومة، وتدهور نوعية السلع وغيرها.

2- حسب حدة الضغط التضخمي: يمكن أن يصنف إلى:

1-2: التضخم الجامح (المفرط):²

يعرف التضخم الجامح اصطلاحاً على أنه التضخم الذي يتجاوز معدله 50% شهرياً، ويطلق عليه أيضاً التضخم المفرط، ويعد من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني، وذلك نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال

¹ ياسمينه زاوي، التضخم في الجزائر بين النظرية والواقع وما مدى مواءمة تقنية ARIMA للتنبؤ به بالنسبة لخصائص الظاهرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2013، ص6.

² إيمان بن زروق، التضخم وقياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020/2021، ص05.

استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات الوطنية.

ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود والنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن الحالات الإستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية، وخير مثال على ذلك ما حدث في ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي.

2-2: التضخم الدائم (الزاحف أو المتسلق):¹

يعرف التضخم الزاحف بأنه: "ارتفاع في مستوى الأسعار لا يؤدي إلى انحراف الأسعار أو المداخل بحدّة، كما يوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل الارتفاع في الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن وبمعدلات معتدلة ومستقرة نسبياً، وهذا الشكل من التضخم كان قد ترافق مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية؛ حيث تميز فيها ارتفاع الأسعار بالديمومة والاستقرار النسبي.

ويعتبر هذا النوع على أنه أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين، إذ يرون أنه غير ضار ويبعد الاقتصاد عن حالة الجمود، إلا أنه قد يكون خطيراً إذا استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة، ويرى (Kent) أن ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد عن 3% سنوياً إنما يعتبر تضخماً زاحفاً ولا يؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي.

2-3: التضخم الراكض (السريع):²

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الارتفاع المستمر للسعار في حدود 5% إلى 10% سنوياً حيث يجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

2-4: التضخم الماشي:³

هذا النوع من التضخم تكون فيه نسبة ارتفاع السعار أكبر بكثير من التضخم الماشي، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند خلال السنوات 1973، 1974 و 1979 أين ارتفعت الأسعار بنسبة 19%، 26% و 25% على التوالي.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 04، 05.

² بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر -دراسة تحليلية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات إقتصادية- 27 (2)، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور -الجلفة-، الجزائر، 2013، ص 349.

³ نفس المرجع السابق.

3- حسب مصدر التضخم: وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين:

3-1: التضخم من جانب الطلب:¹

يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة في السوق نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها؛ حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغيير في حجم الطلب وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم إلا أنها جميعاً تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها؛ حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغيير في أذواق الأفراد وهناك من يرجعه إلى التغيير في كميات النقود، بينما هناك من يرجعه إلى الزيادة في الدخل وبالتالي فإنه وباعتماد على ما سبق فإن زيادة كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه الزيادة في النقود إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية، كما أن الزيادة في الدخل لا يترتب عليها زيادة في الأسعار كون زيادة الدخل ترتبط أساساً بزيادة الإنتاجية وهو ما يؤكد زيادة الكميات المعروضة من السلع والخدمات في الاقتصاد وبالتالي لا يترتب على الزيادة في الدخل زيادة في الأسعار.

وعليه تعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقاً لما تقدم نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل حيث تؤدي الزيادة في الطلب على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي منها إلى زيادة الأسعار وتستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي نظراً لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كميات الإنتاج.

3-2: التضخم الناشئ بسبب ضغط التكاليف:

يحصل تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وخصوصاً تكلفة العمل عندما تكون النقابات العمالية قوية وقادرة على رفع أجور أعضائها، إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور الزيادة في إنتاجية العمل في بعض القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي وبناءً على ذلك تسود المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق السلع نتيجة توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل مع توفر اتحادات أرباب الأعمال قوية في سوق السلع، ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القدرة الشرائية للأجور الاسمية مما يدفع النقابات العمالية إلى

¹ أحمد محمد صلاح جلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية -دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، قسم علوم التسويق، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجائر، الجزائر، 2006/2005، ص24.

التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الإسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق ومن تم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبأ الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم،¹ ويؤدي هذا الارتفاع في الأسعار إلى تجدد المطالبة برفع الأجور وهكذا؛ حيث أنه إذا طالب العمال بزيادات جديدة في الأجور تنشأ عملية تضخم جديدة وتدخل آنذاك الأجور والتضخم فيما يسمى بالحلزون التضخمي² Inflation Spiral.

كما تتم معالجة هذا النوع من التضخم باستخدام ما يسمى بسياسة الدخل وتتضمن هذه السياسة قيام الحكومة بفرض رقابة على الأجور والأسعار وأن تتدخل في عمليات التفاوض بين العمال وأرباب العمل.³

3-3: التضخم المستورد:⁴

يحدث هذا النوع من التضخم عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية بشكل كبير، ففي هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد حيث يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستورد من الخارج في هياكل الإنتاج المحلي.

ثالثاً: أسباب التضخم:

لقد اختلفت الآراء الاقتصادية في تحديد أسباب واضحة ومقنعة لحدوث التضخم لكن الواضح أن هذه الاختلافات يمكن تقسيمها على 03 أوجه رئيسية من حيث البعد الفكري هي:⁵

***-الأولى ترى أن التضخم ينتج عن عوامل متعلقة بالعرض حيث تتمثل هذه العوامل في:**

➤ زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (انخفاض الميل الحدي للاخار).

➤ العجز في الموازنة.

➤ زيادة الإنفاق غير الفعال.

➤ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

➤ تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل.

➤ التوقعات والأوضاع النفسية (أخبار وإشاعات تكون في أغلبها غير صحيحة)

***-الثانية ترى أن التضخم ينتج عن عوامل متعلقة بزيادة التكاليف حيث تتمثل هذه العوامل في:**

➤ ارتفاع معدلات الأجور.

¹ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي (المؤسسات النقدية -البنوك التجارية -البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 220، 221.

² أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 319، 320.

³ أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 320.

⁴ تواتي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁵ يوسف حميدون وآخرون، نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29، المجلد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص ص 15-21. (بتصرف)

⤵ الضغط الضريبي.

⤵ انخفاض قيمة صرف العملة الوطنية.

⤵ الدين الخارجي وتكلفته (زيادة حجم المديونية وأعبائها بالإضافة إلى ارتفاع أعباء الديون)

⤵ التضخم المستورد.

*-**الثالثة أن التضخم ينتج عن عوامل متعلقة بالكتلة النقدية** حيث اتفقت العديد من المدارس الاقتصادية أن السبب الأول للتضخم لا يعدو أن يكون نقدي حيث ترى هذه النظريات أن التوسع النقدي في الاقتصاد هو المسبب الرئيسي للتضخم فالتوسع النقدي الناتج عن طبع النقود دون مقابل اقتصادي (إنتاجية) أو عيني (ذهب أو عملات صعبة) سيؤدي لا محالة لحدوث تضخم، فضخ كتلة نقدية من هذا النوع في السوق ستعكس بشكل سلبي على المستوى العام للأسعار من خلال دفعه للارتفاع وهو ما حصل مع نهاية الحرب العالمية الأولى في ألمانيا حيث انخفضت قيمة النقود بشكل غير مسبوق (2 تريليون مارك لكل 1 دولار) وذلك لاعتماد السلطات على طبع النقود عوض فرض الضرائب على الشعب لتغطية مصاريفها مما اجبر السلطات الألمانية على تغيير عملتها إلى الرنتمارك والذي يمكن تحويله لسندات ذات قيمة ذهبية.

رابعاً: طرق قياس التضخم:

سبق لنا وأن قلنا بأن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، فما هو المقصود بالتحديد من ذلك؟

يَعْرِف المستوى العام للأسعار بأنه متوسط مرجح لأسعار السلع والخدمات الداخلة في حسابات الدخل الوطني، وهذا المقياس يطلق عليه أحياناً " الرقم القياسي للأسعار " وهناك من يَعْرِف الأرقام القياسية للأسعار أو المستوى العام للأسعار بأنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، لمختلف أنواع السلع أو لمجموعة معبراً عنها بوحدة نقدية، لقياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والقطاعات المختلفة¹.

من خلال هاذين التعريفين يمكن استخلاص ما يلي:

🚩 إن المستوى العام للأسعار أو الرقم القياسي للأسعار هو متوسط مرجح لأسعار السلع والخدمات ويكون الترجيح بكميات هذه الأخيرة وذلك ليعكس أهمية هذه السلع في الناتج الوطني لتقادي خطر المبالغة في تصوير الزيادة في الأسعار.

🚩 الرقم القياسي للأسعار هو متوسط مقارنة نسبية، أي مقارنة مدى تطور الأسعار بالنسبة إلى سنة معينة عادة ما يطلق عليها سنة الأساس، وتمتاز باستقرار الأسعار نسبياً.

🚩 الرقم القياسي للأسعار هو رقم مقارنة زمنية، بحيث يوضح تطورات الأسعار خلال فترات زمنية مختلفة. وعليه هناك عدة صيغ إحصائية من أجل حساب الأرقام القياسية للأسعار (نقصد المرجحة بالكميات)، يرجع تعدد الصيغ إلى مشكلة الاختيار بين كميات سنة الأساس ونقصد هنا الرقم القياسي لاسبير (PIL) أو

¹ تواتي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 17.

كميات السنة الجارية كمرجحات للأسعار ونقصد به الرقم القياسي لباش (PI_P) وصيغتهما الرياضية على التوالي كالآتي:¹

$$PI_L = \frac{\sum_{i=1}^n P_{i1} Q_{i0}}{\sum_{i=1}^n P_{i0} Q_{i0}}$$

حيث:

PI_L : الرقم القياسي للاسبير.

P : سعر السلعة أو الخدمة.

Q : كمية السلع و/ أو الخدمات.

n : عدد السلع والخدمات.

0 : سنة الأساس، 1 : سنة المقارنة

$$PI_P = \frac{\sum_{i=1}^n P_{i1} Q_{i1}}{\sum_{i=1}^n P_{i0} Q_{i1}}$$

حيث:

PI_P : الرقم القياسي لباش

أما بالنسبة للرقم القياسي لفيشر فهو يعطي حلاً وسطاً لمشكلة الاختيار بين كميات سنة الأساس وكميات السنة الجارية كمرجحات، حيث أن الاختيار بينهما ينطوي على تحيز لا مبرر له سواءً لسنة الأساس أو للسنة الجارية، هذا الرقم عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين القياسيين سابق الذكر أعلاه، وصيغته كالتالي:

$$PI_F = \sqrt{PI_P \times PI_L}$$

PI_F : الرقم القياسي لفيشر.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، وبأخذنا بالحسبان نوع وعدد السلع والخدمات التي ستدخل في هذا الرقم نحصل على ثلاث أرقام رئيسية للأسعار وهي:

✓ مكش الناتج الوطني (GDP Deflator)

✓ الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية (Price Consumer Index PCI)

✓ الرقم قياسي لأسعار المواد الإنتاجية (Price Producer In)

خامساً: آثار التضخم:

تؤدي ظاهرة التضخم إلى ظهور العديد من الآثار الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في:

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 17، 18.

❖ أثر التضخم على توزيع الدخل:¹

يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب السلع و المتاجر و المقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور الإيجار سعر الفائدة)، أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أم شبه ثابتة كالعامل والموظفين و المتقاعدين فيؤثر التضخم سلباً على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمحل أن الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية.

❖ أثر التضخم على ثروة الفرد:²

يتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية كالسلع والأراضي والمباني والذهب إذا احتفظ بها الفرد لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية، أما إذا أراد الاستثمار فيها فإنها تذر عليه أرباحاً معتبرة لارتفاع أسعارها وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم.

❖ أثر الضخم على الإنتاج:³

يرى بعض الاقتصاديين بأن للتضخم اثر ايجابي على الإنتاج عندما تكون معدلات التضخم معتدلة أو بسيطة وتكون السلطات النقدية والمالية قادرة على التحكم في هذه المعدلات، إضافة إلى رغبة المنتجين في زيادة الإنتاج، فالارتفاع في الأسعار في هذه الحالة يُؤاد توقعات متفائلة بين رجال الأعمال لزيادة هامش الربح عندما ترتفع الأسعار بمعدل أسرع من تكاليف الإنتاج، فيتجهوا إلى زيادة حجم استثماراتهم ويتبع ذلك زيادة التوظيف والدخل، أي أن التضخم وشجع المنتجين على المزيد من الأرباح من خلال العمل على زيادة الإنتاج وعمل التحسينات الإدارية والتكنولوجية لزيادة الإنتاجية، أما في حالة ارتفاع معدلات التضخم فإن لذلك آثار سلبية على الإنتاج ويمكن توضيح أهمها فيما يلي:

- أ- ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى إحداث اضطرابات في العلاقات الاقتصادية، فيتجه رجال الأعمال إلى المضاربات لتحقيق الأرباح السريعة بدلاً من توجيه جهودهم إلى النهوض بالإنتاج وتطويره.
- ب- تتدهور القيمة الشرائية للنقد، فيقل الإدخار لمقابلة الزيادة في تكاليف المعيشة، وبالتالي إعاقه التكوين الرأسمالي.

¹ حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) -دراسة قياسية إقتصادية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص26.

² نفس المرجع السابق، ص 26.

³ عايض عقال محمد هجلان، إمكانية إستهداف التضخم كإطار عام للسياسة النقدية في اليمن في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي (1995-2010)، رسالة مقدمة لإستيفاء متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص ص 07، 08.

ج- ينخفض معدل الاستثمار وينخفض معدل النمو الاقتصادي نظراً لانخفاض سعر الفائدة الحقيقي، حيث إن سعر الفائدة الإسمي السائد في السوق تقل قيمته الحقيقية، وهذا يؤدي إلى إحجام المدخرين وتخفيض الأموال القابلة للإقراض.

د- يشجع التضخم المرتفع على الإكتناز وهذا يؤدي إلى انخفاض مقدار العرض الموجود في السوق من السلع بالنسبة إلى الطلب النقدي المتزايد عليها وبالتالي ظهور السوق السوداء.

هـ - القلق وعدم التأكد الذي يسود الجو الاقتصادي خلال فترة التضخم يثبط همة رجال الأعمال على تحمل المخاطر في العمليات الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج.

و - يتغير نمط الإنتاج في ظل معدلات التضخم المرتفعة حيث تُوجه الموارد إلى إنتاج السلع الكمالية بدلاً من السلع الضرورية لأن الطبقة الغنية التي تزداد مداخيلها بدرجة أسرع تزيد من طلبها على السلع الكمالية.

❖ أثر التضخم على ميزان المدفوعات:¹

إن زيادة أسعار المنتجات المحلية لبلد معين سيؤدي إلى انخفاض الطلب على صادرات هذا البلد وزيادة الطلب المحلي في هذا البلد على الإستيرادات من الخارج وهذا الحال ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض قيمة العملة الوطنية محلياً وخارجياً وإستنزاف موارد البلد لاحتياجاته بالعملات الدولية، خاصة عندما تكون المرونة السعرية للإستيرادات من سلع معينة مرتفعة مع ارتفاع أيضاً في الميول الحدية لاستهلاك ومغالة في قيمة العملة الوطنية وتقويمها بأعلى من قيمتها الحقيقية في عمليات التبادل الدولي.

❖ أثر التضخم على الإيداع والاستثمار والاستهلاك:²

إن انخفاض الدخل الحقيقية بسبب التضخم سيؤدي إلى انخفاض الإيداع لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع المتزايدة أسعارها، كما أن قيمة المدخرات ستتناقص في الوقت نفسه بسبب ارتفاع الأسعار المتواصل، كما أن انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى تحول الأفراد إلى إستبدالها بسلع وأصول مختلفة تجنباً لمزيد من التدهور في قيمة الأرصدة النقدية السائلة وحفاظاً على مستويات معيشتهم أو إستهلاكهم السابق على زيادة حدة التضخم.

لذلك يزداد الميل الحدي للإستهلاك على حساب انخفاض الميل الحدي للإيداع وهذا الحال سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج القومي، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية وخاصة عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع (سلبية) بمعنى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على الودائع الإيداعية وارتفاع كلفة الاستثمار في الوقت نفسه، لهذا يمكن أن تتوسع النشاطات المضاربة في الأسواق المختلفة مثل أسواق الأراضي والعقارات والعملات وغيرها باعتبارها توفر عوائد سريعة ومجزية قياساً إلى العوائد المتحققة ببطء نسبي وغير مجزي في مجال الاستثمار بالقطاعات الإنتاجية.

¹ ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى عبد الرحمان، مدخل في علم الاقتصاد، ط2، دار زهدان، عمان الأردن، 2002، ص 375.

² نفس المرجع السابق، ص 376.

وفي هذا الحال سيزيد من التوجيهات نحو المجالات غير المنتجة مما يساهم في إعادة رأس المال والأيدي العاملة من مجال الإنتاج السلعي إلى مجال في المضاربة والاستثمارات غير الإنتاجية. كما أن التضخم الحاد لا يمثل بيئة مناسبة لزيادة الإيداعات والاستثمارات والتشغيل والإنتاج ونمو الدخل القومي، بل إنه يساعد على ظهور التوجهات المضرة بالاقتصاد القومي وخاصة المضاربة في المجالات والأسواق المختلفة، وظهور أنماط من القيم الاجتماعية والسلوكية لفئات وشرائح معينة في المجتمع تضر اقتصادياً واجتماعياً.

سادساً: سياسات معالجة التضخم:

من أجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام، سواء كانت مالية أم نقدية، حيث تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم والتي تنحصر فيما يلي:

أولاً: إجراءات السياسة النقدية: والتي تتمثل في:¹

أ- عمليات السوق المفتوحة:

حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة بالتأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية، ويتلقى مقابلها نقوداً ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق وبالتالي التخفيف من حدة التضخم.

ب- سياسة الاحتياطي الإلزامي:

يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالإحتفاظ بها كإحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى ذلك بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي، ويلتزم كل بنك بالإحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد، ففي أثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم.

ج- سياسة إعادة سعر الخصم:

ويقصد بسعر الخصم، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنوك التجارية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد. فتقل رغبة الأفراد على الإقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد.

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 301، 302.

ثانياً: إجراءات السياسة المالية: والتي تشمل على:¹

أ- الإنفاق العام والضرائب:

حيث تقوم الدولة في حالة التضخم بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام وقد تستخدم الوسيطتين معا إذا دعت الحاجة، ولهذه السياسة أثر في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بفعل تأثير الضرائب والإنفاق العام.

ب- سياسة التسعير الجبري:

بحيث تقوم الدولة بوضع حد أقصى أو أدنى للأسعار في حالة التضخم من أجل التأثير على الأسعار، كما يمكن استخدام نظام التقنين أو البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاستهلاك، وبالتالي الطلب الكلي.

ج- سياسة الحد من زيادة الأجور:

وذلك عن طريق وضع حد أعلى للأجور (سقف)، وحد أدنى للأجور (أرضية) كل ذلك من أجل التأثير على الطلب الكلي ومحاولة الحد من التضخم.

د- سياسة الحد من إستيراد السلع الكمالية:

وذلك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية، حيث تقوم الدولة برفع التعريفات الجمركية على استيراد هذه السلع وأحياناً تقوم بمنع استيراد هذه السلع نهائياً.

هـ- سياسة تشجيع الإدخار الموجه نحو الاستثمار:

تهدف هذه السياسة إلى تقليل حجم الإنفاق الحكومي، ومحاولة توجيه المدخرات نحو الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أي العرض الكلي مما يساعد في تخفيض الأسعار وإعادة القوة الشرائية للنقود.

الفرع 03/: عموميات حول البطالة:

أولاً: مفهوم البطالة:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل ولذلك نجد أن الباحثين والاقتصاديين لم يتفقوا على مفهوم واحد لهذه الظاهرة البطالة، ومن ثم تعددت واختلقت هذه المفاهيم التي سنوجزها فيما يلي:

حيث عرفت المادة العاشرة من إتفاقية البطالة 1988 الصادرة من منظمة العمل الدولية البطالة بأنها عبارة عن عجز الشخص عن الحصول على عمل مناسب رغم كونه قادراً على العمل ومستعداً له وباحثاً بالفعل عن العمل.²

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 301، 302.

² حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة (مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصري)، ط1، المصرية للنشر والتوزيع، 2020، ص147.

كما تم تعريف البطالة في معجم مصطلحات القوى العاملة بأنها عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين والباحثين عنه في ظل مستوى الأجور السائدة.¹

ووفقاً لذلك فإن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل ويكون قادراً وراعياً فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولا يجده،² ومن بين الشروط التي وضعها مكتب العمل الدولي لاعتبار الشخص عاطلاً؛ حيث عرفه بأنه كل شخص يزيد عمره عن سن معينة ويكون خلال الفترة المرجعية:

*-بلا عمل: أي ير ملتحق بعمل أو غير عامل لحسابه الخاص.

*-مستعد حالياً للإلتحاق بعمل: أي مستعد للإلتحاق بعمل بأجر أو كعامل لحسابه الخاص خلال الفترة المرجعية.

*-يبحث عن عمل: أي إتخذ إجراءات محددة في فترة قريبة معينة للبحث عن عمل بأجر أو كعامل لحسابه الخاص، وأن تكن الإجراءات المحددة قد شملت التسجيل في المكاتب التوظيف العامة او الخاصة.

كما حددت منظمة العمل الدولية الفترة المرجعية بمدة أسبوع واحد وأن لا تتخطى مدة العمل خلاله ساعة عمل واحدة وعليه يمكن القول أن العاطل عن العمل هو الشخص الذي لم تتخطى مدة عمله ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية وهي أسبوع واحد سابق على اليوم الذي وجه فيه السؤال (أي أن ساعة عمل واحدة تخرج المجيب عن السؤال من عداد المتعطلين).³

كما يمكن تعريف البطالة بالمفهوم الاقتصادي بأنها عبارة عن وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية، وبمفهوم سوق العمل معناها ينحصر بعنصر العمل ويقصد بها العاطلين عن العمل، حيث تشكل ظاهرة غير صحية في المجتمع نظراً لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.⁴

كما يمكن تعريف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، ولكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد، وبالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالاً مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، كما نستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظراً لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن آخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين.

¹ صلاح علي عبد الحميد علي، الركود الاقتصادي والبطالة (توصيف وسياسات المواجهة من المنظور الاقتصادي الإسلامي)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 11، جامعة الأزهر، مصر، يناير 2014، ص 376.

² عبير محمود مجاهد، قضية البطالة في مصر وتأثيرها بأحداث المرحلة الإنتقالية بعد ثورة يناير 2011، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 11، جامعة الأزهر، مصر، يناير 2014، ص 98.

³ حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 147، 148.

⁴ محمود حسين الوادي آخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص 307.

بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:¹

- القدرة على العمل.
- البحث عن العمل.

وحسب الديوان الوطني للإحصاء ONS فإن مصطلح بدون عمل يقصد به بطلان يتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية:²

- *- أن يكون في سن العمل أي بين 16 سنة و 60 سنة.
- *- بدون عمل أثناء فترة التحقيق (أي لم يتمكن من عمل بأجرة أو بدونها).
- *- أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل.
- *- أن يكون متاح ومستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

ثانياً: أسباب البطالة:

تحدث البطالة لأسباب متعددة، لعل من أهمها ما يلي:³

✳ انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال، وبالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة.

✳ سوء التخطيط التعليمي، وعدم تنظيم سوق العمل وربطه بالمؤسسات التعليمية.

✳ عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار.

✳ زيادة عرض العمل نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة.

✳ التغيرات التي تحدث في التقنية الإنتاجية نتيجة للتقدم العلمي والذي يؤدي إلى الإستغناء عن العامل

وإحلال الآلة مكانه.

ثالثاً: أنواع البطالة:

للبطالة أنواع مختلفة ومتنوعة تختلف باختلاف المجتمع السائد ويمكن أن تكون بطالة سافرة أو مقنعة

كما يلي:

أولاً: البطالة السافرة Apparent Unemployment:

في هذا النوع من البطالة يوجد جزء من القوة العاملة غير ملتحق بأي عمل رغم قدرته واستعداداته وجديته

في البحث عنها وهنا قد تكون البطالة إرادية أو إجبارية⁴ على النحو التالي:

¹ شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال لفترة 2001-2004 مع محاولة إقتراح نموذج إقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005، ص03.

² فريد بختي، واقع البطالة والتشغيل في الجزائر مع محاولة بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة باستعمال تقنية نماذج تصحيح الخطأ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 27، العدد 1، الجزء الثاني، جامعة حلوان، مصر، 2013، ص ص120، 121.

³ محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، بدون بلد النشر، 2007، ص 294.

⁴ زينب حسين عوض الله وآخرون، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص58.

1-1: البطالة الإرادية (الإختيارية) Voluntary Unemployment:

قد تكون البطالة إرادية حينما يكون الشخص مستعداً للعمل ولكنه يرفض ما هو معروض لأسباب معينة، أي هي تلك الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إختياره وإرادته والتي تكون حينما يقدم إستقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ أو أنه يبحث عن عمل فضل قرار التعطل هنا إختياري، وعليه يمكن التمييز بين:

1-1-1: البطالة بسبب انخفاض الأجر Low-paying Unemployment.

1-2-1: البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment:¹

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد بدون عمل يبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تتناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم ولكن لم يلتحقوا بها لعدم معرفتهم بهذه الوظائف الشاغرة أو بأماكن وجودها أي أن البطالة الاحتكاكية تشير إلى فترات الإنتظار بدون عمل بحثاً عن وظيفة شاغرة هي موجودة أصلاً ولكن لم يتم التعرف عليها بعد، ولذا فإن فترات البطالة الاحتكاكية بالنسبة للأفراد عادة ما تكون قصيرة.

ومن العوامل التي تؤثر في البطالة الاحتكاكية توافر المعلومات لدى العاطلين عن الوظائف الشاغرة الملائمة لهم ومدى توفر المعلومات لدى رجال الأعمال عن العاطلين ذوي المؤهلات الملائمة للوظائف الشاغرة لديهم، وتكلفة البحث عن وظيفة (حيث كلما زادت هذه التكلفة كلما قلت فترة البحث عن وظيفة أفضل)، والعائد من البحث عن وظيفة (حيث كلما كان البحث لفترة أطول يحقق الحصول على وظيفة أعلى عائداً كلما طالت فترة البطالة الاحتكاكية).

1-2-2: البطالة الإجبارية Involuntary Unemployment:

تحصل البطالة الإجبارية عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم،² ومن أنواعها نجد:

1-2-1: البطالة الدورية Cyclic Unemployment:

هي البطالة الناتجة عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة وهنا يتم تسريح عدد من العمال في الصناعات التي قل الإقبال على منتجاتها أو توقفت عن استيعاب عمال جدد، وقد تتوقف بعض المشاريع عن العمل وعليه يضطر العمال للبحث عن عمل جديد وذلك سيستغرق وقتاً يكونون فيه عاطلين عن العمل وحتى لو وجدوا عملاً بسرعة فإن البعض يظل بدون عمل بسبب الدورة الاقتصادية أي حالة الركود لذلك يطلق البعض على هذا النوع من البطالة اسم البطالة العابرة؛ حيث أنها تحصل في البلاد الرأسمالية التي تتبع نظام الاقتصاد الحر والتي تمر بعدة أزمنة دورية غير منظمة ففي أزمة 1929 تعطل في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي 13 مليون عامل أي حوالي

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2004/2005، ص 235.

² ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي -، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 343.

ربع القوة العاملة كلها، ومن المعروف أنه كلما ازدادت شدة الكساد ازدادت نسبة العاطلين عن العمل خلال الدورة.¹

1-2-2: البطالة الهيكلية Structural Unemployment:

ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم ملائمة المهارة التي يمثلها العمل مع فرص العمل المتاحة أو بسبب جهل العمال بفرص العمل الموجودة، وأيضاً قد تنشأ البطالة الهيكلية بسبب عدم توفر عناصر الإنتاج الأخرى اللازمة للعملية الإنتاجية.

وقد يكون هذا الشكل من البطالة أكثر وضوحاً في الدول النامية حيث يكون هناك فيض في الأيدي العاملة غير الفنية والتي لا يمكن استخدامها في الزراعة والصناعة الحديثة التي تتطلب كفاءة ومهارة فنية من نوع آخر.²

1-2-3: البطالة الموسمية Seasonal Unemployment:

يتصف نشاط بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية كالزراعة وبعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد والتدفئة فقد يزداد نشاط هذه الأنشطة في بعض المواسم ويتأثر في مواسم أخرى، وتبعاً لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة وهذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الأنشطة ذات النشاط الموسمي زيادة في الطلب عليها في موسم بينما يقل الطلب في موسم آخر، ويمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطة إلى تعلم بعض المهن والوظائف الأخرى إضافة إلى وظيفتهم الأساسية لكي تمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد غنتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيها أساساً.³

1-2-4: البطالة التكنولوجية Technological Unemployment:

هي البطالة المتولدة نتيجة الإستهانة عن جزء من القوى العاملة المشغلة، وذلك على إثر إدخال أدوات وفنون تكنولوجية جديدة¹ حيث أدى الاستثمار في البحوث العلمية والتقنية إلى تراكم هائل في المخترعات، وتقدم مذهل في التقنية، أدى إلى تدمير فرص العمل وقصور الطلب الكلي، مما يكشف عن وجود تناقض حاد بين غزارة الإنتاج والفقر والعوز.

وهذا النوع من البطالة يؤدي إلى وجود بطالة هيكلية في الاقتصاد القومي ومن ثم يمكن القول بأنه بالرغم من الآثار الإيجابية والمنافع المتحققة من التقدم التكنولوجي، فإنه له آثار سلبية خطيرة تتمثل في البطالة، فقد ترتب على التقدم التكنولوجي القضاء على قطاعات وظيفية بأكملها ولا يمكن توقع ما سيؤول إليه الحال

¹ طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، مدخل علم الاقتصاد - التحليل الجزئي والكلي -، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص302.

² طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص185.

³ محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص ص 191،

في المستقبل مع استمرار إحلال الآلة محل العمل البشري بمعدلات سريعة في ظل التقدم والتكامل الآلي لخطوط الإنتاج داخل وحدات الإنتاج الكبيرة والتي تمثل أهم سمات النظام الإنتاجي في الوقت الحاضر. وحتى يمكن مواجهة هذا النوع من أنواع البطالة، يجب خلق فرص عمل جديدة، من خلال زيادة الاستثمار، وإعادة تأهيل هذه القوى العاملة التي تم الإستغناء عنها ليتم استيعابها في إحدى المهن الجديدة، ويتمثل الحل الجذري في مواجهة هذا النوع من البطالة في اختيار التكنولوجيا المناسبة والتقنية الملائمة كما يذهب البعض²، وليست تلك التي تستخدم رأس المال بكثافة، كما أنها لا تقاس أيضاً بالحجم الصغير أو الكبير، فالتقنية الملائمة هي ببساطة تلك التي تجعل الموارد الاقتصادية أكثر إنتاجية، فالتقنية الملائمة لدولة تتميز بضخامة سكانها، والنمو السريع للسكان، هي التي تخلق فرص عمل متزايدة، فالتمتية في دولة مثل مصر لديها الكثير من الموارد الإدارية ومنظمي المشروعات المهرة، وفي نفس الوقت لديها إحتياجات استهلاكية ضخمة غر مشبعة، تتطلب إنشاء مشروعات تخلق قوى شرائية.

ثانياً: البطالة المقنعة Disguised Unemployment¹:

تتمثل بتشغيل عدد من العمال أو الموظفين في مؤسسة ما دون الحاجة إليهم جميعاً، بمعنى أن المؤسسة المذكورة بإمكانها الإستغناء عن قسم من هؤلاء العمال أو الموظفين دون أن يتأثر ناتج المؤسسة المذكورة، ففي هذه الحالة تصل الإنتاجية الحدية للفرد إلى الصفر أو تفوقه في بعض الحالات والمثال على ذلك التكسب الإداري للموظفين حيث نجد أن المكتب الذي يحتاج إلى موظفين إثنين فقط يعمل به أربعة فنسبة البطالة تصل في هذه الحالة إلى 50% والعمالة الجديدة لا تساهم على الإطلاق في أداء المكتب. كذلك نشاهد هذا النوع من البطالة في النشاط الزراعي في الدول النامية؛ حيث يعمل جميع أفراد الأسرة في مزرعة صغيرة لا تحتاج إلا لنصف هذا العدد وذلك لعدم توفر فرص عمل بديلة، هذا الأمر نشاهده في بعض مصانع القطاع العام التي تمارس سياسة اجتماعية هادفة إلى إيجاد فرص عمل للموظفين بالإضافة إلى ما سلف ذكره فإن البطالة المقنعة تحدث في حالات قبول الأفراد العمل في مجالات لا تتناسب ومؤهلاتهم وكفاءاتهم مما يؤدي بالإنتاجية الحدية أيضاً للانخفاض عن مستواها فيما لو عمل كل في تخصصه.

هذه أهم أنواع البطالة السائدة وهناك أنواع أخرى من البطالة قد تصيب بعض المجتمعات ولا تقع في بعضها كالبطالة التي تحدث نتيجة للفرقة العنصرية فهي تصيب فئة السود مثلاً، والبطالة التقاعدية نتيجة لبلوغ سن معين، كما تنشأ البطالة بسبب الجنس حيث نجد في بعض الأماكن أن البطالة بين النساء أكثر منها بين الرجال، وهناك ما يسمى بشبه البطالة التي تظهر عند الأشخاص الذين يعملون أعمالاً ذات دوام جزئي ويرغبون بمزيد من ساعات العمل أو بعمل كامل ولكن لا يتوفر لهم ذلك.

رابعاً: قياس البطالة:

تستند إحصاءات البطالة الرسمية إلى أخذ عينة عشوائية من السكان في نهاية العام أو في نهاية كل شهر ثم تحليل تاريخ العمل لأفراد هذه العينة، وتقسم إحصاءات بطالة السكان القادرين على العمل (16 سنة فأكثر)

¹ محمد رياض رشيد وعامر الفيثوري المقرئ، مبادئ علم الاقتصاد، منشورات ELGA، بدون بلد النشر، 1995، ص ص 343، 344.

إلى 03 مجموعات وهي:¹

*-**العاملين**: ويشمل كافة الأفراد الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر.

*-**العاطلين**: وتشمل كل الأفراد غير العاملين والذين في نفس الوقت راغبون في العمل ويبحثون بشكل جيد عن عمل وينتظرون العودة إلى العمل ولكنهم لا يجدون عملاً.

*-**الخارجين من قوة العمل**: ويشمل جميع الأفراد البالغين الملتحقين بالدراسة وريبات البيوت والمتقاعدين...إلخ وكذلك الأفراد غير الراغبين في البحث عن العمل.

بناء على ما سلف ذكره فإن القوة العاملة تعرف على أنها إجمالي عدد الأفراد العاملين مضاف إليهم عدد الأفراد العاطلين، ويمكن التعبير عنها بالقانون التالي:

$$\text{قوة العمل} = \text{عدد العاملين} + \text{عدد المتعطلين}$$

أما البطالة في عبارة عن عدد العاطلين كنسبة من القوة العاملة أي:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد المتعطلين} / \text{قوة العمل}) * 100$$

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل ويعبر عنها بـ:

$$\text{نسبة مشاركة قوة العمل} = (\text{قوة العمل} / \text{عدد السكان القادرين على العمل}) * 100$$

خامساً: كيفية الحد من البطالة:

تختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر في نفس المجتمع، ولذا فإن السياسات المتبعة في علاج البطالة قد تصلح في مجتمع ولا تصلح في آخر إلا أنه عادة ما تؤخذ العوامل التالية من أجل الحد من البطالة:

☞ توفير رأس المال اللازم لقيام المشاريع، وتدعيم الاستثمارات وزيادة حجمها، والذي يعني بالضرورة زيادة الطلب على العمال مما يعني تقليص البطالة؛

☞ توفير الأيدي العاملة الفنية والمدرية من خلال بعض السياسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية؛

☞ تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل وبالتالي الحد من آثار البطالة؛

☞ وضع ورسم الخطط العلاجية والوقائية التي تحد من مشكلة البطالة؛

☞ إعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع الضرورات والمستجدات كالحد من العمالة الوافدة ورفع

الأجور، وتنظيم سن التقاعد، وخفض ساعات العمل...إلخ.

¹ حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص ص 185، 186.

إضافة إلى ما سلف ذكره فإنه يمكن الحد من البطالة بإتباع الإجراءات التالية:¹

• تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة في البلاد؛

• إعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة؛

• يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الزيادة في عدد

السكان؛

• استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي في الأنشطة الاقتصادية.

سادساً: آثار البطالة:

من بين الآثار الناتجة عن البطالة نجد:²

• تعتبر البطالة ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان بإمكان العمال المتعطلين إنتاجها، وحتى عندما يتاح لهؤلاء المتعطلين عن العمل فرصاً للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا وإنتاجهم لن يعوض الفاقد الذي يحدث خلال فترة البطالة، مثل ذلك نفترض مثلاً أحد البلدان مثل مصر يبلغ فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي 640 دولار سنة 1992 هذه هي قيمة الفاقد الحقيقي لفرد واحد عاطل فإذا قيل لنا إن البطالة الإجبارية بلغت نحو 3 مليون عاطل من نفس السنة فإن الفقد الحقيقي للاقتصاد القومي في ذلك العام وحده بلغ 3 000 000 * 640 دولار وهو ما يعادل 1920 مليون دولار هذه هي قيمة الفاقد خلال السنة الواحدة خسارة حقيقية لا يمكن تعويضها فيما بعد؛

• هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك وخصوصاً كلما تعرض العامل لمواجهة فنون إنتاجية أحدث خلال عمله؛

• نوع آخر من الخسارة يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الإحتياجات الأساسية للمتعطلين فالحكومات تجد نفسها مواجهة بمشكلة اجتماعية وسياسية خطيرة كلما وجد متعطلون فقدوا مصادر دخلهم ولهم هم وعائلاتهم إحتياجات أساسية وهنا لابد من توفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة وهذه المبالغ المالية كان من الممكن في غير ظروف البطالة أن تذهب لبناء المدارس والمستشفيات ... وقد أصبح عرفاً سائداً على مستوى العالم أن الحكومات لابد أن تلتزم إنسانياً وسياسياً بإعانة المتعطلين حتى تتوافر لهم فرصاً للعمل؛

• للبطالة آثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً أو خطورة عن الآثار الاقتصادية بل إن هذه الآثار الاجتماعية والسياسية تنعكس بعد ذلك في شكل آثار اقتصادية خطيرة، فالأشخاص الذين كانوا يشغلون وظائف ثم فقدوها وأصبحوا متعطلين يتعرضون وعائلاتهم لتدهور أحوالهم المعيشية ثم تتدهور أوضاعهم الاجتماعية وظروفهم النفسية حينما يضطرون إلى طلب العونة من أقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم وقد يقع هؤلاء في مشكلات

¹ إسماعيل عبد الرحمن وحري محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 137.

² عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص 220-222.

معقدة نتيجة الاستدانة والرغبة في إخفاء حقيقة أوضاعهم البائسة، كما أن مشكلات المتعطلين من الشباب قد تكون أسوأ بالرغم من أنهم متعطلين لأول مرة فحينما تطول فترة البطالة تبدأ مشاعر اليأس تنتاب الشباب ويزداد الشعور بعدم الإرتياح والقلق لإستمرار الاعتماد على عائلاتهم، وقد لاحظ علماء النفس وعلماء الاجتماع ارتفاع نسبة الجرائم في أوساط المتعطلين بصفة عامة، كما كثرت المقالات أيضاً عن معدلات البطالة المرتفعة والحركات السياسية المتطرفة، ومما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي ولذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة التي تؤدي إلى تعكير هذا المناخ سوف تؤدي أيضاً إلى تعكير هذا المناخ كما أنها سوف تؤدي إلى عرقلة عملية ثم النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم.

الفرع 04/: مدخل حول ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات مهماً جداً على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة وذلك لاعتباره المرآة العاكسة لوضعية الاقتصاد المحلي ومدى اندماجه مع الاقتصاد العالمي.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي نتيجة قيام جميع أنواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة اتفقوا على تحديدها بسنة.¹

أما حسب صندوق النقد الدولي فيعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة ومكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.²

كما يعرف بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية (الصادرات والواردات) التي تمت بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة،³ وبذلك يسجل ميزان المدفوعات لكل معاملة معينة عمليتين متساويتين لتتعاقد كفتا ميزان المدفوعات.⁴

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تُعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها

¹ وليد عبيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 1، متاح على الرابط: <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214235072415.pdf>، تاريخ الإطلاع: 2023/10/12 على الساعة 09:35.

² بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، جامعة عبد الحميد ابن باديس -مستغانم-، الجزائر، 2016، ص 243.

³ بن سعيد محمد وهداجي عبد الجليل، دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، جامعة أحمد درابعية -أدرار-، الجزائر، 2013، ص 82.

⁴ رمضان صديق، إقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص 209.

مسألة هامة لأي اقتصاد وذلك للأسباب التالية:¹

✚ **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** حيث أن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ.

✚ **يُظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس العرض والطلب على العملات الأجنبية، كما يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة المتبادلة الشيء الذي يؤدي لمتابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

✚ **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي، أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة.

✚ **يقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

✚ **يعتبر ميزان المدفوعات مصدراً للمعلومات:** تتعمق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات.

✚ **موازن المدفوعات تعكس درجة نمو اقتصاد الدولة:** دراسة ميزان مدفوعات دولة ما يمكننا من التعرف على درجة نمو تلك الدولة، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السلع المصنوعة جزءاً كبيراً من صادراتها، أما الواردات فتتكون غالباً من المواد الخام والسلع الغذائية، عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها من المواد الأولية وغالباً ما تعتمد في تصديرها على عدد محدود جداً من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة، أما عن وارداتها فإنها تتكون غالباً من السلع المصنوعة وأحياناً بعض المواد الغذائية.

✚ **موازن المدفوعات في الدول تخدم العديد من الأغراض منها:**

*- يتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

*- تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

¹ طوال هبة وآخرون، سبل وآليات علاج الإختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، جامعة زيان عاشور -الجلفة-، الجزائر، ديسمبر 2019، ص ص 4، 5.

*-تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقد ومن ثم على السياسات المالية والنقدية الواجب إتباعها.

*-إن عدم التوازن أو الاختلال في ميزات المدفوعات، يكون مؤشرا لإتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

ثالثاً: وظائف ميزان المدفوعات:

تبرز أهمية ميزان المدفوعات من خلال العمليات التي يقوم بها، وتكيفه مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، مما يجعل موازين المدفوعات في مختلف الدول تخدم العديد من الأغراض، وفق الوظائف التالية¹:

❖ تتبع التغيرات الحاصلة في مركز الدولة بالنسبة للتجارة العالمية، من خلال مقارنة سلسلة موازين المدفوعات عبر سنوات متتالية.

❖ تقديم معلومات هامة على الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة باقتصاديات العالم الخارجي، وتساهم هذه المعاملات في تحديد البيانات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

❖ تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات المؤثرة على الدخل والتوظيف.

❖ إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، فعلى سبيل المثال: أن قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي، قد يتسبب في إحداث تغيرات كبيرة على مستوى الاقتصاد ككل، فإذا ما أدركنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي فإننا نحتاج إلى الرجوع إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.

رابعاً: مكونات ميزان المدفوعات:

ينقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات وموازن فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، إلا أن جميعها يخضع نظرياً لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين (الدائن والمدين)، وبناء على ذلك ينقسم ميزان المدفوعات²:

¹ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاديات النقد والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2015/2016، ص 108.

² بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2016/2017، ص ص 04، 05.

○ عمودياً إلى قسمين أساسيين هما:

*-**الجانب الدائن:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية.

*-**الجانب المدين:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخر.

○ أما أفقياً فيقسم ميزان المدفوعات إلى الموازين أو الحسابات التالية:

*-**حساب العمليات الجارية:** تحت هذا الحساب نجد:¹

01/ الحساب الفرعي الأول "تبادل السلع": الذي يتضمن الصادرات والواردات السلعية بما في ذلك كل السلع المنقولة والمباعة والمشتراة أو المحولة بطرق أخرى بين الملاك المحميين والأجانب.

02/ الحساب الفرعي الثاني "الخدمات": ومن أهم المعاملات الدولية في الخدمات ما يلي:
أ_ نفقات النقل بما فيها نقل البضائع والتأمين الخاصة بالحركة الدولية للسلع وكذلك نفقات الرحلات الدولية السياحية وغيرها.

ب_ الخدمات السياحية وتشمل جميع النفقات منها: رواتب المواطنين في البلدان الأجنبية (سكن، نقل، ... إلخ).

ت_ خدمات متنوعة للشركات تشمل مختلف الأصناف من المعاملات الدولية بالإضافة إلى التجارة الدولية للخدمات الهندسية وبرمجة الآليات، ... إلخ، إضافة إلى الإتاوات ورسوم التراخيص المدفوعة لاستخدام براءة الاختراع.

03/ الحساب الفرعي الثالث من الحساب الجاري يتعلق بمداخل الاستثمارات ومدفوعات الفائدة والأرباح: لأنها تعتبر مدفوعات لخدمات لرأس المال العامل في الخارج وأرباح مصنع ينتمون إلى مقيم أجنبي، فمن المهم أن نميز هذه المدفوعات السنوية في الحساب المالي.

04/ الحساب الفرعي الرابع من الحساب الجاري يشكل التحويلات من جانب واحد والتحويلات الجارية: حيث يشمل هذا الحساب المنح الحكومية (المساعدات الخارجية) والتحويلات الخاصة من العمال المهاجرين إلى أسرهم إضافة إلى دفع معاشات التقاعد للمقيمين الأجانب، حيث يتم تسجيل هذه التحويلات في الحساب الجاري بدلاً من حساب رأس المال لأنها لا تخلق أي التزام للسداد في المستقبل وهو ما يتعارض مع حالة القرض.

*-**حساب رأس المال:** يسجل هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم، ينقسم هذا الميزان بدوره إلى مجموعة أخرى من الموازين كالتالي:

01/ حساب رأس المال طويل الأجل: ويقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس والتي تزيد عن سنة، ومن أمثلة ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الدولية.

¹ محمد صقر ومضر شبحا، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (2000-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 03، جامعة تشرين -اللاذقية-، سورية، 2018، ص 287.

02/ حساب رأس المال قصير الأجل: يقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس التي تقل عن سنة، حيث تتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض منها التهرب من الظروف غير الملائمة، تحقيق ربح أكبر والمضاربة.

***-حساب السهو والخطأ:**

إن ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظرياً مرتين، وعليه فإن المجموع الكلي يكون متساوياً ولكن قد يحدث وأن يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين نظراً لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في هذا الحساب حساب السهو والخطأ.

***-حساب القيد الاحتياطي الرسمي:**

لقد تم تجاهل الاحتياطات الأجنبية في حساب رأس المال وذلك لتخصيص قسم خاص بها، حيث يتكون الحساب المالي من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ومشتقات مالية بالإضافة إلى الأصول الاحتياطية، والأصول الاحتياطية تتوافق مع الاحتياطات الدولية الرسمية لبنوك المركزية، كما أن البنوك المركزية لكل الدول تحتفظ باحتياطات رسمية من النقد الأجنبي لحماية نفسها من تقلبات الظروف الاقتصادية لكن في الماضي كانت الاحتياطات الرسمية تتشكل أساساً من الذهب أما حالياً فاحتياطات البنوك المركزية تحتوي نسبة كبيرة من الأصول المالية الأجنبية حيث أن هذه الاحتياطات تسمح لبنوك المركزية بشراء أو بيع أصول في أسواق رأس المال، فعندما يشتري أو يبيع بنك مركزي أصول أجنبية تسجل في الحساب المالي بنفس الطريقة كما تسجل للفرد.¹

خامساً: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات:

يتأثر طابع ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة، خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني، لذا فإنه يتأثر بالمتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد والتي نذكر منها ما يلي²:

➤ **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتتخفيض الصادرات وترتفع الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية لمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

➤ **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات؛

➤ **سعر الفائدة الحقيقي:** إن التغير في أسعار الفائدة يبدى أثراً على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة

¹ محمد صقر ومضر شيجا، مرجع سبق ذكره، ص 288.

² صرارمة عبد الوحيد وبعول نوفل، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات -دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2016/2000-، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 02، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص 49، 50.

المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين؛

➤ **سعر الصرف والعرض والطلب على العملة:** لميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها حيث أن زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها، بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية)، لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية، وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف)، حيث أن هناك إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية بأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات رأس المال قد تكون مصدراً لعرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية.

وفي حالة رغبة الأجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملات الأجنبية.¹

سادساً: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات:²

إن الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، حيث يحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات وعجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، أي تجوز المطلوبات التي تُستحق على الدولة للدولة الأخرى وحقوق الدولة تجاه تلك الدول.

أما التوازن في ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن أي تساوي المطلوبات التي تُستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى.

والاختلال في ميزان المدفوعات يمكن أن يكون اختلالاً وقتياً بسبب ظروف مناخية أو أوضاع حربية مثلاً، وتزول هذه الحالة بزوال السبب أو الأسباب التي أدت إلى حصولها، كما يمكن أن يكون اختلالاً دائماً أي مستمراً وذلك في الحالة التي تشتد فيها حاجة الدولة للإستيراد ترافقها حالة عجز في إنتاجها المحلي، الذي يعجز فيها من توفير فائض من هذا الإنتاج لأغراض التصدير وهذا يعني أن مثل هذه الدولة ستعيش حالة عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي في ميزان مدفوعاتها عندما لا تغطي البنود الأخرى مثل هذا العجز.

أما إذا حدث وكان هنالك عجزاً في حساب رأس المال فإن مثل هذا العجز سوف يضاف إلى عجز الحساب الجاري، وتكون النتيجة ظهور عجز حاد ومؤقت في ميزان المدفوعات، ومع ذلك فقد يساهم حساب رأس المال أحياناً وبشكل مباشر في العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، مثال ذلك حالات بعض البلدان التي تلعب فيها التدفقات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل دوراً كبيراً في حساب رأس المال بشكل تقليدي، وفي مثل هذه الحالات يمكن أن تتسبب بعض التغيرات الكبرى في أسعار الفائدة العالمية أو في أسعار بعض

¹ طوال هبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 06، 07.

² بن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، ديسمبر 2014، ص ص 29، 30.

العملات الدولية أو في الظروف السياسية حدوث تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خارج البلد دون أن يقابلها أية تدفقات إليه.

ورغم أن حالة الاختلال هي الحالة الشائعة، وأن التوازن هو حالة نادراً ما تتحقق في الواقع، إلا أن دول العالم تحاول عموماً الوصول إلى توازن ميزان مدفوعاتها عن طريق تحديد وارداتها، أي تقييد الواردات قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها إلى أقصى قدر ممكن، وجعل الواردات بالقدر الذي تسمح به حيلة الصادرات، وصولاً إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق فيها الاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي للاقتصاد.

سابعاً: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة، ووجود أي خلل فيه خاصة في حالة حدوث عجز يعد مؤشراً على ضعف الأداء الاقتصادي لتلك الدولة، ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، حيث يمكن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال:¹

1) التصحيح عن طريق آلية السوق:

تتم تسوية الاختلال عن طريق آليات السوق وذلك بالاعتماد على تحليل النظرية التقليدية، النظرية الكينزية والنظرية الحديثة، حيث يرى رواد النظرية التقليدية أن لجهاز الثمن القدرة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أي إن هذا التوازن يحدث نتيجة لتغيرات الأثمان في الخارج والداخل، وقد استند الاقتصادي كينز إلى تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أي التغيرات الحاصلة في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلاً عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات قصد الوصول إلى نظرية شاملة.

2) التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيراد مثل نظام الحصص أو الرسوم

¹ بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب إختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، جامعة عبد الحميد ابن باديس -مستغانم-، الجزائر، سبتمبر 2016، ص ص 247، 248.

- الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.
- أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:
- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية...الخ.
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.
- الفرع 05/: ماهية سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، لأنه يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية، كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول حيث يتم تحديد سعر صرف أي سلعة وفقاً لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها وعليه سنتطرق إلى:

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة للتسوية ومقياساً للقيمة لعمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والإستيراد حيث أن إقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الاقتصادية بـ: سعر الصرف،¹ والذي يعرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى، ويقصد بسعر الصرف أيضاً النسبة أو سعر مبادلة عملة بعملة أخرى. كما يعرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات.²

ويعرف بأنه العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بالعملات الأجنبية وسعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية والحجة للصرف الأجنبي تقتضي معاملات تتصل بالعالم الخارجي.³

¹ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: تسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2012/2013، ص 14.

² منال جابر مرسي محمد، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 47، العدد 4، جامعة عين شمس، مصر، 2017، ص 504.

³ زهرة دريش وآخرون، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الأسواق المالية -ماليزيا (2013-2019) نموذجاً-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2019، ص 235.

ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن وحدات من عملة معينة اللازم للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويقصد بها عملية تحويل عملة أجنبية لعملة محلية أو تحويل عملة محلية مقابل عملة أجنبية أي سعر عملة بعملة أخرى بحيث تعبر الأولى سلعة والثانية ثمناً لها.¹

ثانياً: أشكال سعر الصرف:

لقد تعددت أشكال أسعار الصرف التي تم تناولها في الأدبيات الاقتصادية كما يلي:

01/ : سعر الصرف الإسمي:

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، حيث نلاحظ أن هذا التعريف أهمل جانب القوة الشرائية للعملة.

كما يتم تحديد سعر الصرف الإسمي تبعا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى:

- *-سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية،
- *-سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية،

وهو ما يعني أنه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة و في بلد واحد. ونستنتج أن سعر الصرف الإسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم للدول ونتيجة لإهماله هذا الأخير فهو إذن لا يبين حقيقة العملة ولا يعتبر معيار يُعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.²

02/ : سعر الصرف الحقيقي:

يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الإسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطهما بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي × (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية).

وتمثل هذه العلاقة عن طريق الرموز تكون كالتالي:

$$TCR=TCN*(IP_{loc}/IP_{etr})$$

حيث أن:

TCR: سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

TCN: سعر الصرف الإسمي.

¹ مصطفى خليفة بلقاسم الجدير، تقييم العوامل المؤثرة على سعر الصرف دراسة تطبيقية على مصرف ليبيا المركزي، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد 01، جامعة عين شمس، مصر، أبريل 2019، ص 835.

² دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2014/2015، ص 09.

IP_{loc}: مستوى الأسعار في البلد المحلي.

IP_{etr}: مستوى الأسعار في البلد الأجنبي.

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين، فهي إذن تعبر عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس، كما تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة والعكس بالعكس.¹

03/: سعر الصرف الفعلي:

هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثابتة فهو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أي القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية ويحدد على أساس تعادل القدرة الشرائية النسبية في الدولتين.²

04/: السعر الفوري والسعر الآجل للصرف:

يقصد بالسعر الفوري للصرف السعر الحالي أو الجاري الذي يعتمد عليه المتعاملون ويتم إدراجه في فواتير وتقييم الصفقات حيث تمثل هذه الصفقات أغلب العمليات التي تجري في سوق الصرف، في حين يقصد بسعر الصرف الآجل ذلك السعر الذي يدرج في العمليات والصفقات بالاعتماد على السعر الفوري و الفرق معدلي الفائدة في السوق النقدية بين العملتين، أي أن التفرقة بين السعر الآجل للصرف والسعر الفوري يعتمد على الفترة الزمنية حال إبرام الصفقات وعلى مستويات معدلات الفائدة السائدة في الأسواق النقدية للأطراف المتعاملة.³

05/: أسعار الصرف المتقاطعة:

يتم في إطار السوق النقدية تنفيذ العمليات الدولية وتبادل العملات الأجنبية لبعضها، وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة وذلك نتيجة المخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات، وقد اتخذت هذه التعاملات صيغاً أهمها صيغة التحويل الآني وصيغة التحويل الآجل فشكلت فيما بعد أسواقاً أطلق عليها الأسواق الآنية والأسواق الآجلة والمستقبلية. كما أن التعاملات والتحويلات ترتبط بسعرين: سعر للبيع وسعر للشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى، وترتبط أسعار العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازن الذي يعرف بأنه المثلث التوازني لشراء وبيع عملة مقابل عملة أخرى حيث تنتهي بعائد للعملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح ووجود

¹ بريري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2011، ص 25.

² مصطفى خليفة بلقاسم الجدير، مرجع سبق ذكره، ص 835.

³ منال جابر مرسى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 505، 506.

هذا المثلث غالباً ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض معينة (بافتراض إهمال تكلفة الصفقات).¹
ثالثاً: وظائف سعر الصرف:

يمارس سعر الصرف عدة وظائف نوجزها فيما يلي:²

❖ **وظيفة قياسية:** يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية، فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية.
❖ **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيع هذه الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الإستيرادات بسعر أقل من الداخل حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف، كما أنه من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف تشجع على توفير وتأمين إسترادات معينة ذات أهمية للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق إتباع أسعار صرف ملائمة تعمل على تشجيع إسترادات معينة، وبالعكس حيث من الممكن عرقلة إسترادات غير مرغوب فيها بواسطة سياسة سعر الصرف، وهنا يمكن الإستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فقد أحدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص بالمقارنة بالسيارات الأمريكية، إضافة إلى ما تحتويه من تقنيات وهذا ما أدى إلى إنتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة.

❖ **وظيفة توزيعية:** إن سعر الصرف يعمل على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري، إن هذه الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة رفع القيمة الخارجية لعملة بلد من البلدان، إذ أن ذلك يجعل البلدان المستوردة تدفع زيادة على الإستيرادات توازي نسبة رفع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر للبضاعة، كما أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤثر سلباً على حصيلة العملات المتحققة في ذلك البلد من قبل البلدان الأخرى في حالة تصدير هذه الأخيرة منتجاتها إلى البلد الأول.

رابعاً: أنظمة سعر الصرف:

إن نظام سعر الصرف هو مجموعة القواعد المؤسسية التي تبين بدقة كيفية تحديد أسعار الصرف للعملة في مقابل العملات الأخرى، أو هو الإطار القانوني الذي يتشكل من خلاله سعر الصرف والذي يشمل:³

¹ نفس المرجع السابق، ص 506.

² درقال يمينه، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير -إختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر، 2010/2011، ص ص 08، 09.

³ إسلام نمير رامي سيد، أثر سعر الصرف على قيم التداول بالبورصة المصرية تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 04، جامعة عين شمس، مصر، 2019، ص ص 718، 719.

01/: نظام الصرف الثابت:

حيث يتم فيه ربط سعر صرف العملة المحلية بعملة أخرى ذات ثقل دولي وتتميز بالقوة والاستقرار، بسعر صرف ثابت للعملة المحلية مقابل الأخرى، ودائماً يكون التدخل من السلطات المختصة المحلية في سوق الصرف يستهدف المحافظة على استقرار قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأخرى، ويولد هذا النظام ثقة من قبل المستثمرين في عملة هذا البلد ويشجع حركة التجارة الخارجية.

02/: نظام الصرف المعووم:

يتم فيه تحديد سعر الصرف بناءً على قوى الطلب والعرض للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية، ويمكن تقسيمه لنوعين:

01-02/: نظام التعويم الحر: في هذا النظام، يتحدد سعر العملة بناءً على قوى الطلب والعرض، صعوداً وهبوطاً، أي تتكيف العملة في هذا النظام مع الحالة الاقتصادية للبلد.

02-02/: نظام التعويم المدار: تتدخل في هذا النوع من أنظمة الصرف السلطات المختصة لتؤثر على اتجاه العرض والطلب على العملة الأجنبية، لكي تحقق الأهداف الاقتصادية المنشودة، حيث أنها تقوم ببيع العملة المحلية لتزيد من المعروض منها لتقوم بغرض خفض قيمتها، لكي تخفض أسعار صادراتها وتزيد منها، مما يؤدي لتنشيط الاقتصاد، أو تقوم بشراء العملة، لكي تزيد من قيمتها وبالتالي تحد من عمليات خروج رؤوس الأموال الأجنبية.

خامساً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف (محدداته):

هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها التأثير في سعر الصرف وذلك في ظل نظام التعويم سواء الحر أو المدار والتي نوجزها فيما يلي:¹

المعروض النقدي:

يرى فريدمان أن المضامين المهمة للسياسة النقدية في علاقاتها بالنمو والاستقرار الاقتصادي هو ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الإنتاج والسكان للإبقاء على الأسعار مستقرة. وهو ما يعني أنه لأجل المحافظة على مستوى الأسعار يجب أن تكون الزيادة في المعروض النقدي موازية للزيادة في الإنتاج المناسب هو الآخر مع معدل نمو السكان لأجل ثبات مستوى الأسعار، أما إذا كانت الزيادة في المعروض النقدي لا تتناسب مع الزيادة في الإنتاج ومعدل نمو السكان، فهذا يؤدي إلى تذبذب تنافسية السلع المحلية مع نظيراتها من السلع العالمية بسبب التفاوت الحاصل في مستوى الأسعار الناتج عن تغير المعروض النقدي، وبالتالي تحول الطلب على السلع ذات المستوى المرتفع للأسعار إلى السلع ذات المستوى المنخفض للأسعار، حيث أنه:

¹ جمال مساعدي وشريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية"، مجلة دراسات (العدد الاقتصادي)، المجلد 10، العدد 02، جامعة اعمار التليجي -الأغواط-، الجزائر 2019، ص ص 21-25.

*-إذا كانت نسبة زيادة المعروض النقدي أكبر من نسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان:

يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة السلع المحلية مما يؤدي إلى توجه الطلب نحو السلع الأجنبية، وسيزيد بذلك الطلب على النقد الأجنبي وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق الأجنبي، وبالتالي انخفاض قيمة العملة.

*-إذا كانت نسبة زيادة المعروض النقدي أقل من نسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان:

سوف يحصل العكس، ستنخفض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية وبذلك سيزيد الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية مؤدياً ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة.

معدلات الفائدة المحلية والأجنبية:

تعد معدلات الفائدة السائدة من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، إذ أن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية (وهي المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع) سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، وكذلك فإن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية لدى الدول الأخرى سوف يحفز المستثمرين -في المدى القصير- على إستبدال عملتهم الوطنية بالعملات الأجنبية وذلك لجني المكاسب في أسواق تلك الدول، وهكذا فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وزيادة العرض من العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها.¹

معدلات التضخم:

يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم ستعمل على تقليل واردات الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة مما يعني أنه لحالة التضخم أثر على تغير سعر صرف العملات المختلفة.²

الميزان التجاري:

لما نقول الميزان التجاري فهناك نشير إلى حركة الصادرات والواردات للبلد لأنه يوجد علاقة تأثير وتأثر مباشرة بين سعر الصرف والميزان التجاري، فإذا كانت الصادرات تساوي الواردات فهذا يعني أن الميزان التجاري في حالة توازن، أما إذا كانت الصادرات أصغر من الواردات فإن الميزان التجاري في حالة عجز مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل انخفاض طلب الجانب على العملة المحلية الأمر الذي يحدث معه تدهور قيمة الصرف لعملة البلد، أما إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات فإن الميزان التجاري حقق فائضاً

¹ معتز بالله محد ميدو، أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية (دراسة تحليلية لسوق دمشق للأوراق المالية)، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، قسم: المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سوريا، 2016، ص 13.

² روابح عبد الرحمان، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الصين إلى الولايات المتحدة للفترة (2000-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة طاهري محمد -بشار-، الجزائر، 2019، ص 77.

نتيجة تزايد طلب الجانب على العملة المحلية مقارنة بالأجنبية وبذلك تزيد قيمة صرف العملة المحلية.¹

✚ ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو جدول يعكس تدفقات السلع والخدمات والأدوات المالية وكذا رؤوس الأموال، والتي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون لبلد ما مع الأعوان الاقتصاديين في بقية دول العالم إذ تسجل فيه كافة الصفقات النقدية الدولية التي يجريها بلد ما مع الخارج خلال فترة معينة، والذي يتكون من عدة حسابات أهمها الحساب الجاري **Account Current** وحساب رأس المال **Account Capital** وعمليات البنك المركزي، ويجب أن يكون ميزان المدفوعات دائماً في حالة توازن، فكل عملية تجارية أو مالية تحتاج إلى تمويل، حيث يسجل في الجانب المدين **Debit** الصفقات التي ينتج عنها مصاريف تُدفع للدول الأجنبية وفي الجانب الدائن **Credit** العوائد المحصلة من الخارج.

كما تؤثر وضعية ميزان المدفوعات أي الصادرات والواردات من سلع وخدمات وأصول مالية على أسعار الصرف، على اعتبار أنه كلما سُجل عجز في ميزان المدفوعات يعني أن البلد قد استورد أكثر مما صدر وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة والعكس إذا سجل ميزان المدفوعات فائضاً، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة العملة وارتفاع سعر صرفها، وبعبارة أخرى كلما كان سعر صرف العملة منخفضاً كلما كان ذلك في صالح المنتجات الموجهة للتصدير وكلما كان مرتفعاً كان ذلك في صالح المنتجات المستوردة.²

✚ تكاليف الإنتاج المحلية:

يتضح تأثير تكاليف الإنتاج على سعر الصرف وذلك مع افتراض ثبات تكاليف الإنتاج والأسعار في الخارج فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي ومن ثم ارتفاع أسعاره في السوق المحلية يؤدي إلى إحداث أثر تحويلي في سلوك المستهلك المحلي، ويكون تحول الاستهلاك وفقاً لصورتين وإستجابة لحالتين هما إما ارتفاع التكاليف، أو انخفاضها، على المستوى المحلي كالتالي:

*-ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية:

يعني هذا عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية نظراً لارتفاع أسعارها نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاجها، وبالتالي التوجه إلى السلع الأجنبية يقابله التقليل من الصادرات ومن ثم زيادة الطلب على العملة الأجنبية وزيادة المعروض من العملة الوطنية في السوق العالمية وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.

*-انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية:

يعني هذا إقبال المستهلك عن المنتجات المحلية، نظراً لانخفاض أسعارها جراء انخفاض تكاليف إنتاجها، وبالتالي العزوف عن السلع الأجنبية، وبالمقابل زيادة الصادرات، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية

¹ دريش الزهرة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئة دراسة قياسية باستخدام نموذج **ARDL**، أطروحة دكتوراه ل م د شعبة علوم التسيير، تخصص: مالية ونقد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالى ليايس -سيدي بلعباس-، الجزائر، 2019/ 2020، ص 18.

² محفوظ جبار، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية -دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015-، مجلة الباحث، عدد 16، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2016، ص 22.

وزيادة المعروض من العملة الأجنبية في السوق العالمية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

الدخل الحقيقي:

يعبر الدخل الحقيقي عن قيمة ما يمكن أن يتحصل عليه البلد من إنتاج وبالتالي فالدخل الفردي الحقيقي هو جزء من الإنتاج الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد كأجر، ولذلك بعد ارتفاعه مؤشر على تحسن الوضع المالي للأفراد بصفة عامة، وبالتالي فإن التوسع في الاستهلاك سيصاحب ظاهرة ارتفاع الدخل الحقيقي ومنه التوسع في الواردات، ووفقاً لهذا المدخل نجد وجهين: إما زيادة الدخل المحلية مقارنة مع دخول الدول ذات الرابطة التجارية أو العكس زيادة التحول الحقيقية للدول الأخرى مقارنة بالدخول المحلية:

*-زيادة الدخل الحقيقي المحلي:

من شأنه أن يؤثر على سعر الصرف، فكلما كان مرتفعاً فكر الفرد في السياحة وإقتناء السلع الأجنبية وهو ما يجعل الطلب على العملة الأجنبية يزيد وبذلك تخفض قيمة العملة أي أن علاقة تغيره عكسية مع قيمة العملة.

*-زيادة الدخل الحقيقي الأجنبي:

من شأنه أن يؤثر على سعر الصرف، فكلما كان مرتفعاً فكر الفرد الأجنبي في السياحة والسلع المحلية، وهو ما يجعل الطلب على العملة المحلية يزيد وبذلك ترتفع قيمة العملة أي أن علاقة طردية مع قيمة العملة.

السياحة:

إن زيادة إقبال السواح على دولة ما يؤدي بزيادة الطلب على عملتها وبالتالي فإن عملة تلك الدولة سوف ترتفع مقابل عملات الدول الأخرى، وكذلك زيادة إقبال المواطنين على السياحة في البلدان الأجنبية يؤثر سلباً على قيمة العملة.

الأخبار والمعلومات:

وفقاً لنظرية كفاءة أسواق الصرف تتضمن أسعار الصرف الحالية كل المعلومات الخاصة بالمتغيرات الأساسية، وعليه فإن ما يسبب تقلبات أسعار الصرف هو وصول معلومات جديدة حول هذه المتغيرات الأساسية وقد قدم كل من "Frenkel" و "musse" نموذجاً يفسر دور المعلومات غير المتوقعة مؤكدين في ذلك أوجه التشابه بين أسواق العملة والأسواق الأخرى عادية الأصول وفقاً لهذا يكون التغير الحقيقي في أسعار الصرف عبارة عن مجموع التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة والناجمة عن الأخبار والمعلومات الجديدة.¹

سادساً: النظريات المفسرة لسعر الصرف:

لقد قدم الفكر الاقتصادي محاولات متعددة لتفسير العوامل التي تقف وراء تحديد سعر الصرف وتفسيره عند مستوى معين، فمنها من أرجع أسباب تحديد سعر الصرف وتفسيره إلى العوامل الحقيقية ومنها من أرجعها إلى العوامل النقدية، ومنها من ربط بين الإثنين، ورغم أن التنبؤ بتطور أسعار الصرف صعب للغاية،

¹ روايح عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 77، 78.

إلا أن هناك نظريات حاولت أن تضع قواعد تساعد على التنبؤ بسعر الصرف منها:¹
(أ) **نظرية تكافؤ القوة الشرائية وقانون السعر الواحد**: تعد نظرية تعادل القوة الشرائية من أبسط النماذج وأقدمها المعتمدة في تحديد سعر الصرف، وتنسب إلى غوستاف كاستيل في العشرينات من القرن الماضي، وعلى الرغم من أصولها الفكرية التي تعود إلى كتابات في القرن التاسع عشر للعالم الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو.

ويمثل قانون السعر الواحد المفهوم الأبسط لتكافؤ القوة الشرائية، والذي ينص على أن البضائع المتماثلة تباع بالسعر ذاته في كل بلدان العالم، فهو يقتضي بأن يكون سعر السلعتين المتماثلتين متساوياً، حيث يستند قانون السعر الواحد على فكرة المراجعة للسلع والتي تمثل عملية البيع والشراء المتزامنة للموجودات أو السلع المتشابهة في الأسواق المختلفة للحصول على الأرباح الخالية من المخاطر والاستفادة من فروقات الأسعار.
(ب) **نظرية تعادل سعر الفائدة**: إن نظرية تعادل سعر الفائدة تعني أن سعر الصرف على المدى القصير يعتمد على:

* - أسعار الفائدة النسبية بين البلدين.

* - أسعار الصرف المتوقعة في المستقبل.

وهذه النظرية ستوضح العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة على النحو الآتي:
- **ارتفاع سعر الفائدة للعملة**: في هذه الحالة يكون تداول العملات بأسعار الصرف الآجلة أقل من أسعار الصرف الآنية لأن العملات تتداول بخصم في سعر الصرف الآجل مقارنة بسعر الصرف الآني.
- **انخفاض سعر الفائدة للعملة**: وفي هذه الحالة يكون تداول العملات بأسعار الصرف الآجلة هو أعلى من أسعار الصرف الآنية لأن العملات تتداول بعلاوة في سعر الصرف الآجل مقارنة بسعر الصرف الآني.
المطلب الثالث: تحليل وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري:

سنقوم في هذا المطلب بدراسة وتحليل وضعية كل من معدل البطالة ومعدل التضخم ومعدل النمو خلال فترة الدراسة إضافة إلى وضعية ميزان المدفوعات وسعر الصرف:

أولاً: تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020:

يوضح الجدول التالي تطور معدل النمو والناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993

إلى 2020:

¹ عامر عمران كاظم المعموري، سليم رشيد عيود الزبيدي، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية - في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005 - 2011، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 12، جامعة كربلاء، العراق، ص 137.

الجدول رقم (02): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1993 إلى 2020:

الوحدة: %

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	معدل النمو	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	معدل النمو
1993	49945585165.78986	-2,1	2007	134977082623.7798	3,4
1994	42543177031.1723	-0,9	2008	171000699876.7473	2,4
1995	41764291963.85321	3,79	2009	137211004291.2743	1,6
1996	46941553939.55928	4,09	2010	161207306304.7945	3,6
1997	48177612042.15065	1,1	2011	200013097903.1702	2,9
1998	48187781711.03083	5,10	2012	209059081828.2611	3,4
1999	48640671734.97111	3,20	2013	209755003250.664	2,8
2000	54790398813.0005	3,8	2014	213809980720.7872	3,8
2001	54744698044.23311	3	2015	165979224316.667	3,7
2002	56760355865.00824	5,6	2016	160034212613.4375	3,2
2003	67863850333.95256	7,2	2017	170096989042.8314	1,3
2004	85332581188.6107	4,3	2018	174910891124.4912	1,2
2005	103198211973.2424	5,9	2019	171760290068.1572	1
2006	117027280692.3561	1,7	2020	145743722826.2585	-5,1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

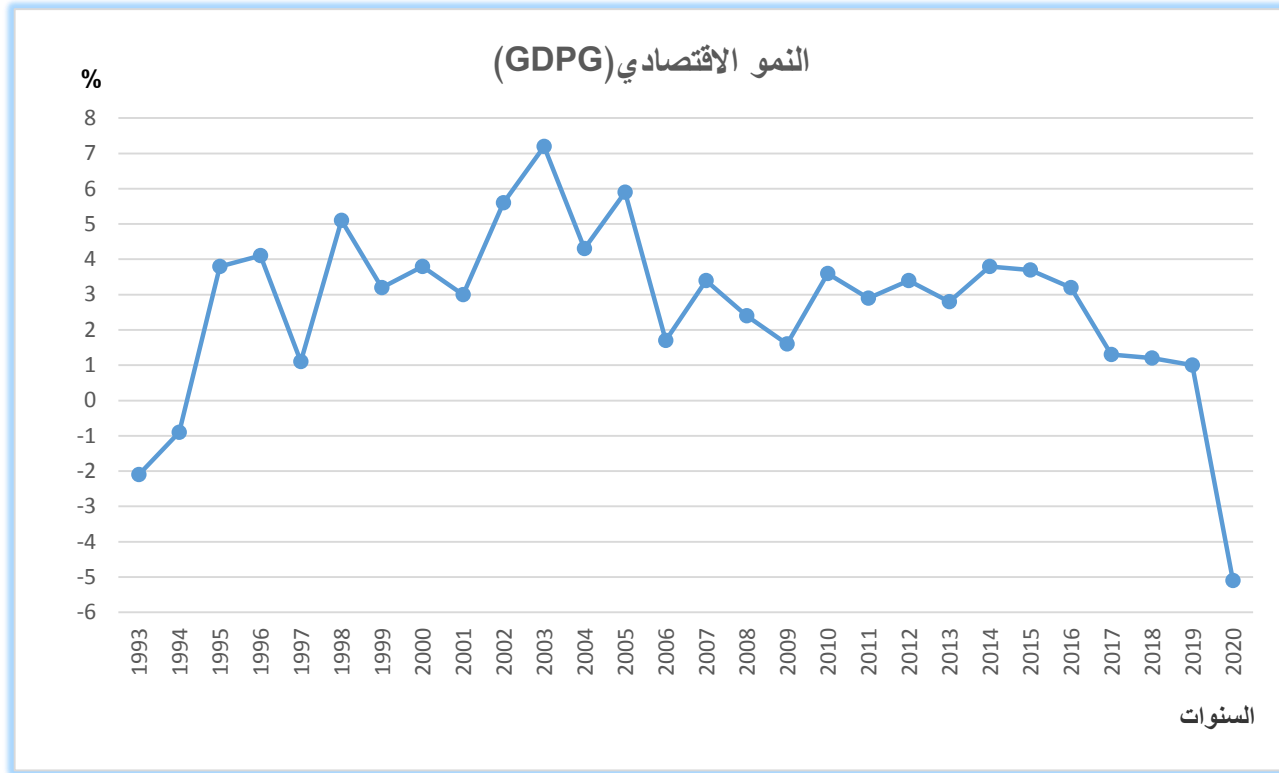
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت زيادة مستمرة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة وتستمر هذه الزيادة إلى غاية سنة 1996، حيث اتسمت هذه المرحلة الأولى من فترة الدراسة بالقيم السالبة للنمو بسبب أزمة النفط العالمية سنة 1986 وأحداث الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر في التسعينات حيث شهدت تراجع كبير في اقتصادها العام.

وبعد سنة 1995 كان الانتقال من القيم السالبة إلى القيم الموجبة لمعدلات النمو الاقتصادي بعد تطبيق الشروط التي سنها صندوق النقد الدولي لتجاوز أزمة النفط والانتقال من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي، مع التغلب على العجز الذي حدث جراء التسعينات التي عرفت البلاد آنذاك وهو ما يدل على بداية تعافي الاقتصاد حيث في سنة 1998 بلغت قيمة النمو الاقتصادي ما يعادل 5.1% لتعود وتنخفض بعدها وترتفع

إلى قيم أعلى لمعدلات النمو الاقتصادي وصلت حتى 7.2% عام 2003 وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة بسبب تطور النشاط الاقتصادي الذي شهدته البلاد.

ثم من سنة 2007 إلى غاية 2017 شهدت هذه المرحلة معدلات نمو بين 4% إلى 2% حيث عرفت هذه الفترة معدلات نمو اقتصادية متوازنة واقتصاد مستقر نوعا ما مع عدم التأثير من أزمة الرهن العقاري سنة 2008، ولكن يمكن القول أنه بعد هذه المرحلة عرفت معدلات النمو الاقتصادي انخفاض حاد أدى إلى رجوع معدلات النمو الاقتصادي السالبة سنة 2020 حيث سجلت أدنى قيمة لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وذلك يعود إلى اعتماد التمويل غير التقليدي بعد التراجع في مداخل الدولة الجزائرية بعد أزمة النفط العالمية سنة 2014 وأزمة كوفيد-19، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

ثانياً: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020:

يوضح الجدول التالي تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2020:

الجدول رقم (03): تطور معدل التضخم خلال الفترة من 1993 إلى 2020:

الوحدة: %

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1993	20.54	2007	03.67
1994	29.04	2008	04.85
1995	29.77	2009	05.73
1996	18.67	2010	03.91
1997	05.73	2011	04.52
1998	04.95	2012	08.89
1999	02.64	2013	03.25
2000	00.33	2014	02.91
2001	04.22	2015	04.78
2002	01.41	2016	06.39
2003	04.26	2017	05.59
2004	03.96	2018	04.26
2005	01.38	2019	01.95
2006	02.31	2020	02.41

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

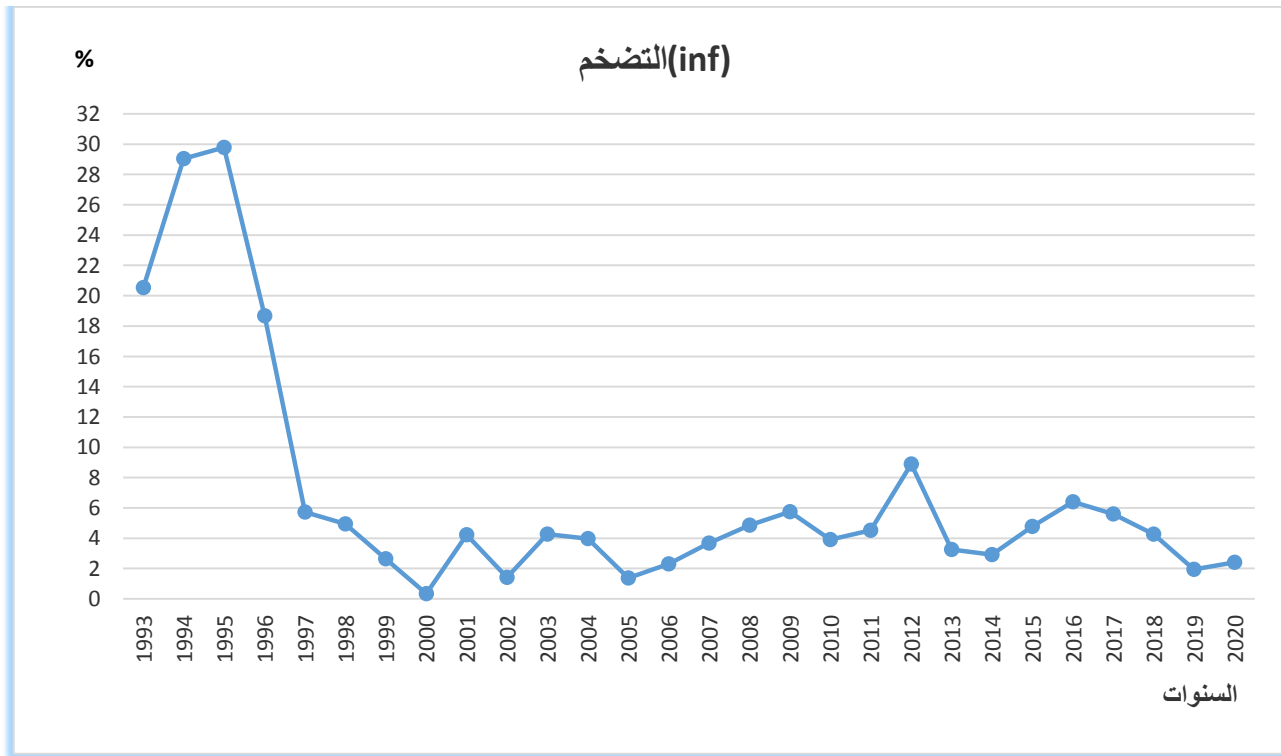
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر التضخم عرف قيم مرتفعة في سنوات الأولى من فترة الدراسة حيث سجل قيم مرتفعة جداً من سنة 1993 إلى غاية 1995 حيث سجل خلال سنة 1995 أكبر قيمة له والتي قدرت بـ 29.77%، وذلك بسبب أزمة السياسة التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة حيث ساهمت في سقوط العملة وارتفاع الأسعار بشكل كبير وتدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر.

كما بدأ مؤشر التضخم بعد سنة 1995 في الانخفاض والرجوع إلى مستوياته الطبيعية وذلك من خلال الإجراءات الإصلاحية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية لإصلاح الوضع الاقتصادي إضافة إلى تراجع الوضع السياسي للاستقرار في البلد، واستمر معدل التضخم في الانخفاض بعد عام 1995 ليصل إلى 0.33% وهي أدنى قيمة مسجلة للتضخم خلال فترة الدراسة، وبعد سنة 2000 نشهد استقرار في التضخم بين قيم 1.30% إلى غاية 4.30% خلال المدة من 2000 إلى غاية 2008 وهنا نعرف ارتفاع في التضخم بعد أزمة الرهن العقاري لتأخذ معدلات التضخم في الارتفاع لتصل إلى قيمة 8.89% سنة 2012، كما يمكن ملاحظة

انخفاض معدلات التضخم بعد سنة 2012 لتصل إلى 2.91% سنة 2014 بسبب الانخفاض المعتبر في الأسعار العالمية لأهم المنتجات الفلاحية المستوردة.

كما نلاحظ أيضاً أنه بعد سنة 2014 قد عادت معدلات التضخم الارتفاع أيضاً بسبب الانخفاض أسعار البترول وإيرادات الطاقة ولكن بشكل طفيف لأنه بعد رجوع أسعار البترول لمستويات الأسعار المعهودة نعرف انخفاض في معدلات التضخم وهذا ما وجدناه في قيم التضخم بعد سنة 2016، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (05): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

ثالثاً: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020:

يوضح الجدول التالي تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2020:

الجدول رقم (04): تطور معدل البطالة خلال الفترة من 1993 إلى 2020:

الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1993	26.23	2007	13.79
1994	27.74	2008	11.33
1995	31.84	2009	10.16
1996	28.58	2010	09.96
1997	25.43	2011	09.96
1998	26.80	2012	10.97
1999	28.36	2013	09.82
2000	29.77	2014	10.21
2001	27.30	2015	11.21
2002	25.90	2016	10.20
2003	23.72	2017	12.00
2004	17.65	2018	11.89
2005	15.27	2019	11.81
2006	12.27	2020	12.83

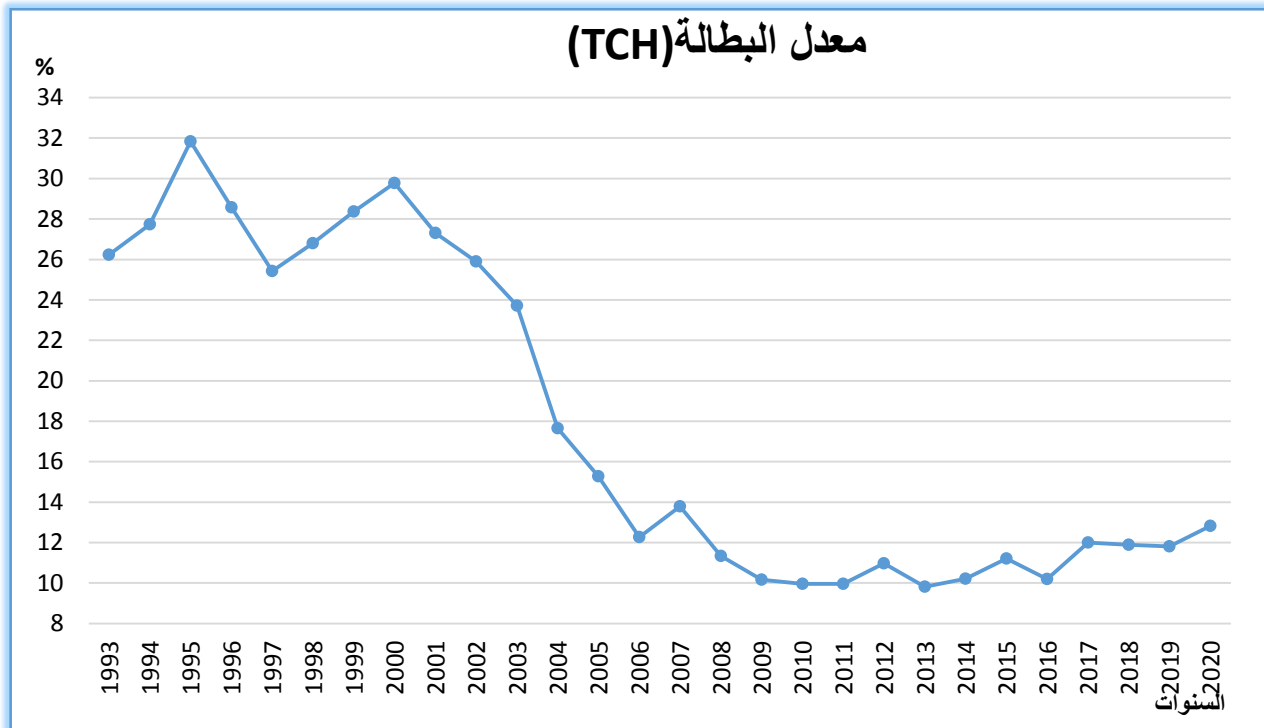
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

كما نلاحظ أنه الفترة الممتدة من 1993 إلى 2003 ارتفاع معدلات البطالة حيث تم تسجيل أعلى معدل بطالة في الجزائر ليصل إلى 31.84% في سنة 1995 بسبب الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار البترول وهو ما جعل الحكومة الجزائرية غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة وإستيراد التجهيزات والمواد الأولية وهو ما أدى إلى تسجيل معدلات بطالة عالية والتي ظلت مستمرة في الارتفاع لتصل إلى 29.77% سنة 2000 وذلك نتيجة الظروف الصعبة خاصة الأمنية منها التي عاشتها البلاد خلال هاته الفترة إضافة إلى فقدان مناصب الشغل إثر غلق المؤسسات بسبب إنعدام مردوديتها المالية أو بسبب المنافسة التي تعرفها نتيجة فتح أبواب التجارة الخارجية وإغراق السوق بالمنتجات المستوردة، ليعود وينخفض بعدها في سنة 2001 إلى 27.30% ليواصل الانخفاض حتى يصل إلى 9.96% في سنة 2010 نتيجة تحسن أسعار النفط وهو ما يقتضي الزيادة في العوائد والإيرادات التي يمكن من خلالها تنفيذ المخططات

التنمية التي تساعد على تشجيع الاستثمارات مع الزيادة الكبيرة في فرص التشغيل بإستحداث مناصب جديدة في إطار البرامج التي تهدف إلى دعم النمو ومن تم تقليص نسبة البطالة.

كما أنه بداية من سنة 2014 شهد معدل البطالة في الجزائر تذبذبا يتراوح بين 10.20% و 12% لترتفع سنة 2020 إلى 12.83% وهذا راجع إلى أزمة كوفيد-19 التي أدت إلى تسريح العمال وتجميد التوظيف في جل القطاعات وتجميد العديد من المشاريع التنموية رغم ارتفاع النفقات العامة خلال نفس الفترة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (06): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

رابعاً: تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020:

يوضح الجدول التالي تطور رصيد ومعدل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993

إلى 2020:

الجدول رقم (05): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة من 1993 إلى 2020:

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	معدل ميزان المدفوعات	السنوات	معدل ميزان المدفوعات
1993	-0.03005	2007	29.55
1994	-4.35831	2008	36.99
1995	-6.31997	2009	3.860001
1996	-2.09964	2010	15.33
1997	1.15999	2011	20.14
1998	-1.74012	2012	12.06
1999	-2.37947	2013	0.129975
2000	7.57	2014	-5.87814
2001	6.19	2015	-27.537
2002	3.64999	2016	-26.031
2003	7.47	2017	-21.762
2004	9.25	2018	-15.82
2005	16.94	2019	-16.93
2006	17.73	2020	-16.37

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

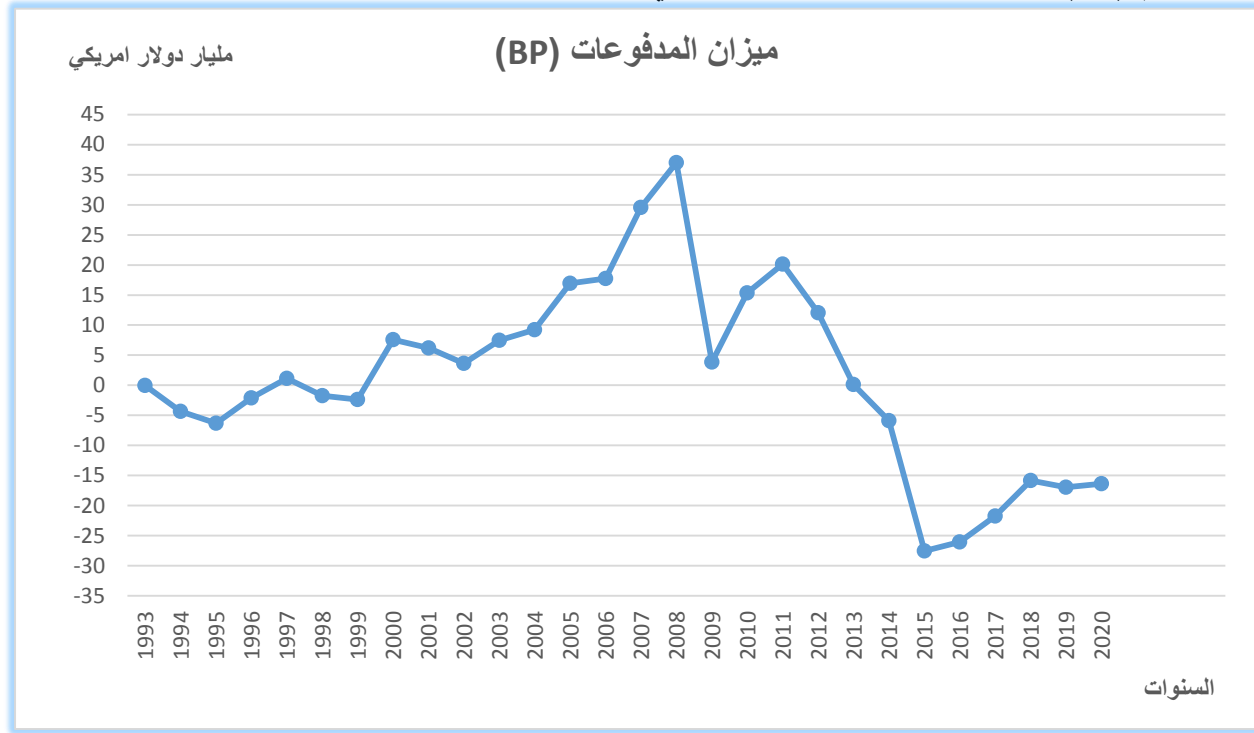
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض في ميزان المدفوعات في الفترة الأولى من فترة الدراسة ليصل سنة 1995 إلى -6.31997 وذلك بسبب التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1988 وكذلك تضخم مواعيد إستحقاق الديون الخارجية ليدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بالعجز المزودج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، ليأخذ بعدها منحى تصاعدي في قيمته ليصل سنة 2006 إلى 36.99 والتي تعد أكبر قيمة في فترة الدراسة، ثم ليعرف ميزان المدفوعات انخفاض حاد في قيمه حتى يصل مستويات متدنية وقيم سالبة وهو ما يدل على عجز في الميزانية حيث بلغت أدنى قيمة عرفها ميزان المدفوعات في سنة 2015 حيث قدرت بـ -27.537 وهنا يمكن القول أن معدلات السالبة لميزان المدفوعات تدل حدوث عجز في الميزانية مما يؤثر على الاقتصاد بشكل عام سلباً.

كما نلاحظ أيضاً أنه في جل سنوات الدراسة هناك تدهور مستمر لميزان المدفوعات وذلك بسبب تدهور الميزان التجاري الجزائري نتيجة تدني أسعار صادرات النفط تارة وانخفاضها تارة أخرى مع ارتفاع الواردات من

جهة أخرى، وبالاكتفاء على البرامج المدعومة من طرف المنظمات الدولية بذلت الجزائر جهوداً كبيرة لإصلاح مختلف قطاعات الاقتصاد التي كان لها أثر بالغ على الوضع العام لميزان المدفوعات وذلك لارتباط ميزان المدفوعات بتقلبات أسعار النفط والصرف.¹

والشكل الموالي يوضح نتائج تطور ميزان المدفوعات في الدولة الجزائرية:

الشكل رقم (07): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

خامساً: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1993 إلى 2020:

يوضح الجدول التالي تطور سعر صرف العملة الوطنية دج مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر خلال

الفترة الممتدة من 1993 إلى 2020:

¹ بسدات كريمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 250-253.

الجدول رقم (06): تطور سعر الصرف خلال الفترة من 1993 إلى 2020:

الوحدة: 1 دج مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1993	23,34541	2007	69,2924
1994	35,0585	2008	64,5828
1995	47,66273	2009	72,64742
1996	54,74893	2010	74,38598
1997	57,70735	2011	72,93788
1998	58,73896	2012	77,53597
1999	66,57388	2013	79,3684
2000	75,25979	2014	80,57902
2001	77,21502	2015	100,6914
2002	79,6819	2016	109,4431
2003	77,39498	2017	110,973
2004	72,06065	2018	116,5938
2005	73,27631	2019	119,3536
2006	72,64662	2020	126,7768

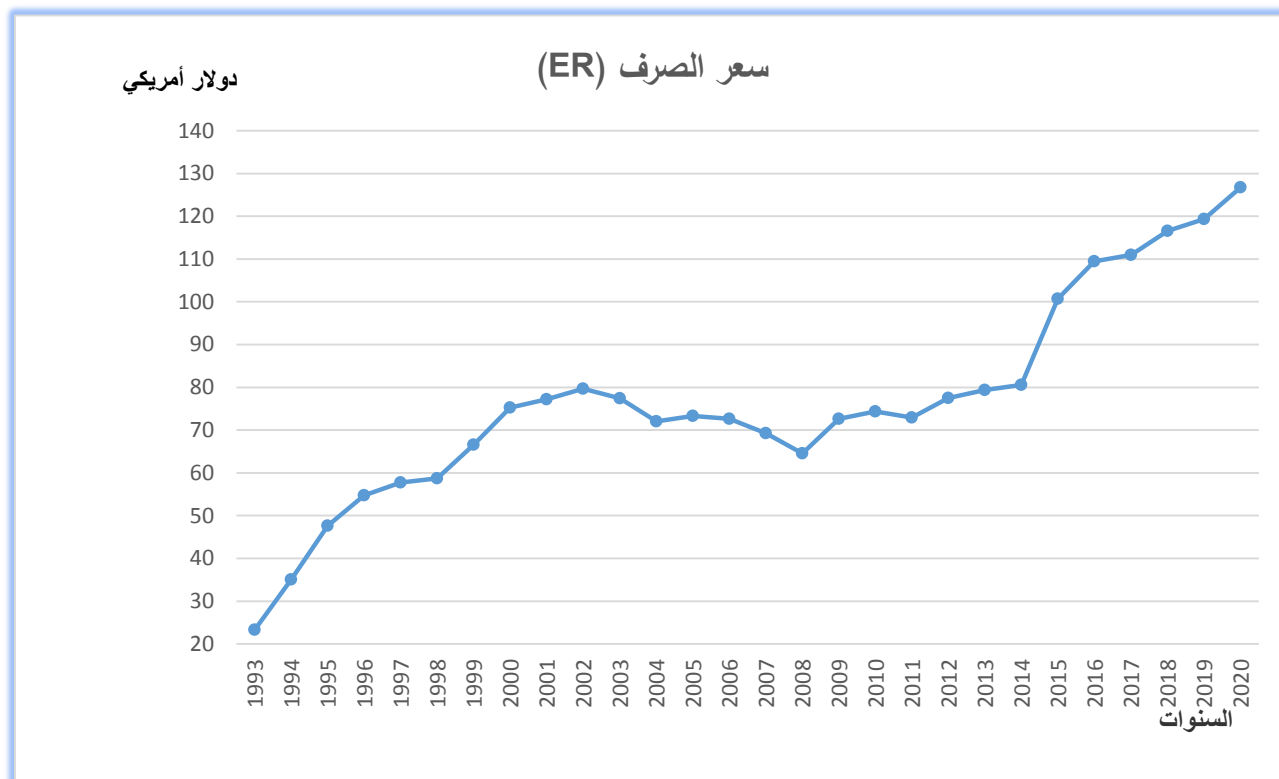
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

من خلال الجدول السابق والشكل الموالي نلاحظ أن مؤشر سعر الصرف أخذ منحى تصاعدي خلال الفترة الأولى من دراسة، حيث يأخذ في الزيادة حتى يصل سعر الصرف إلى قيمة 79.6819 سنة 2002 حيث أن هذا الارتفاع يعود لأسباب أزمة التسعينات في الجزائر وما خلفته من تراجع في اقتصاد الدولة الجزائرية، ثم بعد ذلك نشهد استقرار في أسعار الصرف نوعاً ما بعد هذه السنة إلى غاية سنة 2014 حيث تراوحت قيم سعر الصرف حينها من 70 إلى 80 تقريباً، ويعود هذا الاستقرار في أسعار سعر الصرف إلى الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر ومخططات التنمية المعتمد من طرف الدولية الجزائرية.

وبعد سنة 2014 نشهد ارتفاع أسعار الصرف بسبب الأزمة العالمية للنفط وهذا ما أثر سلباً على الاقتصاد الجزائري بارتفاع أسعار الصرف الأجنبي وتدني القدرة الشرائية، ومن بين الأسباب أيضاً التي أدت إلى ذلك اعتماد صيغة التمويل غير التقليدي لسد العجز الذي خلفته أزمة انخفاض أسعار النفط، ليصل سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سنة 2020 إلى 126,7768، كما يمكن ملاحظة أن لأزمة

الكوفيد- 19 كان لها دور كبير في زيادة أسعار الصرف في الجزائر، والشكل الموالي يوضح نتائج تطور مؤشر سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (08): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي وعقباته:

عادة ما يكون النشاط الاقتصادي عرضة للتقلبات الاقتصادية نتيجة عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف العوامل المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي إضافة إلى عقبات وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي:

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي نوضحها فيما يلي:¹

❖ تقلبات سوق الأسهم:

يمكن أن يؤدي حدوث إنهيار في سوق الأسهم إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وذلك بسبب انخفاض الثروة والإنفاق لدى المستثمرين جرّاء حدوث خسارة لهم، والذي سيؤثر فيما بعد على الاستقرار الاقتصادي بعدم قيام هؤلاء الأشخاص بشراء السلع أو الخدمات.

❖ تقلبات أسعار الأصول:

يمكن أن تؤدي التقلبات في أسعار الأصول (العقارات، المباني، الأراضي) إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، فمثلاً عند حدوث الفقاعة العقارية والتي تحدث جرّاء زيادة قيمة المنازل بشكل كبير بسبب زيادة الطلب وانخفاض العرض، الأمر الذي سيساهم في بناء المزيد من المنازل لتلبية هذا الطلب المتزايد، ومع ذلك في نهاية المطاف سينخفض الطلب على المنازل بينما يستمر العرض في الزيادة مما يؤدي إلى انخفاض كبير في أسعار المساكن، والذي سيؤثر فيما بعد على الاستقرار الاقتصادي وزيادة أعداد الأشخاص المدينين لدى البنوك كما حدث في أزمة عام 2008.

❖ أحداث البجعة السوداء:

وهي أحداث التي تصيب الاقتصاد بصورة غير متوقعة وتؤثر سلباً عليه، مثل الأعاصير أو الزلازل أو البراكين أو حتى الأمراض المنتشرة كمرض (COVID-19) والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي جرّاء دفع الأموال الهائلة والأضرار التي تخلفها وراءها.

❖ تغييرات أسعار الفائدة:

تؤثر الفائدة بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحكمها بعادات الإنفاق لدى الناس؛ حيث إنه عند زيادة أسعار الفائدة سيكون الإقبال على القروض والتمويل أقل مما يقلل من القوة الشرائية للأفراد،

¹ مريم أبو عيشة، ماهي العوامل التي تؤثر بالاستقرار الاقتصادي؟، تاريخ الإطلاع: 2023/11/20 على الساعة 23:30، متاح على الرابط:

<https://rouwwad.com/o/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A>

بينما يختلف الأمر عند انخفاض أسعار الفائدة التي ستجعل العديد من الناس يشترون السلع والخدمات وبالتالي تحفيز عجلة الاقتصاد.

❖ السياسة النقدية:

يمكن أن تؤثر السياسة النقدية على استقرار الاقتصاد من خلال التحكم بأدواتها: الاحتياطي النقدي، عمليات السوق المفتوحة ومعدل الخصم في إدارة المعروض النقدي؛ بحيث يمكن تخفيض نسب الاحتياطي النقدي مثلاً لتوفير الأموال التي يمكن للبنوك إقراضها وتزويدها للمستهلكين، الأمر الذي سيساهم في التأثير إيجاباً على عادات الإنفاق والاستهلاك الخاصة بهم فيزداد إنتاج الاقتصاد وبالتالي التأثير إيجاباً على استقرار الاقتصاد.

❖ السياسة المالية:

يمكن أن تؤثر السياسة المالية على استقرار الاقتصاد من خلال التحكم بأدواتها: (الضرائب، النفقات) في إدارة المعروض النقدي؛ بحيث يمكن تخفيض الضرائب وزيادة النفقات لتوفير الأموال للمستهلكين لزيادة الإنفاق وبالتالي تحفيز الاقتصاد على النمو والإنتاج والتأثير إيجاباً فيه.

المطلب الثاني: عقبات وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي:

يتعرض النشاط الاقتصادي عادة إلى تقلبات سواء كانت نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها، غير أن الاستقرار الاقتصادي زادت حدته في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات المفردة في معدلات الفائدة وسعر الصرف وأسعار السلع والأوراق المالية، ولعل من بين أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي نجد¹:

✚ التغيرات في المستوى العام للأسعار:

إذ يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً إلى إحداث آثار بالغة على الاقتصاد فالارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) له آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي ما يجعل السلطات النقدية تضعه من الأولويات في رسمها للسياسة الاقتصادية كما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار أو إنعدامه (التضخم الصفري) إلى إنعدام ثقة الأعوان الاقتصاديين في السلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي، كما أن معدل التضخم الصفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي، كما يمكن أن يؤدي التضخم الصفري إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل، لذا فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية والحكومات لتحقيقه.

✚ الآثار السلبية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة:

بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق الخارجية والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدرته في الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذا المسار لم يخل من المخاطر الكبيرة التي أثرت

¹ بن الدين محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-78.

سلباً على سلامة القطاع المالي والمصرفي في معظم دول العالم، والتي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية وتخفيف القيود على العمل المصرفي وعلى تحركات رؤوس الأموال كما أن عولمة وحرية إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ساعدت على سرعة إنتشار الأزمات المالية وإنتقالها عبر العالم، وعليه فإن إزالة القيود على رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى خارج البلد، وإلغاء سياسات التمويل ونظم التحكم على أسعار الفائدة قبل تهيئة اقتصادها ومؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة والتي تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب، إضافة إلى المخاطر المترتبة على تقلبات أسعار الصرف والتباين في أسعار الفائدة التي تعد من أهم أسباب حدوث الأزمات وعدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

✚ إستفحال الدين العام والخاص ولا سيما قصير الأجل:

حيث أنه في نظام الوساطة المالية القائم على أسعار الفائدة يعتمد المقترض على قوة الضمانات بدلاً من الاعتماد على قوة المشروع، كذلك فإن النظام الضريبي يشجع على استخدام الدين بدل المشاركة وذلك بإخضاع مدفوعات حصص الأرباح إلى الضريبة في الوقت الذي يعامل فيه الفوائد على أنها نفقات قابلة للتتيزيل بالإضافة إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات وتحرير أسعار الصرف الأجنبي قد أدت جميعها إلى سرعة إنتقال الأموال من بلد لآخر، وهذا ما زاد من حدة التقلبات في معدلات الفائدة، الأمر الذي أدخل بدوره قدراً كبيراً من عدم التأكد في أسواق الاستثمار، ودفع المقترضين والمقرضين بالطريقة نفسها من سوق الدين طويل الأجل إلى سوق الدين قصير الأجل ذي الرافعة العالية وقد كان لهذا أثر في زيادة عدم الاستقرار وهذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي في تقريره عام 1998 حول رأيه عن البلدان ذات المستويات العالية من الدين قصير الأجل التي يبدو أنها أكثر تعرضاً للصدمات الداخلية والخارجية ومن ثم للأزمات المالية.

ويمكن أن نقول أن ارتفاع الدين ولا سيما قصير الأجل يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار، لأن هناك علاقة بين سهولة توافر الإئتمان من جهة والاختلالات الاقتصادية و عدم الاستقرار المالي من جهة أخرى، فسهولة توافر الإئتمان تمكن القطاعين العام والخاص من العيش بأكثر من الوسائل، فإذا لم يستخدم الدين استخداماً إنتاجياً لم ترتفع القدرة على خدمة الدين، مما يؤدي إلى أزمات ديون، وكلما زاد الاعتماد على الدين قصير الأجل، زادت حدة الأزمات، ذلك لأن الدين قصير الأجل قابل للقلب بسهولة، لكن سداده صعب خاصة إذا جُمد مبلغه في إستثمارات طويلة الأجل، فكما يظهر هو أنه لا شيء من الخطأ أساساً في مبلغ معقول من الدين قصير الأجل، إلا أن الإفراط فيه يعني التحول إلى المضاربة في أسواق العملات الأجنبية، والأوراق المالية والسلع.

ومن الملاحظ في العقدين الماضيين النمو الرهيب للصفقات المضاربة، ونمو التعامل بالمشتقات المالية، وهذا ما أدى إلى توسع ضخم في نظام المدفوعات، الأمر الذي يؤدي إلى مشاكل كبيرة تنتشر بسرعة كبيرة عبر النظام المالي في حالة حدوث أزمة ما حيث تمارس أثر الدومينو على المؤسسات المالية.

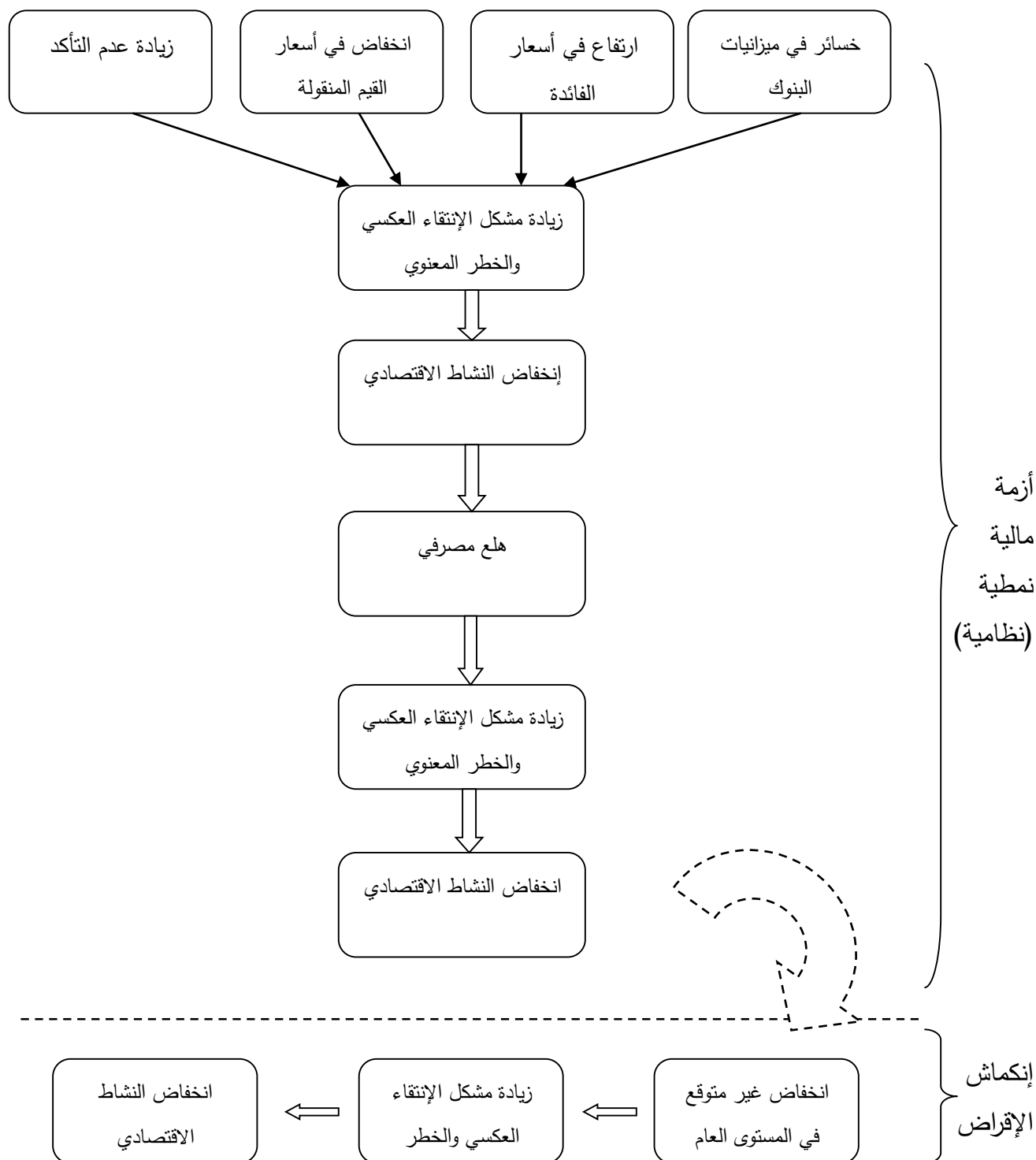
✚ الأزمات المالية:

يقصد بها التوقف الحاد والعميق في عمل الأسواق المالية وذلك عندما تصبح الأسواق غير قادرة على تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الاستثمار الإنتاجي وهذا يؤدي إلى تعثر النشاط الإنتاجي الحقيقي، ومن بين أهم عوامل حدوث الأزمات المالية نذكر:

- الارتفاع في أسعار الفائدة؛
- أثر أسعار الأصول المالية على ميزانية المؤسسات؛
- الإفلاس في القطاع البنكي باعتبار البنوك تلعب دور مهم جداً في مجال الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتمويل عمليات الاستثمار والاستهلاك لذا وجب عليها عدم التمادي في منح القروض دون النظر إلى رأس مالها؛
- الاختلال في ميزانية الدولة حيث لا يقتصر الإفلاس فقط على المؤسسات الاقتصادية والمالية، بل إن الدول هي الأخرى قد تعاني من الإفلاس كما حدث مع اليونان سنة 2010، بحيث تتعكس اختلالات ميزانية الدولة سلبيًا على كل مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي.
- ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى إنتشار الأزمة النظامية نجد:
- الترابط الوثيق بين مختلف المؤسسات والأسواق.
- ضخامة المؤسسات العاملة في الأسواق.
- الخصائص التي أصبحت تتميز بها أسواق رأس المال الحديثة.

وبناء على ما سبق يمكن أن نبرر مراحل حدوث أزمة مالية ومختلف آثارها في المخطط التالي:

الشكل رقم (09): مراحل حدوث الأزمة المالية وآثارها:



المصدر: بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة دالي براهيم -الجزائر -، الجزائر، 2010/2009، ص 77.

١ حالات الرواج المستندة للإستدانة:

هنا لا يهم الرواج الكبير في حد ذاته، ولكن المهم هو من يملك الأصول والمخاطرة، وكيف يتم تمويل هذا الرواج، وكيف يمكن أن يؤثر أي تعثر نهائي في المؤسسات المالية، حيث أن درجة الروافع أو الاستدانة المالية لتحقيق الفاعلية المرتبطة بتحقيق حالة ما من الرواج ودرجة إنخراط البنوك وغيرها من جهات الوساطة المالية هي التي تحدد مدى ضخامة تأثيرات الميزانية العمومية، والأخطار التي تهدد كمية وسائل الإئتمان في حالة التعثر.

وكما أوضحت لنا الأزمة المالية الراهنة، فإن حالات التعثر تكون أعلى كلفة بكثير عندما تكون المصارف متورطة في تمويل حالة الرواج وتكون الأسعار مدعومة من قبل مؤسسات عالية الاستدانة المالية لتحقيق الفاعلية، وذلك لأنه عندما تنكمش أسعار الأصول تتدهور الميزانيات العمومية للمقترضين وبالتالي ميزانيات المصارف تدهوراً حاداً (خاصة عندما تشيع عمليات عدم توافق أجال الإستحقاق)، مما يسفر عنه تجميد الإئتمان الذي قد يحدث تأثيراً شديداً على النشاط الاقتصادي، و خلال فترات الإنتعاش الاقتصادي، يؤدي ارتفاع قيم الضمان إلى تخفيف القيود على الإئتمان، و تسهم الزيادة الناجمة في الإئتمان بدورها في زيادة الارتفاع في أسعار الأصول، أما الاتجاه الحلزوني المعاكس فقد يؤدي إلى هبوط حاد؛ حيث أن انخفاض قيم الضمان، يمنع المقترضين من الحصول على الإئتمان مما يؤدي إلى زيادة خفض أسعار الأصول.

وعلى عكس ذلك تميل حالات الرواج المدعومة بإستدانة محدودة ومشاركة محدودة من جانب البنوك إلى الإنكماش دون إحداث تصدعات اقتصادية كبرى وخير مثال على ذلك هي فقاعة شركات الأنترنت عام 2001 التي تلاها ركود خفيف نسبياً حيث أن دور المصارف في ذلك الرواج كان ضعيفاً وكان للهبوط الحاد في أسعار الأسهم أثره على الثروة لكنه لم يسفر عن ذلك النوع من الصدى السلبي (الإنتقاء المطليبي) بين الميزانيات العمومية المتدهورة للمقترضين والمقرضين الذي ميز الأزمة الحالية، وقد وضع Olivier Blanchard هذه النقطة من بين أهم أربعة نقاط التي كانت أسباباً مبدئية في حدوث الأزمة الحالية والتي حصرها في:

- التهوين من قدر المخاطرة المتضمنة في الأصول المصدرة حديثاً.
- عدم شفافية الأوراق المالية المشتقة الواردة في الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية.
- الترابط بين المؤسسات المالية سواء داخل الدولة أو خارجها.
- الدرجة العالية من الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية للنظام المصرفي ككل.

¹ جيوفاني ديلا أريشيا، حالات رواج الأوراق المالية -ماهي أفضل الطرق لإدارتها؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 02، صندوق النقد الدولي، 2009، ص 34.

خلاصة الفصل:

نظراً لأهمية البالغة للاستقرار الاقتصادي أصبح لزاماً على مختلف الدول مهما كانت درجة تطورها البحث عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتحقيق كفاءة الاقتصاد من خلال تحقيق نمو الناتج الحقيقي والعمالة الكاملة واستقرار الأسعار إضافة إلى العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف وذلك من خلال إتباع مختلف السياسات المالية والنقدية والتنظيمية والرقابية والهيكلية الكفيلة بتحقيق ذلك.

كما تناولنا من خلال هذا الفصل إلى مختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتحليل تطورها حيث لاحظنا أن معدلات البطالة كانت معدلات مرتفعة خلال فترة الدراسة إلا أن الدولة الجزائرية استطاعت الحكم في هذه المعدلات وعملت على تخفيضها لتشهد أيضاً تراجع محسوساً وملحوظ بسبب مختلف برامج الإنعاش التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة، أما بالنسبة للنمو فلقد شهدت معدلاته تذبذباً خلال فترة الدراسة بسبب ارتفاع أسعار البترول تارة وانخفاضها تارة أخرى مع تحكم الدولة في هذه المعدلات تدريجياً باستخدام السياسات اللازمة لذلك مع تحقيق معدلات نمو معتبرة رغم الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي خاصة بعد أزمة 2008، أما بالنسبة لوضعية ميزان المدفوعات فقد عرفت اختلالاً بسبب ارتفاع حصيللة الواردات وانخفاض الصادرات خرج المحروقات مع ضعف الاستثمارات المباشرة مع الارتفاع التدريجي في سعر الصرف الذي أدى إلى تدهور قيمة العملة الوطنية.

وبالرغم من ذلك إلا أن هناك عدة عوامل تؤثر على الاستقرار الاقتصادي وتؤدي إلى عدم حدوثه كالتغيرات في المستوى العام للأسعار والتحرير المالي والدين العام إضافة إلى الأزمات المالية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية
لأثر التحويلات الاجتماعية
على الاستقرار الاقتصادي
في الجزائر خلال الفترة
الممتدة من 1993 إلى
2020

تمهيد:

قصد الوصول إلى الهدف المذكور سلفاً: تبين أثر الدعم الحكومي من خلال اعتماد التحويلات الاجتماعية على مختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2020، تم اعتماد مجموعة من أساليب القياس الكمية والتي عرفت تطورات كبيرة خلال القرن الماضي وذلك في مختلف فروع وألوان العلوم الاقتصادية، وتعتبر هذه الأساليب ذات فعالية كبيرة في تحديد وإبراز العلاقات بين مختلف المتغيرات، خاصة عند دراسة الظواهر على المستوى الكلي والتي تمتاز بالتشابكية والتعقيد فيما بينها.

وبالنظر لخصوصيات هذه الدراسة، والتي تركز على قياس تأثير التحويلات الاجتماعية كمتغير رئيسي لتفسير أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، تم تطبيق مناهج التحليل الحديث للسلاسل الزمنية المبني على نماذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ويرجع سبب استخدام هذه النماذج على وجه التحديد إلى توفر فرضياتها في بيانات كل نموذج من نماذج الدراسة.

وتأسيساً على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية، في المبحث الأول سيتم التطرق إلى أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، ويتناول المبحث الثاني دراسة إحصائية وصفية للبيانات المعتمدة في الدراسة من خلال تقديم المتغيرات المعتمدة في عملية النمذجة بالإضافة إلى مصادر البيانات كما يضم هذا المحور الإحصاءات الوصفية لهذه المتغيرات وعلاقة الارتباط بين هذه الأخيرة، في حين يتناول المبحث الثالث أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر، أما المبحث الأخير فيشمل أيضاً نموذج قياسي يقيس أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجي.

✚ المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع

؛ARDL

✚ المبحث الثاني: دراسة إحصائية وصفية للبيانات المعتمدة في الدراسة؛

✚ المبحث الثالث: أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر؛

✚ المبحث الرابع: أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجي في الجزائر.

المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL:
في الدراسات التجريبية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، لا بد من إتباع الخطوات التالية:

1- اختبارات جذر الوحدة،

2 - اختبار التكامل المشترك، واختبار حدود ARDL للتكامل المشترك،

3-تقدير العلاقة قصيرة وطويلة المدى،

4 - اختبار السببية جرانجر .

المطلب الأول: ماهية السلسلة الزمنية:

الفرع 01/ تعريف السلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيباً تصاعدياً.

عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ، لا بد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع ويشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة وتجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تُعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.

الفرع 02/ أنواع السلسل الزمنية (السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة):

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولاً من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series، وسلاسل زمنية غير مستقرة Non stationary Time Series أي ذات اتجاه؛ حيث يمكن القول عن سلسلة زمنية بأنها مستقرة بشكل تام، إذا توفرت الشروط التالية:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu \quad \checkmark \text{تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:}$$

✓ ثبات التباين عبر الزمن:

$$< \infty, \forall t \text{ var}(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = \text{var}(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2$$

✓ أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغيرات، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \text{cov}(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ إلى استخدام مقاييس إحصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة.

إذا نقوم أولاً بالتحليل التقليدي للسلاسل (المنحنى البياني)، وبعدها دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

المطلب الثاني: عرض نظري لطريقة التكامل المتزامن:

الفرع 01:/ اختبارات الجذور الأحادية:

توجد عدة طرق مختلفة لاختبار جذور الوحدة أهمها:

- * - (Dickey-Fuller2 (DF(1979،Augmented Dickey-Fuller3 (ADF(1981 ،1988
- * -Philip-Perron4 (PP(،Zivot and Andrew5 (ZA(1992 ،Kwiatkowski-Phillips-(
- * -Dickey-Fuller Generalized Least Squares7 test (DF-،Schmidt-Shin6 (KPSS) 1992

قبل دراسة أي نموذج قياسي أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل (علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير.

عند التعامل مع النماذج التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية، يصبح من الضروري التحقق من خصائص البيانات مسبقاً وذلك لثلاثة أسباب على الأقل:

أولاً، قد يؤدي تحليل الانحدار الذي يتضمن سلاسل زمنية غير ساكنة إلى ظاهرة الانحدار الزائف¹ بعبارة أخرى، في حال عدم استقرار السلاسل الزمنية، فإن النتائج المحصل عليها من تقدير إنحدارات من هذا النوع تعتبر زائفة تماماً.²

ثانياً، يؤثر سكون السلسلة بشدة على سلوكها وخصائصها، وذلك بالنظر إلى تأثير الصدمات -والتي يعبر عنها بقيمة الخطأ- التي يتعرض لها النظام ففي حالة السلاسل الساكنة، تتلاشى الصدمات على النظام تدريجياً عبر الزمن، أما بالنسبة للبيانات غير المستقرة، يكون تأثير الصدمات دوماً لانهائياً.³

ثالثاً، أما إذا كانت السلسلة الزمنية غير ساكنة، فتتخصص دراسة سلوكها خلال فترة الدراسة فقط فبيانات السلاسل الزمنية ستكون خاصة بالمدة الزمنية المراد دراستها وبالتالي لا يمكن تعميم النتائج المتحصل عليها على فترات زمنية أخرى.⁴

¹ Gujarati, D. (2011). Econometrics by Example, 1st Edition, London: Palgrave Macmillan, p207.

² Granger, C., & Newbold, P. (1974). Spurious Regression in Econometrics. Journal of Econometrics, 2(2), pp. 111-120.

³ Brooks, C. (2008). Introductory Econometrics for Finance. 2nd Edition. Cambridge University Press. p319

⁴ Gujarati, D. (2011). Econometrics by Example, 1st Edition, London: Palgrave Macmillan. p207.

1.1. اختبارات ديكي فولر (Dickey Fuller) :

نفترض نموذج من الشكل $AR(1)$ لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم (ϕ) :

$|\phi| < 1$: السلسلة X_t مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.

$\phi = 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، والملاحظات الحالية نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

$|\phi| > 1$: السلسلة X_t غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع (t) والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

وعليه فاختبار ديكي وفولر البسيط (DF) يقترح اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر،

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

هذا الاختبار غير صالح إلا في حالة نموذج من الشكل $AR(1)$.

1.2. اختبار ديكي فولر الموسع (المطور) (ADF) :

ليكن لدينا النموذج من الشكل $AR(p)$: حيث:

$$A_m(B)U_T = \varepsilon_t ; \varepsilon_t \rightarrow N(0, \delta_\varepsilon^2)$$

فإذا كان (ϕ) يمثل أكبر جذر لكثير الحدود $A(B)$ فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1 - \phi B)(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \dots - \alpha_{\phi-1} B^{\phi-1})$$

وبعد القيام بعمليات حسابية نجد:

$$\Delta X_T = \phi X_{T-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

وبإدخال الثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة نحصل على النماذج التالية وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$\Delta X_T = \phi X_{T-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

الشكل الأول:

$$\Delta X_T = C + \phi X_{T-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

الشكل الثاني:

$$\Delta X_T = C + BT + \varphi X_{T-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

الشكل الثالث:

3.1. تطبيق اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات النموذج:

دراسة استقرارية السلاسل نستعمل اختبار الجذر الأحادي لـ: *Dicky-Fuller*. ولكن قبل تطبيق اختبار *Dicky-Fuller* لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام في السلسلة، ولإيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية: ملاحظة المنحنى البياني للسلسلة المدروسة لتحديد مركبة الاتجاه العام.

نقوم بملاحظة الـ *Correlogram* للسلسلة المدروسة وذلك بتحديد الأعمدة (Le pics) الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي الجزئية (FPAC) حيث أنه:

*-إذا كان: $P=0$ (أي لا يوجد أي تأخير له دلالة إحصائية) نستعمل اختبار *Dicky-Fuller* البسيط،
*-إذا كان $p \geq 1$ نستعمل اختبار *Dicky-Fuller* المساعد (أي يوجد على الأقل تأخير له دلالة إحصائية).
القيام بأخذ أقل قيمة لمعياري (Schwarz و AkAICe) لتحديد معامل التأخير (p) واستعماله في النموذج الثالث لمعرفة مدى مدلولية القيمة الإحصائية لمركبة الاتجاه العام وتحديد نوع السلسلة (DS أو TS) بحيث:

-إذا كانت: قيمة احتمال مركبة الاتجاه العام أكبر من 0.05 فالنموذج من نوع DS .

-إذا كانت: قيمة احتمال مركبة الاتجاه العام أصغر من 0.05 فالنموذج من نوع TS .

الفرع 02/: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ:

لقد ظهرت تقنية التكامل المتزامن أو المشترك (Cointegration) في أواسط الثمانينات وهذا من طرف (Granger) سنة 1983 ثم (Granger و Engle) سنة 1987، وأعتبره العديد من الاقتصاديين كمفهوم جديد، وله أهمية كبرى في مجال القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية؛¹ حيث أرتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية، وهي عبارة عن عملية دمج ما بين تقنية بوكس-جينكينز والتقارب الديناميكي لنماذج تصحيح الخطأ.

كما أن وجود التكامل المتزامن مرتبط باختبارات الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل الأحادية، وبالتالي التأكد من وجود تكامل متزامن أي التقارب بين مسارات السلاسل الزمنية.

1.2. مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين:

تحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين متغيرتين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

¹ -Bourbonnai.Régis, "Econométrie", 5eme édition, page281 .

2.2. خصائص حول رتبة التكامل:

تكون السلسلة متكاملة من الرتبة " d " ونكتب : $X_t \rightarrow I(d)$ وبعد ذلك إذا تطلب إجراء الفروقات " d " على هذه السلسلة من جديد و ذلك لجعلها تستقر

- لنكن لدينا سلسلة مستقرة X_{1t} و X_{2t} سلسلة متكاملة من الرتبة: "d=1"

$$\left. \begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(0) \\ x_{2t} \rightarrow I(1) \end{array} \right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(1)$$

حيث:

السلسلة $(y = x_{1t} + x_{2t})$ غير مستقرة لأن مجموع سلسلتين إحداها غير مستقرة .

- لنكن X_{1t} و X_{2t} سلسلتين مكاملتين من الرتبة " d " :

$$\left. \begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(d) \\ x_{2t} \rightarrow I(d) \end{array} \right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(?)$$

والتوفيقية الخطية :

$$\alpha x_{1t} + \beta x_{2t} \rightarrow I(?)$$

في الواقع إن الإجابة على هذا الإشكال مرتبط بالمعاملين α و β :

فإذا كانا هذين المعاملين من إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وفي هذه السلسلة الناتجة تؤول إلى $I(0)$ و في الحالة العكسية تؤول إلى $I(d)$.
* حالة أخرى:

$$\left. \begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(d) \\ x_{2t} \rightarrow I(d') \end{array} \right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(?)$$

- من المؤكد أنه غير ممكن جمع سلسلتين ذات مرتبتين مختلفتين.

3.2. شروط التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتين X_t و Y_t مكاملتين إذا تحقق الشرطان التاليان:

1. إذا خضعا إلى اتجاه عشوائي له نفس رتبة الفرق " d " .
2. التوفيق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل، وليكن :

$$\left. \begin{array}{l} x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(d) \end{array} \right\}$$

حيث: $\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d - b)$ مع: $d \geq b \geq 0$

$$x_t \rightarrow CI(d, b)$$

ونكتب:

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع الإدماج (vecteur de cointegration).

4.2. نموذج تصحيح الخطأ¹ (ECM):

$$B = \frac{\alpha_1}{\alpha_2} \quad (\text{حيث: } [B, -1] \text{ و } x_t, y_t \rightarrow CI(1,1))$$

وهو شعاع الاندماج، في هذا النوع من التعيين، مجرد كون السلاسل مدمجة وغير مستقرة يخلق مشكل في التقدير والجودة الإحصائية للنموذج (R^2 كبيرة ومعاملات النموذج ذات مدلوليه)، حيث تتطلب استقرارية.

السلاسل في انحدار مباشر لـ: y_t على x_t ، و هذا عندما يكون: $x_t, y_t \rightarrow CI(1,1)$

حيث يكون إستعمال هذا النموذج لأهداف تنبؤية غير صالح وغير مجد، لأن العلاقة المفسرة لإنحدار y_t على x_t غير حقيقية وهذا لأنها علاقة بين اتجاهين ذو مركبتا الاتجاه (Deux tendances).

إذا نجد إن المشكل يكون في إستخراج علاقة موحدة للتكامل (الاتجاه الموحد)، ومن جهة أخرى البحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات، والهدف من النموذج (ECM)، هذا النموذج هو في نفس الوقت نموذج

ساكن (statique) أي بمعنى $(B_1 \Delta x_t)$ ونموذج ديناميكي $(B_2 (y_{t-1} - Bx_{t-1}))$ وهكذا يمكن كتابة العلاقة:

$$\Delta y_t = B_1 \Delta x_t + B_2 (y_{t-1} - Bx_{t-1})$$

$I(0) \quad I(0) \quad I(0)$

من خلال علاقة المدى الطويل، النموذج (ECM) يسمح بدمج تغيرات (تقلبات) في المدى القصير،

المعامل β_2 (الذي يجب إن يكون سالبا) والذي يعبر عن قوة الحشد (force de rappel) وهذا نحو التوازن في المدى الطويل .

• التكامل بين متغيرين²: وفي هذه المرحلة نتعرض إلى خوارزمية "Engel et Granger" ويكون هذا على

مرحلتين:

المرحلة الأولى: اختبار رتبة الفروقات للمتغيرات:

الشرط الأساسي للتكامل هو أن تكون لهذه السلاسل نفس رتبة الفرق أي (رتبة التكامل)، أما إذا لم تكن لهما نفس رتبة الفرق فإنه لا يمكن أن يكون هناك تكامل مشترك، وهكذا يجب إذا تحديد بدقة نوع الاتجاه العام سواء كان تحديدي أو عشوائي، ثم بعد ذلك تحديد رتبة الفرق وهذا لكل متغير (ويكون ذلك بتطبيق اختبارات الجذر الأحادي (ADF) ومنه يكون لدينا:

$$\left. \begin{array}{l} x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(d) \end{array} \right\}$$

¹Sandrine Lardic, Valérie Mignon, Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières, ECONOMICA 2002, p, 214.

²Sandrine Lardic, Valérie Mignon, Econométrie des series temporelles macroeconomiques et financieres, ECONOMICA 2002, p, 220-221.

المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى الطويل:

وهنا تكون هذه العلاقة عندما يتحقق الشرط الضروري وهو أن السلاسل الزمنية تكون لها نفس الفروق، ونقوم بتقدير علاقة المدى الطويل بين المتغيرات بواسطة طريقة المربعات الصغرى MCO :

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + \varepsilon_t$$

حتى تكون علاقة التكامل المشترك صحيحة، فإنه يجب أن يكون باقي هذا النموذج الإنحداري مستقراً.

$$e_t = Y_t - \hat{Y}_t = Y_t - (\hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_t)$$

إذن استقرار الباقي يكون التحقق منه بواسطة اختبارات DF و ADF وعند هذه الحالة يمكننا تقدير النموذج تصحيح الخطأ (ECM).

5.2. تقدير نموذج (ECM):

وهنا إذا كان لدينا سلاسل غير مستقرة ومكاملة، يجب أن نقوم بعملية التقدير لعلاقاتها وذلك من خلال النموذج (ECM)، حيث قام كل من أنجل وجرانجر (1987) بالتحقق من أن كل السلاسل المكاملة يمكن تمثيلها بواسطة نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

وفيما يلي نقوم بعرض كل من التقنيتين الأكثر سهولة والأكثر ملائمة لتقدير النموذج (ECM): تقدير النموذج (ECM) في مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير النموذج بواسطة طريقة MCO على المدى الطويل:

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\beta} x_t + e_t$$

المرحلة الثانية: نقوم في هذه المرحلة بتقدير علاقة النموذج الديناميكي أي (قصير المدى) وهذا بواسطة طريقة MCO:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t$$

ولدينا المعامل α_2 قوة الحشد (force de rappel) يجب أن يكون سالباً أما إذا كان العكس فإننا نرفض وجود نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

التقدير بواسطة MCO في مرحلة واحدة:

حيث نقوم بتقدير النموذج التالي بواسطة MCO:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 Y_{t-1} - \alpha_2 \beta x_{t-1} + \alpha_0 + U_t$$

ويكون ذلك عن طريق التعويض في النموذج التالي: θ_{t-1} بـ:

$$e_{t-1} = Y_{t-1} - \hat{\alpha} - \hat{\beta} x_{t-1}$$

وبالتالي يكون تقدير مختلف الثوابت في مرحلة واحدة، والعامل α_2 يجب أن يكون سالباً لنفس الأسباب السابقة.

الفرع 03/: طريقة المعقولة العظمى لجوهانسن¹ (Johanson):

لقد أعتمد (Johansen 1988,1989) في دراسة الاندماج المشترك² للسلاسل الزمنية على شعاع الانحدار الذاتي (VAR) إن استعمال شعاع الانحدار الذاتي في دراسة الاندماج المشترك يعطي بعد جديد لهذا الموضوع ويسمح للتحليل أن يكون أوسع من استعمال الطرق السابقة الذكر وإن كان أكثر تعقيداً. عكس الطريقة السابقة، فإن طريقة المعقولة العظمى لجوهانسن تسمح بتقدير النماذج الآنية، وفي بعض الأحيان يكون هناك أكثر من شعاع تكامل متزامن، وتصبح طريقة أنجل وجرانجر غير مجدية لأن مقدرات المربعات الصغرى لا تكون متسقة، لهذا يجب اللجوء إلى تمثيل شعاعي لشكل تصحيح الخطأ (VECM)³ ويتم تقديره باستعمال طريقة المعقولة العظمى لجوهانسن، التي تعتمد باختصار على ما يلي:

يعتبر جوهانسن شعاع X_t يحتوي على k متغيرة متكاملة من نفس الدرجة الأولى، ويتم اختبار وجود تكامل متزامن بين التغيرات بعد تقدير المعادلة:

$$\Delta X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + \dots + A_{p-1} \Delta X_{t-1-p+1} + A_p \Delta X_{t-p} + \varepsilon_t \dots (1-3)$$

$$A_p = \sum_{i=1}^p A_i - I \quad \text{بحيث:}$$

ولكي يكون هناك توازن في المعادلة يجب أن تكون:

$A_p X_{t-p}$ متكاملة من نفس الدرجة $I(0)$ ذلك لأن كل الحدود الأخرى للمعادلة متكاملة من الدرجة صفر، ويمكن وضع A_0 على الشكل التالي: $A_0 = B(a)'$ فتصبح المعادلة كما يلي:

$$\Delta X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + \dots + A_{p-1} \Delta X_{t-1-p+1} - B(a)' X_{t-p} + \varepsilon_t \dots (2-3)$$

ويقترح جوهانسن تقدير هذه المعادلة باستعمال المعقولة العظمى للحصول على مصفوفة أشعة التكامل المتزامن α .

○ إذا كانت رتبة A_0 تساوي الصفر، لا يمكن تطبيق تصحيح الخطأ، أما إذا كانت الرتبة تساوي K فإن كل المتغيرات مستقر ($I(0)$) وليس هناك مشكل تكامل متزامن.

○ إذا كانت $1 \leq r \leq (k-1)$ هناك r علاقة تكامل متزامن، و لهذا يجب اللجوء إلى شكل تصحيح الخطأ.

ولمعرفة عدد علاقات التكامل المتزامن، يقترح جوهانسن (1988) حساب الإحصاء التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \dots (3-3)$$

بحيث: n عدد المشاهدات، λ_i القيم الذاتية للمصفوفة A_0 ، K عدد المتغيرات، r رتبة المصفوفة.

¹Sandrine Lardic, Valérie Mignon, Econométrie des series temporelles macroeconomiques et financieres, ECONOMICA 2002, p, 232.

²-مصطلح الاندماج المشترك يقصد بها التكامل المتزامن للسلاسل الزمنية. (Cointegration).

³Vector Error Correction Model.

وهذه الإحصاءة تتبع توزيعاً احتمالياً يشبهه (khi-deux) مجدولة سنة 1990 ويتم القرار كآلاتي:

$$H_0 : r = q$$

$$H_1 : r \neq q \quad q = 0.1.2.... \quad \text{حيث}$$

نرفض H_0 إذا كانت χ^2_{Trace} أكبر من المجدولة وننتقل إلى $(q+1)$ وإذا كانت الرتبة $k=r$ فإن كل المتغيرات $I(0)$ ولا يوجد تكامل متزامن.

المبحث الثاني: دراسة إحصائية وصفية للبيانات المعتمدة في الدراسة:

نهدف من خلال هذا المبحث إلى توضيح مختلف الخصائص الإحصائية للبيانات المدرجة في الدراسة، وقبل ذلك سيتم توضيح الطريقة المتبعة في تقسيم نماذج الدراسة بناءً على كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي سواءً الداخلي أو الخارجي في الجزائر تقديم تعريف موجز لكل متغير من متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: المنهجية المعتمدة في الدراسة:

تم الاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، والتي توفر إمكانية تتبع وتحليل أثر في حجم التحويلات.

ونظراً لشمولية الدراسة لعدد كبير من المتغيرات التابعة (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي) تم تقدير مجموعة من النماذج القياسية يقيس كل نموذج أثر التحويلات الاجتماعية على كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري بشكل منفصل كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تقسيم نماذج الدراسة تبعاً لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار	النموذج	الوصف	النموذج القياسي
الداخلي	الأول	أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (93 - 2020)	ARDL
	الثاني	أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم في الجزائر للفترة (93 - 2020)	ARDL
	الثالث	أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر (93-2020)	ARDL
الخارجي	الرابع	أثر التحويلات الاجتماعية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (93 - 2020)	ARDL
	الخامس	أثر التحويلات الاجتماعية على أسعار الصرف في الجزائر للفترة (93 - 2020)	ARDL

المصدر: من إعداد الباحثة

أولاً: متغيرات الدراسة:

المتغيرات المعتمدة في الدراسة تم تحديدها أساساً بناءً على الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع البحث، بالإضافة إلى معيار مدى توفر البيانات خلال الفترة (1993-2020)، ويمكن تعريف كل متغير مدرج في النموذج القياسي المعتمد في الدراسة على النحو التالي:

01/: المتغيرات التابعة: وتتمثل في مؤشرات الاستقرار الاقتصادية الرئيسية وهي كالتالي:

- مؤشرات الاستقرار الداخلي: تتمثل في:

➤ النمو الاقتصادي الذي نعبر بواسطة نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) (GDPG)؛

➤ التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون:

حيث يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.¹

➤ البطالة (% سنويا) (EUNM)

• مؤشرات الاستقرار الخارجي: والتي تشمل:

➤ سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) (ER):

حيث يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً، ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

➤ ميزان المدفوعات:

رصيد الحساب الجاري هو عبارة عن مجموع صاف صادرات السلع، والخدمات، وصافي الدخل، وصافي التحويلات الجارية.²

02/: المتغيرات المستقلة:

➤ حجم التحويلات الاجتماعية (TRNSF):

يشير إلى المبالغ المالية أو الأصول التي يتم تحويلها من الحكومة أو المؤسسات الاجتماعية إلى فئات معينة من السكان بهدف تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: مصدر بيانات الدراسة:

وفيما يخص الوحدات الخاصة بمتغيرات ومصادر البيانات فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:
الجدول رقم (08): متغيرات الدراسة ووحدات قياسها:

اسم المتغير	نوع المتغير	المتغير	الوحدة	مصدر البيانات
النمو الاقتصادي	تابع	GDP	دولار امريكي	البنك الدولي
البطالة		EUNM	نسبة	البنك الدولي
التضخم		INF	نسبة	البنك الدولي
سعر الصرف		ER	دولار امريكي	البنك الدولي
ميزان المدفوعات		BP	مليار دولار أمريكي	البنك الدولي
التحويلات الاجتماعية	مستقل	TRNSF	مليار دينار جزائري	وزارة المالية

المصدر: من إعداد الباحثة

¹ قاعدة بيانات البنك الدولي <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do> ، تاريخ الاطلاع: 2023/02/14.

² قاعدة بيانات البنك الدولي <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do> ، تاريخ الاطلاع: 2023/02/14.

تجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على الهيئات والمصادر الدولية لأغلب المتغيرات المدرجة في نماذج الدراسة نتيجة لتضارب الإحصائيات الصادرة من الهيئات المحلية كالبنك المركزي الجزائري والديوان الوطني للإحصائيات، باستثناء اعتماد تقارير وزارة المالية للحصول على البيانات الخاصة بالتحويلات الاجتماعية لعدم توفرها إلا من خلال هذا المصدر.

المطلب الثاني: النماذج القياسية الملائمة للدراسة:

وبعد الإطلاع على الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة، تم توصيف مجموعة من النماذج القياسية التي تتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الجزائري؛ حيث تم الاعتماد على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي (النمو الاقتصادي، معدل التضخم والبطالة) ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية (رصيد ميزان المدفوعات، سعر الصرف) كمتغيرات تابعة، ويفسرها كل من حجم التحويلات الاجتماعية كمتغير مستقل رئيسي مع اعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بامتياز ومن بين أقل الاقتصاديات تنوعاً في العالم، حيث تمثل العائدات النفطية أهم موارد ميزانية الدولة، وتم إختيار المتغيرات بدقة تبعا لطبيعة الموضوع وخصوصيات الاقتصادي الجزائري، وبشكل عام يمكن توصيف نماذج الدراسة على النحو التالي:

❖ النموذج الأول: تأثير حجم التحويلات الاجتماعية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

إن القيم الموجبة والسالبة في حجم التحويلات الاجتماعية في الأجل القصير وعليه يمكن كتابة الصيغ الرياضية لهذه النماذج كالتالي:

$$GDPG = f(X^K)$$

حيث تعبر X^K عن المتغيرات المستقلة:

$$X^K = (TRNSF)$$

$$d(GDPG_t) = \alpha + \rho GDPG_{t-1} + (\beta_1 TRNSF_{t-1}) + \sum_{j=0}^{q_1} (\pi_n * \Delta TRNSF_{t-j}) + \mu_t$$

حيث:

- (α) يمثل القاطع أو ثابت التقدير،
- (ρ) معامل تصحيح الخطأ،
- $(\beta_1 TRNSF_{t-1})$ قيم حجم التحويلات الاجتماعية في الأجل الطويل،
- $(j; 1 \dots n)$ درجة تأخير النموذج،
- $(t : 1 \dots T)$ يمثل الزمن،
- μ_t تمثل حد الخطأ العشوائي والذي يعتبر تشويشاً أيضاً.

❖ النموذج الثاني: تأثير حجم التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم في الجزائر:

حيث يمكن كتابة الصيغة الرياضية على النحو:

$$INF = f(X^K)$$

حيث يعبر X^K عن المتغيرات المستقلة:

$$X^K = (TRNSF)$$

ومنه فإن:

$$d(INF_t) = \alpha + \rho INF_{t-1} + (\beta_1 TRNSF_{t-1}) + \sum_{t=0}^{q1} (\pi_n * \Delta TRNSF_{t-j}) + \mu_t$$

حيث:

- (α) يمثل القاطع أو ثابت التقدير،
 - (ρ) معامل تصحيح الخطأ،
 - $(\beta_1 TRNSF_{t-1})$ قيم حجم التحويلات الاجتماعية في الأجل الطويل،
 - $(j; 1 \dots n)$ درجة تأخير النموذج،
 - $(t : 1 \dots T)$ يمثل الزمن،
 - μ_t تمثل حد الخطأ العشوائي والذي يعتبر تشويشاً أيضاً.
- ❖ النموذج الثالث: تأثير حجم التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر:

حيث يمكن كتابة الصيغة الرياضية على النحو:

$$EUNM = f(X^K)$$

حيث يعبر X^K عن المتغيرات المستقلة:

$$X^K = (TRNSF)$$

$$d(EUNM_t) = \alpha + \rho EUNM_{t-1} + (\beta_1 TRNSF_{t-1}) + \sum_{t=0}^{q1} (\pi_n * \Delta TRNSF_{t-j}) + \mu_t$$

حيث:

- (α) يمثل القاطع أو ثابت التقدير،
 - (ρ) معامل تصحيح الخطأ،
 - $(\beta_1 TRNSF_{t-1})$ قيم حجم التحويلات الاجتماعية في الأجل الطويل،
 - $(j; 1 \dots n)$ درجة تأخير النموذج،
 - $(t : 1 \dots T)$ يمثل الزمن،
 - μ_t تمثل حد الخطأ العشوائي والذي يعتبر تشويشاً أيضاً.
- ❖ النموذج الرابع: تأثير حجم التحويلات الاجتماعية على رصيد ميزان المدفوعات للاقتصاد الجزائري:

حيث يمكن كتابة الصيغة الرياضية كما يلي:

$$BP = f(X^K)$$

حيث يعبر X^K عن المتغيرات المستقلة:

$$X^K = (TRNSF)$$

ومنه:

$$d(BP_t) = \alpha + \rho BP_{t-1} + (\beta_1 TRNSF_{t-1}) + \sum_{t=0}^{q1} (\pi_n * \Delta TRNSF_{t-j}) + \mu_t$$

حيث:

- (α) يمثل القاطع أو ثابت التقدير،
- (ρ) معامل تصحيح الخطأ،
- $(\beta_1 TRNSF_{t-1})$ قيم حجم التحويلات الاجتماعية في الأجل الطويل،
- $(j; 1..... n)$ درجة تأخير النموذج،
- $(t : 1...T)$ يمثل الزمن،
- μ_t تمثل حد الخطأ العشوائي والذي يعتبر تشويشا أيضا.

❖ النموذج الخامس: تأثير حجم التحويلات الاجتماعية على سعر الصرف للاقتصاد الجزائري:

ويمكن كتابة الصيغة الرياضية كما يلي:

$$ER = f(X^K)$$

حيث يعبر X^K عن المتغيرات المستقلة:

$$X^K = (TRNSF)$$

ومنه:

$$d(ER_t) = \alpha + \rho ER_{t-1} + (\beta_1 TRNSF_{t-1}) + \sum_{j=0}^{q1} (\pi_n * \Delta TRNSF_{t-j}) + \mu_t$$

حيث:

- (α) يمثل القاطع أو ثابت التقدير،
- (ρ) معامل تصحيح الخطأ،
- $(\beta_1 TRNSF_{t-1})$ قيم حجم التحويلات الاجتماعية في الأجل الطويل،
- $(j; 1..... n)$ درجة تأخير النموذج،
- $(t : 1...T)$ يمثل الزمن،
- μ_t تمثل حد الخطأ العشوائي والذي يعتبر تشويشا أيضا.

المطلب الثالث: دراسة إحصائية وصفية لبيانات متغيرات الدراسة:

الفرع 01/: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة، تم حساب مجموعة من إحصاءات الوصفية، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

PIB	INF	EUNM	ER	BP	TRNSF	
1.18E+11	6.873812	17.77436	76.66188	1.455866	937.4081	Mean
1.26E+11	4.269472	13.03000	73.83114	0.644983	652.4700	Median
2.14E+11	29.77963	31.84000	126.7768	36.99000	2065.074	Maximum
4.18E+10	0.339163	9.820000	23.34541	-27.53700	89.94000	Minimum
6.18E+10	7.771970	8.170613	24.15560	15.70211	713.7467	Std. Dev.
0.091767	2.076988	0.416516	0.220458	0.103365	0.241388	Skewness
1.465949	6.080501	1.395604	3.083065	2.782544	1.353395	Kurtosis
2.784830	31.20250	3.812698	0.234857	0.105029	3.435111	Jarque-Bera
0.248475	0.000000	0.148622	0.889204	0.948841	0.179504	Probability
3.29E+12	192.4667	497.6820	2146.533	40.76426	26247.43	Sum
1.03E+23	1630.895	1802.491	15754.31	6657.020	13754726	Sum Sq. Dev.
28	28	28	28	28	28	Observations

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

باستقراء أرقام الجدول أعلاه يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

بلغ الوسط الحسابي لحجم التحويلات الاجتماعية (937.4081 مليار دينار جزائري) خلال فترة الدراسة والذي يمثل ما نسبته 9.51% من إجمالي الناتج المحلي حيث تعتبر النسبة مرتفعة إلى حد ما تعكس السياسات الحكومية فيما يتعلق بالأمن والسلم الاجتماعي.

أما بالنسبة للأوساط الحسابية للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم فقد بلغت على الترتيب (117552737046.08 دولار، 6.87%)، وفيما يخص أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي فقد بلغت (76.66 دولار)، أما المتوسط الحسابي لرصيد ميزان المدفوعات فقط سجل قيمة موجبة قدرها 1.455866.

حيث أنه خلال سنة 2011 تم تسجيل أعلى قيمة في حجم التحويلات الاجتماعية (2065.0 مليار دينار جزائري) أين عرفت تلك الفترة ارتفاع أسعار البترول وفي المقابل فإن أدنى قيمة سجلت في حجم التحويلات الاجتماعية قدرت بـ (89.94 مليار دينار) وذلك خلال سنة 1993.

أما معدلات التضخم فسجلت أعلى قيمة (29.77%) وذلك سنة 1995 في حين بلغت أدنى قيمة لهذا المتغير (0.30%) ذلك خلال سنة 2000.

وفيما يخص رصيد ميزان المدفوعات لقد بلغ ذروته والمقدر بـ (36.9900 مليار دولار) وفي المقابل فإن أدنى قيمة لرصيد ميزان المدفوعات بلغت (27.53700 - مليار دولار) وذلك خلال سنة 2015. وبالنسبة لسعر صرف دينار جزائري مقابل الدولار الأمريكي لقد سجلت أدنى قيمة للعملة المحلية (126.77 دينار جزائري) سنة 2020، والقيمة لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي قدرت بـ (23.34 دينار جزائري) خلال سنة 1993.

وفيما يخص قيم الانحراف المعيارية فهي تظهر منخفضة ومتقاربة بالنسبة لغالبية المتغيرات المدرجة في الدراسة وبالتالي فإن هذه الأخيرة لم تعرف تشتتاً كبيراً خلال فترة الدراسة، باستثناء أن قيمة الانحراف المعياري لكل من أسعار الصرف وحجم التحويلات الاجتماعية تظهر مرتفعة مقارنة ببقية المتغيرات، والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف الوحدات حيث أن أسعار الصرف محسوبة بالدينار الجزائري في حين أن حجم التحويلات الاجتماعية محسوبة بالمليار دينار جزائري، وهذا الأخير عرف قيمة للانحراف المعياري بلغت (713.74) وهي جد مرتفعة مقارنة بالانحرافات المعيارية لبقية المتغيرات وبالتالي يتم قسمة هذا المتغير على إجمالي الناتج المحلي بما يضمن تأثير التضخم عن هذا المتغير التخلص من مشكلة ارتفاع قيمة الانحراف المعيارية والتي يمكن أن تؤثر على نتائج التقدير بشكل سلبي من خلال تأثير على معنويات المعلومات.

كما يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن غالبية متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي والذي يعتبر مؤشراً أولياً حول الوصول إلى نتائج تقدير مقبولة من الناحيتين الإحصائية والقياسية.

الفرع 02/: معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة:

لوضع تصور مبدئي حول العلاقة بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمتغيرات المفسرة تم إعداد مصفوفة الارتباطات بين هذه الأخيرة كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (10): معاملات الارتباط بين كل متغيرات الدراسة:

Covariance Analysis: Ordinary						
Date: 02/01/24 Time: 10:46						
Sample: 1 28						
Included observations: 28						
Correlation Probability	TRNSF	BP	ER	EUNM	INF	PIB
TRNSF	1.000000 ----					
BP	-0.298036 0.1235	1.000000 ----				
ER	0.741539 0.0000	-0.483848 0.0091	1.000000 ----			
EUNM	-0.874896 0.0000	0.018647 0.9250	-0.616590 0.0005	1.000000 ----		
INF	-0.376732 0.0481	-0.146950 0.4555	-0.599480 0.0007	0.477318 0.0102	1.000000 ----	
PIB	0.933285 0.0000	-0.049092 0.8041	0.586046 0.0010	-0.935798 0.0000	-0.402191 0.0339	1.000000 ----

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews10).

من الواضح من خلال الجدول السابق أن علاقة الارتباط جد قوية بين كل من التحويلات الاجتماعية وسعر الصرف إلى أن اقتربت أو تجاوزت معدلات الارتباط (50%)؛ حيث أن الارتباط بين سعر الصرف وحجم التحويلات الاجتماعية إيجابي بلغ (0.74)، في المقابل فإن الارتباط بين رصيد ميزان المدفوعات وحجم التحويلات ارتباط سالب وضعيف بلغ (-0.29)، وبالنسبة للمؤشرات الداخلية فقد كان الارتباط بينها وبين حجم التحويلات سالباً ما عدا معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم التحويلات الاجتماعية قدر ب: (0.93) وبين هذا الأخير ومعدل التضخم بلغ (-0.37) وبين البطالة والتحويلات الاجتماعية (-0.87).

المطلب الرابع: دراسة استقرارية المتغيرات:

كما تمت الإشارة مسبقاً حول الأهمية البالغة التي تعني بها استقرارية السلاسل الزمنية في تحديد المنهجية أو النموذج القياسي الذي يمكن من خلاله قياس الأثر ودراسة العلاقات المتشابكة بين متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام فعلى سبيل المثال نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL) كحالة خاصة منها نفترض أن السلاسل الزمنية لمتغيرات أي نموذج تكون مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول، ووجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية يعني إلغاء إمكانية استخدام هذا النموذج في التقدير وفق منهجيته. وبالتالي فاختبارات الاستقرارية تعتبر من أبرز الأدوات المستخدمة في تشخيص المنهجية القياسية التي تتوافق وخصائص بيانات كل نموذج بشكل عام وتمتاز أي سلسلة زمنية بخاصية الاستقرار في حالة عدم احتواءها على جذر أحادي (UNIT ROOT) ومن أبرز الاختبارات الشائعة الاستخدام في الأدبيات التطبيقية في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية نجد اختبارين شائعي الاستخدام وهما:

(1) (ADF): اختبار ديكي فولر المطور.

(2) نمط (PP): اختبار فيليبس وبيرون.

ويعتمد الاختبارين عن نفس الفرضيات:

$$\left. \begin{array}{l} H_0 : \text{عدم استقرارية السلسلة الزمنية (وجود جذور أحادي)} \\ H_1 : \text{السلسلة الزمنية المستقرة (عدم وجود جذر أحادي)} \end{array} \right\}$$

ويتبع الاختبارين توزيع (Mackinnon 1996) ويتم الحكم على نتائج الاختبارين بمقارنة القيم المحسوبة لهما مع القيم الجدولية في مستوى الدلالة (5) ويمكن الإستدلال على النتيجة أيضاً في النماذج الثلاث على الاختبارين بالاعتماد على القيم الاحتمالية حيث تكون السلسلة الزمنية لأي متغير مستقرة إذا كانت القيم الاحتمالية للاختبار أقل من القيمة الحرجة (0.05).

وننتج الاختبارات (ADF و PP) في النماذج الثلاث خاصة بهذه الاختبارات (في وجود قاطع وفي وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، وذلك عند المستوى الفرق الأول موضحة في الجداول الموالية:

أولاً: عند المستوى:

سننظر فيما يلي إلى اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة عند المستوى I_0 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): اختبارات الاستقرار فليبس بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة عند المستوى I_0 :

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
At Level		TRNSF	LOG(TRNS	BP	ER	LOG(EUNM)	LOG(PIB)	LOG(INF)
With Constant	t-Statistic	-0.4328	-2.2267	-1.4043	-1.0054	-0.9699	-1.0008	-2.9129
	Prob.	0.8897	0.2020	0.5652	0.7366	0.7492	0.7383	0.0570
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2526	-0.9906	-1.5736	-1.8180	-1.1170	-0.7441	-2.8847
	Prob.	0.4437	0.9288	0.7768	0.6678	0.9073	0.9588	0.1825
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9829	3.1598	-1.4656	2.4878	-1.3715	1.4274	-1.7884
	Prob.	0.9092	0.9992	0.1305	0.9956	0.1540	0.9580	0.0704
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	*

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10

الجدول رقم (12): اختبارات الاستقرار (ADF) المطور لمتغيرات الدراسة عند المستوى I_0 :

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)								
At Level		TRNSF	LOG(TRNS	BP	ER	LOG(EUNM)	LOG(PIB)	LOG(INF)
With Constant	t-Statistic	-0.6486	-2.1875	-1.4006	-0.9068	-0.9507	-0.9893	-2.9129
	Prob.	0.8433	0.2150	0.5670	0.7704	0.7558	0.7424	0.0570
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2577	-1.0155	-1.6475	-1.5390	-0.8292	-0.5401	-2.8847
	Prob.	0.4411	0.9249	0.7464	0.7901	0.9500	0.9747	0.1825
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.8937	3.1598	-1.4604	2.9379	-1.4320	1.5490	-1.9354
	Prob.	0.8955	0.9992	0.1317	0.9985	0.1386	0.9667	0.0520
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	*

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10

نلاحظ من الجداول السابقة أن القيمة الإحصائية لاختبار (PP) في نماذج الثلاث (عدم وجود قاطع واتجاه عام، وجود قاطع فقط، وجود قاطع واتجاه عام) بالنسبة لمتغير حجم التحويلات الاجتماعية بلغت على الترتيب:

(0.98 ; -2.25 ; -0.43) t_{stat} وهي أقل من القيمة المجدولة بالقيم المطلقة عند مستوى المعنوية (5%)، على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائيات تساوي على الترتيب أيضا (0.90 ; 0.44 ; 0.89) $Prop - t_{stat}$ وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05).

أما بالنسبة لمتغير التحويلات الاجتماعية فأظهرت نتائج اختباري (ADF&PP) أن متغير معدل التضخم غير مستقر أيضا عند المستوى في النموذج الثاني والثالث للاختبارات، بالنسبة لاختبار (PP) فقد بلغت القيم الإحصائية له في النموذجين في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام على الترتيب (-2.88 ؛ -2.88) وهي أقل بالقيم المطلقة من القيمة الجدولية المقابل لها عند مستويات دلالة تساوي أو تقل عن 5%، وذلك على اعتبار أن القيم الاحتمالية لهذه الإحصائيات بلغت على الترتيب (0.18، 0.18)

وهي أكبر تماماً من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية للاختبار في النموذجين سالف الذكر.

بشكل عام يمكن قبول الفرض الصفري لاختباري (ADF & PP) والذي ينص على عدم الاستقرارية للسلسلة الزمنية الخاصة بمتغير معدل التضخم عند المستوى لعدم الاستقرارية هذا الأخير في نموذجيين من أصل ثلاث نماذج، وبالتالي فإن متغير معدلات التضخم يظهر عدم استقرارية من النوع DS أيضاً. بالنسبة لباقي متغيرات الدراسة فقد تم التوصل إلى نفس النتائج بناء على اختباري (ADF & PP) حيث أن القيم الاحتمالية للاختبارين أكبر تماماً من القيمة الحرجة (0.05) أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات (رصيد ميزان المدفوعات، أسعار الصرف، النمو الاقتصادي، معدلات البطالة) غير متكاملة عند المستوى وتظهر عدم استقرارية من النوع DS. وللحصول على سلاسل زمنية مستقرة سيتم إجراء الفروقات الأولى على كل متغيرات الدراسة وإعادة الاختبار مرة ثانية.

ثانياً: عند الفرق الأول:

بعد إجراء الفروقات الأولى لكل متغيرات الدراسة وإعادة الاختبار بالاعتماد على اختباري (ADF و PP) تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (13): اختبارات الاستقرارية فليبس بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول:

At First Difference		d(TRNSF)	d(LOG(TR	d(BP)	d(ER)	d(LOG(EU	d(LOG(PIB))	d(LOG(INF))
With Constant	t-Statistic	-5.8070	-4.6376	-5.4087	-3.5658	-4.1160	-4.0455	-7.6391
	Prob.	0.0001	0.0011	0.0002	0.0140	0.0038	0.0046	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6550	-5.1751	-5.5548	-3.4109	-4.1153	-4.1983	-7.7467
	Prob.	0.0005	0.0016	0.0007	0.0717	0.0169	0.0141	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0039	-3.5206	-5.5093	-2.9161	-3.9407	-3.7054	-7.5725
	Prob.	0.0000	0.0011	0.0000	0.0052	0.0003	0.0007	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10

الجدول رقم (14): اختبارات الاستقرارية (ADF) المطور لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول:

At First Difference		d(TRNSF)	d(LOG(TR	d(BP)	d(ER)	d(LOG(EU	d(LOG(PIB))	d(LOG(INF))
With Constant	t-Statistic	-5.4505	-4.6441	-5.3834	-3.6152	-4.1457	-4.0481	-7.5682
	Prob.	0.0001	0.0011	0.0002	0.0125	0.0036	0.0045	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3347	-5.1390	-5.4402	-3.5041	-4.1588	-4.2305	-7.5152
	Prob.	0.0011	0.0017	0.0008	0.0598	0.0154	0.0132	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9909	-3.5313	-5.4807	-2.9757	-3.9711	-3.7054	-2.9004
	Prob.	0.0000	0.0010	0.0000	0.0045	0.0003	0.0007	0.0057

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10

بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى يمكن أن نلاحظ جليا استقرار كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث أن القيم الاحتمالية لاختباري (ADF & PP) في نماذجهم الثلاث أقل تماما من القيمة الحرجة 0.05 وبالتالي يمكن قبول الفرض البديل للاختبارين عند مستوى دلالة 5%، مع وجود إستثناء وحيد بالنسبة لمتغير الفروقات الأولى في أسعار الصرف حيث أظهرت نتائج اختبار (PP) أن هذا الأخير غير مستقر في النموذج الثالث على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بالاختبار بلغت (0.07) وهي أكبر من القيمة (0.05)، وبشكل عام يمكن قبول فرضية استقرار الفروقات الأولى لأسعار الصرف.

وكنتيجة عامة فكل المتغيرات المعتمدة في الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يلخص نتائج دراسة الاستقرارية بالنسبة لكل المتغيرات المدرجة في نماذج الدراسة:

الجدول رقم (15): نتائج اختبارات الاستقرارية:

المتغير	درجة التكامل
LOG(gdp)	1
Log(enum)	1
Log(inf)	1
ER	1
BP	1
TRNSF	1
Log(TRSF)	1

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج اختبارات الاستقرارية.

من خلال نتائج استقرارية السلاسل الزمنية التي أظهرت أن غالبية متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (I_1) الأمر الذي يتيح حسب (GRANGER) إمكانية وجود علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات الدراسة، وبعبارة أخرى احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدرجة في كل نموذج من نماذج الدراسة، فيمكن تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)، ومن أهم فرضياته وهي أن تكون السلسلة الزمنية للمتغيرات أي نموذج مستقرة عند المستوى والفرق الأول أو مزيج بينهما، بناء على ما سبق ذكره سيتم تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)، وذلك بعد التحقق من وجود علاقة التكامل المشترك في كل نموذج على حدى من خلال تقدير علاقة التكامل المشترك بين كل متغير تابع وحجم التحويلات الاجتماعية مع تطبيق اختبار الحدود (bond test)، بالإضافة إلى اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية والتي تعتبر في مجملها اختبارات بعدية للتحقق من كفاءة كل نموذج في تحليل آثار التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية والخارجية بدرجة عالية من الدقة.

المبحث الثالث: أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر:

بناءً على ما تم التطرق إليه سابقاً في منهجية الدراسة وما تم التوصل إليه في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، سيتم التركيز في هذا المبحث على قياس أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي؛ وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية؛ حيث سيتم في المطلب الأول قياس أثر التحويلات الاجتماعية على أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي والمعبّر عنها ب: الناتج المحلي الإجمالي (إجمالي الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، أما المطلب الثاني فيتناول أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم كثنائي مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية وفي المطلب الثالث سندرس أثر التحويلات الاجتماعية على معدل البطالة .

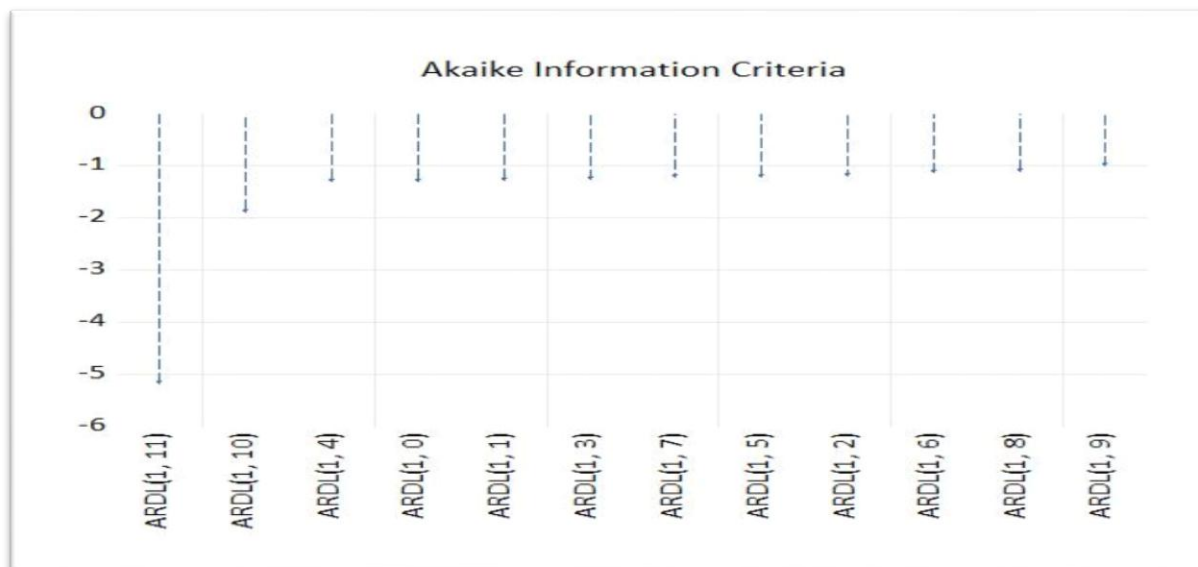
المطلب الأول: أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات النمو الاقتصادي (النموذج الأول):

في هذا المطلب سيتم تقدير نموذج قياسي وفق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL) من خلال قياس أثر إجمالي التحويلات الاجتماعية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وقبل ذلك سيتم اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين كل متغير من المتغيرات سالفة الذكر ومعدل النمو الاقتصادي، بالاعتماد على اختبار الحدود وتطابق الشروط المطلوبة في معامل تصحيح الخطأ، بالإضافة إلى التحقق من النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل القياس الكلاسيكية (الارتباط الذاتي في الأخطاء، عدم تبيان التباين، التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير)، ليتم في الأخير محاولة تحليل النتائج المتوصل إليها من النواحي الإحصائية والقياسية، وتحليل أثر الصدمات السالبة والموجبة في حجم التحويلات الاجتماعية وإنقالها إلى معدلات النمو الاقتصادي، وكذا اختبار العلاقة التناظرية بين هذه الصدمات.

الفرع 01: اختبارات التكامل المشترك:

في هذه المرحلة سيتم اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل النمو الاقتصادي حجم التحويلات الاجتماعية في النموذج الأول، وقبل ذلك سيتم التحقق من درجة التأخير المثلى للمتغيرات المفسرة بالأجل القصير، من خلال تدنئة قيمة معيار (AIC)، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات النموذج الأول:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

من خلال الشكل أعلاه فإن النموذج الأفضل من بين كل النماذج المقدر والذي يتوافق وأقل قيمة لمعيار المفاضلة هو نموذج $ARDL(1, 11)$ ، أين تم تأخير المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بفترة زمنية واحدة، في حين التحويلات أخرت على الترتيب 11 فترة. بعد تقدير معادلة التكامل المشترك تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): اختبارات التكامل المشترك للنموذج الأول:

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(GDP)				
Selected Model: ARDL(1, 11)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/27/23 Time: 11:33				
Sample: 1993 2020				
Included observations: 17				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.735117	1.837695	5.297461	0.0131
LOG(GDP(-1))*	-0.415735	0.081132	-5.124189	0.0144
LOG(TRNSF(-1))	0.124224	0.041023	3.028149	0.0564
DLOG(TRNSF)	0.383750	0.046441	8.263148	0.0037
DLOG(TRNSF(-1))	-0.518424	0.041222	-12.57641	0.0011
DLOG(TRNSF(-2))	0.472116	0.056548	8.348877	0.0036
DLOG(TRNSF(-3))	-0.132082	0.051085	-2.585530	0.0814
DLOG(TRNSF(-4))	0.657874	0.047101	13.96744	0.0008
DLOG(TRNSF(-5))	-0.194041	0.041872	-4.634195	0.0189
DLOG(TRNSF(-6))	0.589634	0.046131	12.78160	0.0010
DLOG(TRNSF(-7))	-0.725036	0.055083	-13.16260	0.0009
DLOG(TRNSF(-8))	0.198271	0.066757	2.970030	0.0591
DLOG(TRNSF(-9))	-0.462410	0.087608	-5.278149	0.0133
DLOG(TRNSF(-10))	0.864004	0.092190	9.371971	0.0026
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(TRNSF)	0.298806	0.045367	6.586433	0.0071
C	23.41661	0.277308	84.44251	0.0000
EC = LOG(GDP) - (0.2988*LOG(TRNSF) + 23.4166)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فقد بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ للنموذج الأول الذي يقيس تأثير التحويلات الاجتماعية على الناتج المحلي الإجمالي (-0.41) وهو يحقق الشرط الكافي سلبية هذا المعامل، حيث يمثل قوة الجذب نحو التوازن من الأجل القصير باتجاه الأجل الطويل، كما أن هذا المعامل يحقق الشرط اللازم أيضاً والذي يتعلق بدلالته من الناحية الإحصائية، حيث أن قيمة إحصائية ستودنت المرتبطة بهذا المعامل والتي بلغت ($t_{stat} = -5.12$) وهي أكبر تمام بالقيم المطلقة من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة 5% على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المقابلة لهذه الإحصاءة بلغت (0.0144) وهي أقل تماماً من القيمة الحرجة (0.05) أي يمكن قبول الفرضية البديلة لإحصائية ستودنت والتي تنص على أن معامل تصحيح الخطأ دال إحصائياً ويحقق الشرط الكافي، ووحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ لبلوغ التوازن في الأجل الطويل من خلال تصحيح اختلالات الأجل القصير تقدر بـ: $\frac{1}{0.41} = 2.43$ بالتقريب سنتين ونصف السنة .

الفرع 02/: اختبار الحدود:

الشرط الثاني لتحقيق فرضيات التوازن بالأجل الطويل في النموذج الأول هو أن تكون القيمة المحسوبة لاختبار الحدود أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية الخاصة بهذا الاختبار، ونتائج اختبار الحدود موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17): اختبارات الحدود للنموذج الأول:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	69.31536	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

بالرجوع للجدول السابق فقد بلغت القيمة المحسوبة لاختبار الحدود الحدود (69.31 = F_{stat}) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية العليا والتي بلغت عند مستوى معنوية (5%) ودرجة الحرية (K=5) قيمة (4.16) أي أنه يمكننا قبول الفرض البديل لاختبار الحدود (F-Bounds Test) والذي ينص على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل من حجم التحويلات الاجتماعية باتجاه معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بناءً على الاختبارات القبلية للنموذج الأول ويتعلق الأمر باختبارات الاستقرار والتكامل المشترك فيمكن اعتماد نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بدرجة عالية من الموثوقية نظراً لتحقيق فرضيات هذه المنهجية في بيانات النموذج الأول لهذه الدراسة، حيث أن كل متغيرات النموذج متكاملة عند الفرق الأول، بالإضافة إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل من كل من أسعار النفط والقيم الموجبة والسالبة للتحويلات الاجتماعية باتجاه معدلات النمو الاقتصادي، لتحقيق افتراضات معامل تصحيح الخطأ ونتائج اختبار الحدود السابق.

الفرع 03/: التحليل الإحصائي والقياسي والاقتصادي للنموذج المقدر:

بعد التحقق في الخطوات السابقة من تحقق إفتراضات منهجية (ARDL) في نموذج الدراسة الأول سيتم في هذه المرحلة تحليل نتائج تقدير نموذج الدراسة من زاويتين قياسية وإحصائية، وذلك كتمهيد للمرحلة الموالية والمتمثلة في تحليل النتائج التجريبية اقتصادياً، وبالتالي يجب التحقق من كفاءة النموذج المقدر من الناحيتين الإحصائية والقياسية للتحقق من إعتمايته ودقة النتائج المتوصل إليها لإعتمادها في التحليل الاقتصادي.

3-1: نتائج تقدير النموذج:

إن النتائج الموضحة في الجدول التالي تبين نتائج تقدير نموذج الدراسة الأول وفق منهجية (ARDL) وفق التأخيرات المحددة سلفاً، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:

الجدول رقم (18): نتائج تقدير أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات النمو الاقتصادي (النموذج الأول):

Dependent variable: LOG(GDP)				
Method: ARDL				
Date: 11/27/23 Time: 11:39				
Sample (adjusted): 2004 2020				
Included observations: 17 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (11 lags, automatic): LOG(TRNSF)				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 12				
Selected Model: ARDL(1, 11)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(GDP(-1))	0.584265	0.081132	7.201411	0.0055
LOG(TRNSF)	0.383750	0.046441	8.263148	0.0037
LOG(TRNSF(-1))	-0.777950	0.056976	-13.65400	0.0008
LOG(TRNSF(-2))	0.990540	0.066893	14.80789	0.0007
LOG(TRNSF(-3))	-0.604198	0.066847	-9.038522	0.0029
LOG(TRNSF(-4))	0.789956	0.072424	10.90738	0.0016
LOG(TRNSF(-5))	-0.851914	0.073392	-11.60771	0.0014
LOG(TRNSF(-6))	0.783674	0.068138	11.50123	0.0014
LOG(TRNSF(-7))	-1.314670	0.079689	-16.49758	0.0005
LOG(TRNSF(-8))	0.923307	0.095620	9.656022	0.0024
LOG(TRNSF(-9))	-0.660681	0.064104	-10.30646	0.0019
LOG(TRNSF(-10))	1.326414	0.085444	15.52381	0.0006
LOG(TRNSF(-11))	-0.864004	0.092190	-9.371971	0.0026
C	9.735117	1.837695	5.297461	0.0131
R-squared	0.998932	Mean dependent var	25.77412	
Adjusted R-squared	0.994302	S.D. dependent var	0.254672	
S.E. of regression	0.019224	Akaike info criterion	-5.152824	
Sum squared resid	0.001109	Schwarz criterion	-4.466648	
Log likelihood	57.79900	Hannan-Quinn criter.	-5.084617	
F-statistic	215.7602	Durbin-Watson stat	2.856924	
Prob(F-statistic)	0.000458			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

2-3: التحليل الإحصائي:

تشتمل عملية التحليل الإحصائي للنموذج على اختبار المعنوية الجزئية للمعاملات المقدرة بالإضافة إلى التحقق من معنوية النموذج المقدر ككل، وبالنسبة للمعنوية الكلية فقد بلغت القيمة الإحصائية لاختبار فيشر ($F_{stat} = 215.76$) وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية يساوي أو أقل من 5%؛ حيث أن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاء بلغت (0.0004) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على معنويته من الناحية الكلية.

3-3: التحليل القياسي (الاختبارات التشخيصية) للنموذج الأول:

سيتم التحقق من كفاءة النموذج المقدر من الناحية القياسية بالاعتماد على مجموعة من اختبارات وجود مشاكل القياس في بواقي تقديره، بالإضافة إلى استقراره هيكلياً؛ الهدف من هذه الاختبارات هو التأكد من خلو نموذج الدراسة من مختلف مشاكل القياس، والتي تتسبب في الحصول على مقدرات زائفة ومنتحيزة لمعاملات النموذج، وبالتالي الوصول إلى نتائج مضللة فيما يتعلق باتجاه إنتقال الصدمات من المتغيرات المستقلة نحو النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التحقق من الاستقرار الهيكلي لنماذج (ARDL) المقطرة باستخدام اختبار (CUSUM) وملائمة الشكل الدالي، ونتائج هذه الاختبارات ملخصة في الجداول والأشكال التالية:

الجدول رقم (19): نتائج اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الأول:

النموذج	نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الأول	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	4.199751	0.3262
	عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test: ARCH	0.031752	0.8611
	التوزيع الطبيعي للبواقي	jarque-bera	2.093745	0.3510
	ملائمة الشكل الدالي	Ramsey RESET Test	0.177308	0.7146

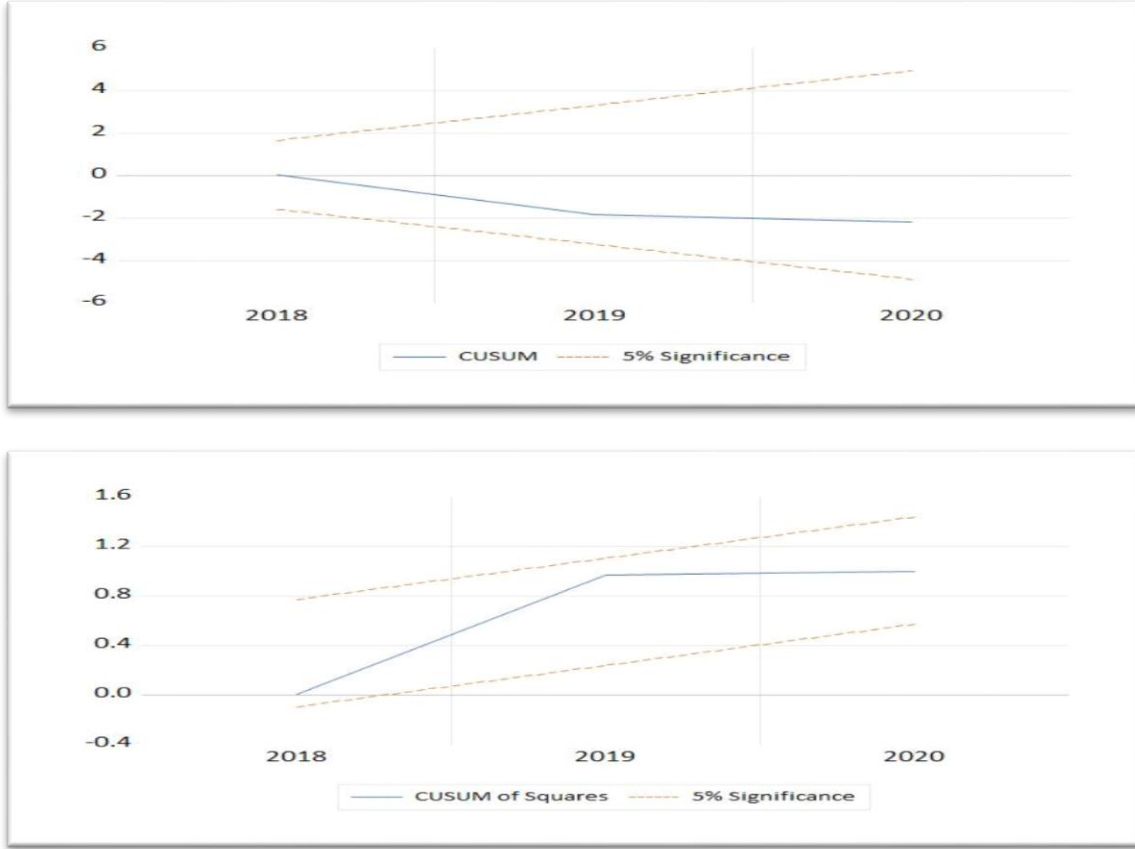
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

ترتكز الاختبارات المبينة في الجدول أعلاه على فرضيات متشابهة إلى حد ما حيث أن فرضية العدم تنص على عدم وجود مشكلة سواء مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء أو عدم ثبات تباينات الأخطاء خلال فترة الدراسة أو أن بواقي تقدير كل نموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن الملاحظ من خلال الجدول السابق أن القيم الاحتمالية لكل الاختبارات أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة للاختبارات الثلاثة الأولى الموضحة في الجدول السابق، أي يمكن القول أن النموذج المقدر محل الدراسة لا يعاني من أي مشكل من مشاكل القياس الكلاسيكية (الارتباط الذاتي بين الأخطاء؛ عدم ثبات تباينات الأخطاء؛ التوزيع الطبيعي للبواقي) ويمكن الاعتماد عليها بمستوى عالي من الثقة في تحليل النتائج المتوصل إليها اقتصادياً.

وفيما يخص الاختبار الأخير والخاص بملائمة الشكل الدالي للنموذج الدراسة فهو غير محقق بناء على اختبار (Ramsey RESET Test) حيث أن القيمة الإحصائية للاختبار بلغت (0.177308) وهي غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة أقل من 5% أي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرضية الصفرية والذي ينص بملائمة الشكل الدالي للنموذج الأول من الدراسة، وللتحقق من نتائج الاختبار تم رسم التمثيل البياني لاختبار المجموع التراكمي والموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): نتائج اختبارات مربع المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الأول:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الشكل أعلاه يظهر أن القيم التجميعية (بالخط الأزرق) تقع داخل مجالات الثقة (الخط الأحمر) وبالتالي فمقدرات النموذج الثلاثة بالاستقرار خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى توجد معادلة واحدة لكل نموذج خلال فترة الدراسة.

وبشكل عام يمكن اعتبار النموذج مقبولاً من الناحية القياسية على اعتبار أن النموذج لا يعاني من أربعة مشاكل قياسية من أصل خمسة مشاكل تم اختبارها، والمرجح في هذه الحالة هو قبول النموذج من الناحية القياسية في حالة كانت بواقي تقدير النموذج ذات سيروية مستقرة، بالإضافة إلى أن النموذج معنوي إحصائياً من الناحية الكلية بناء على اختبار فيشر، وبالتالي يمكن اعتماد النتائج المتوصل إليها بدرجة مقبولة من الموثوقية.

3-4: التحليل الاقتصادي للنموذج الأول:

سيتم الاعتماد على معادلة التكامل المشترك في عملية التحليل الاقتصادي وذلك بهدف تحليل تأثيرات التحويلات الاجتماعية على معدلات الناتج محلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، كما سيتم التركيز فقط على المعلمات الدالة من الناحية الإحصائية.

3-4-1: التفسير الاقتصادي بالأجل القصير:

تشير معلمة الإحصائية في الأجل القصير الخاصة بالمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على أنها تأثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وذات دلالة إحصائية جيدة جداً حيث قدرت القيمة الإحصائية لإحصائية ستودنت بـ 0.0144 ومنه فهي أقل من 0.05 ، هنا يمكن القول إن الأثر الإيجابي للتحويلات الاجتماعية أثر معنوي إحصائياً، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% يزيد بدوره الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.12% في الأجل القصير، وفقد ينجم عن ذلك عدة تحديات:

-أولاً، قد يؤدي تراجع حجم التحويلات الاجتماعية إلى زيادة الضغط على الأسر ذات الدخل المحدود والفئات الضعيفة، إذا كانت هذه التحويلات تمثل جزءاً كبيراً من دخلهم، فقد يجد الأفراد صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والإسكان والرعاية الصحية.

-ثانياً، قد يتسبب تراجع التحويلات الاجتماعية في انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، الذي يُعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي. وإذا قلَّ الإنفاق، فقد تنخفض الطلب على السلع والخدمات المحلية مما يمكن أن يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي.

3-4-2: التفسير الاقتصادي بالأجل الطويل:

تشير نتائج الأجل طويل من خلال قراءات المعلمة الخاصة بالمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على أن أثر التحويلات الاجتماعية يعتبر أثر إيجابي في الأجل طويل على الناتج المحلي الإجمالي وتتمتع المعلمة الإحصائية للمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) بمعنوية جيدة جداً حيث قدرت القيمة الإحصائية لإحصائية ستودنت بـ 0.0071 وهي أقل من 0.05 ، وهنا يمكن القول أن الأثر الإيجابي للمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) أثر معنوي، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% زاد الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.29% ، ويمكن تفسير هذه النتيجة على اعتبار أن تزايد حجم التحويلات الاجتماعية قد يُشكّل تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل عندما يتم يزيد الاعتماد على هذه التحويلات، ويمكن للحكومة توجيه المزيد من الموارد نحو دعم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعزيز القطاع الخاص وبالتالي فإنه:

-يُشجّع على تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل.

-يُمكن أن يحفّز تقليل حجم التحويلات الاجتماعية الأفراد على تطوير مهاراتهم والمشاركة في سوق العمل مما يُعزّز من كفاءة القوى العاملة ويُحسن من مستوى الإنتاجية حيث يُمكن أن يكون هذا الإجراء حافزاً لتنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع ريادة الأعمال والابتكار، مما يُعزّز من نشوء قطاعات اقتصادية جديدة ومتنوعة وبالتالي يُساهم تقليل التحويلات الاجتماعية بشكل جيد ومتوازن في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق إستدامة مالية أفضل للحكومة.

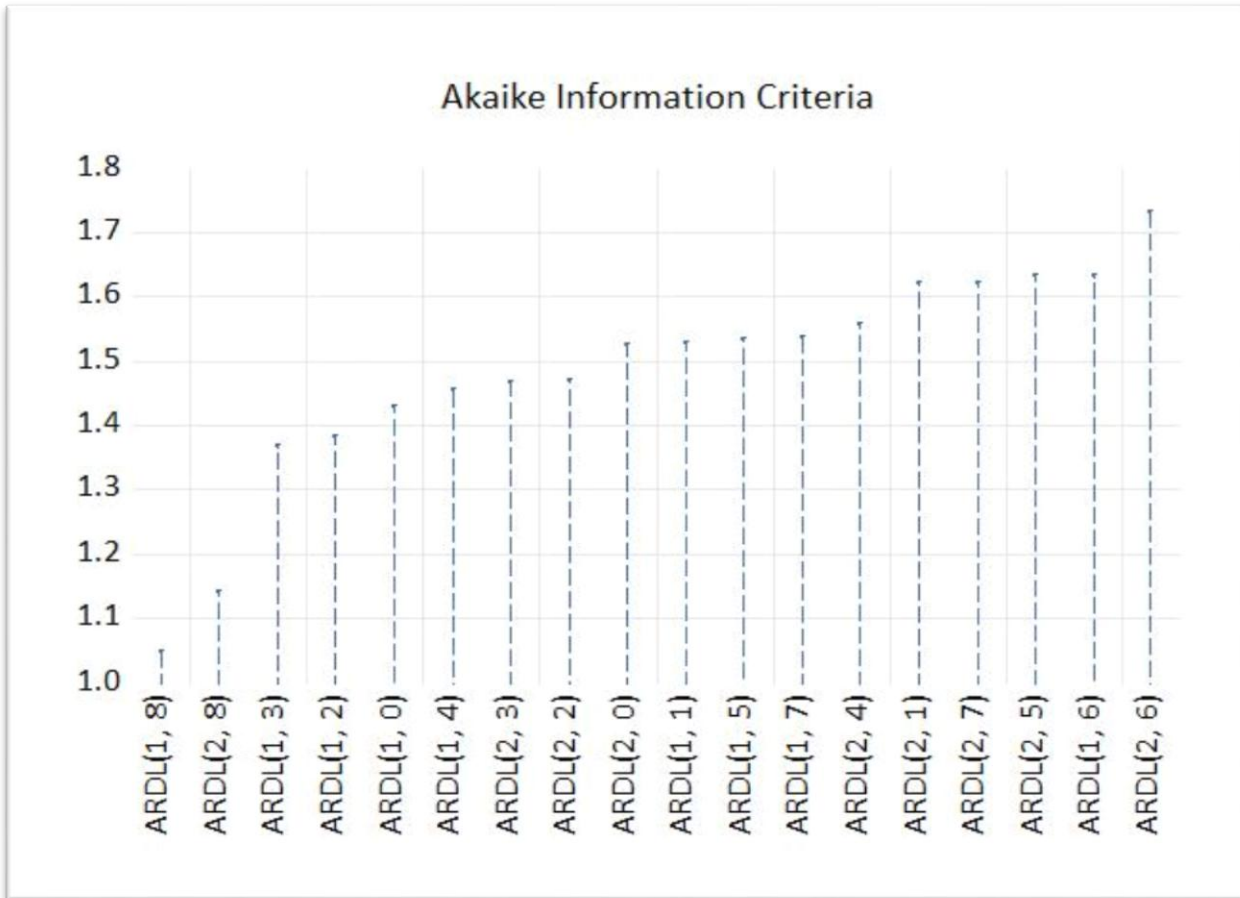
المطلب الثاني: أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم (النموذج الثاني):

في هذا المطلب سيتم التركيز على قياس تأثير التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعتمدة في هذه الدراسة وذلك وفق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)، حيث سيتم اعتماد نفس المنهجية المعتمدة في المطلب السابق من خلال اختبار توازنية العلاقة في الأجل الطويل بين كل من القيم التحويلات الاجتماعية ومعدلات التضخم وذلك من خلال التحقق من شروط معامل تصحيح الخطأ بالإضافة إلى تطبيق اختبار الحدود ليتم بعد ذلك محاولة تحليل هذا النموذج من الناحيتين الإحصائية والقياسية ثم تحليل النتائج اقتصادياً، ليتم في الأخير دراسة تأثير الصدمات المحتملة في حجم التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري كمؤشر رئيسي لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

الفرع 01: اختبارات التكامل المشترك:

قبل البدء في اختبار توازنية العلاقة في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج الثاني وجب أولاً تحليل درجة تأخير المثلى للمتغيرات المفسرة في الأجل الطويل وذلك بالاعتماد على المعيار (AIC) والنتائج موضحة من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (12): تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات النموذج الثاني:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

بناء على الشكل السابق فإن النموذج الأمثل والأكثر كفاءة من بين النماذج المقدرة بشكل أوتوماتيكي بالاعتماد على برنامج (EViews10) هو النموذج الذي أُخِر فيه المتغير التابع فترة واحدة زمنية وأُخِر في حين تم تأخير كل إجمالي التحويلات الاجتماعية ب(1.8) فترات زمنية على الترتيب وفيما يلي معادلة التكامل المشترك الخاصة بالنموذج الثاني من هذه الدراسة:

الجدول رقم (20): اختبارات التكامل المشترك بين التحويلات الاجتماعية ومعدلات التضخم:

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(INF)				
Selected Model: ARDL(1, 8)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/27/23 Time: 12:01				
Sample: 1993 2020				
Included observations: 20				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.509094	1.112117	-3.155328	0.0116
LOG(INF(-1))*	-1.407750	0.165979	-8.481486	0.0000
LOG(TRNSF(-1))	0.682179	0.167006	4.084763	0.0027
DLOG(TRNSF)	0.796570	0.615080	1.295066	0.2275
DLOG(TRNSF(-1))	1.948767	0.584082	3.336460	0.0087
DLOG(TRNSF(-2))	0.702525	0.542274	1.295516	0.2274
DLOG(TRNSF(-3))	-0.108421	0.574318	-0.188782	0.8545
DLOG(TRNSF(-4))	-0.845913	0.603951	-1.400631	0.1948
DLOG(TRNSF(-5))	0.298583	0.542241	0.550646	0.5953
DLOG(TRNSF(-6))	0.972070	0.574065	1.693311	0.1246
DLOG(TRNSF(-7))	1.621626	0.604535	2.682437	0.0251
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(TRNSF)	0.484588	0.094051	5.152403	0.0006
C	-2.492697	0.693474	-3.594508	0.0058
EC = LOG(INF) - (0.4846*LOG(TRNSF) - 2.4927)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

الفرع 02: معامل تصحيح الخطأ:

بالرجوع إلى الجدول السابق فقد بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-1.4077) وهي قيمة سالبة أي أنها تحقق الشرط اللازم أي أن هذه الإشارة تدل على قوة الجذب نحو التوازن الخاصة بمعامل تصحيح الخطأ وذلك خلال الأجلين القصير والطويل كما أن هذا المعامل يحقق الشرط الكافي ليمثل في معنويته من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيمة إحصائية ستودنت (-8.4814) وهي أكبر تماماً بالقيم المطلقة من القيمة

الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الإحصاء بلغت (0.00) وهي أقل تماماً من القيمة الحرجة (0.05) أي أننا قبلنا الفرض البديل لاختبار ستودنت بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ، ووحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ لتصحيح اختلالات الأجل القصير وبالتالي بلوغ التوازن بين المتغيرات المفسرة للنموذج المتغير التابع في الأجل الطويل قدرت بـ: $\left(= \frac{1}{1.40} \right)$ 0.7142 أي بالتقريب تسع أشهر).

الفرع 03: اختبار الحدود:

بعد التحقق من شروط معامل تصحيح الخطأ سيتم في هذه المرحلة تطبيق اختبار الحدود على النموذج الموافق للدراسة والذي يقيس التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم في الجزائر ونتائج الاختبار الموضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): اختبارات الحدود للنموذج الثاني:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	26.04387	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	20	10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

بناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فقد بلغت قيمة ($F_{stat} = 26.04387$) وهي قيمة دالة من الناحية الإحصائية عند مستوي الدلالة تقل عن (1%) حيث أن هذه القيمة أكبر تماماً من القيمة الجدولية العليا للاختبار والتي قدرت بـ (4.16) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لاختبار (F-B TEST) والتي تنص على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل من المتغيرات المفسرة حجم التحويلات الاجتماعية باتجاه المتغير التابع في هذا النموذج والذي يتمثل في معدل التضخم.

بعد التحقق من إفتراضات تطبيق النماذج أو منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطننة (ARDL) والمتمثلة أساساً في درجة استقرارية متغيرات النموذج والتي كانت عند الدرجة الأولى بالنسبة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالإضافة إلى وجود علاقة توازنية من كل من القيم حجم التحويلات الاجتماعية نحو معدلات التضخم سيتم في هذه المرحلة تقدير نموذج (ARDL) وفق درجات التأخير المحددة سلفاً وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية والنتائج تقدير نموذج الدراسة موضحة من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (22): نتائج تقدير أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم (النموذج الثاني):

Dependent variable: LOG(INF)				
Method: ARDL				
Date: 11/27/23 Time: 12:06				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations: 20 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (8 lags, automatic): LOG(TRNSF)				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 18				
Selected Model: ARDL(1, 8)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(INF(-1))	-0.407750	0.165979	-2.456632	0.0364
LOG(TRNSF)	0.796570	0.615080	1.295066	0.2275
LOG(TRNSF(-1))	1.834376	0.894920	2.049765	0.0706
LOG(TRNSF(-2))	-1.246243	0.794052	-1.569472	0.1510
LOG(TRNSF(-3))	-0.810946	0.828036	-0.979360	0.3530
LOG(TRNSF(-4))	-0.737492	0.897802	-0.821442	0.4326
LOG(TRNSF(-5))	1.144496	0.841562	1.359966	0.2069
LOG(TRNSF(-6))	0.673487	0.815448	0.825911	0.4302
LOG(TRNSF(-7))	0.649556	0.861258	0.754194	0.4700
LOG(TRNSF(-8))	-1.621626	0.604535	-2.682437	0.0251
C	-3.509094	1.112117	-3.155328	0.0116
R-squared	0.749860	Mean dependent var	1.293214	
Adjusted R-squared	0.471927	S.D. dependent var	0.483845	
S.E. of regression	0.351604	Akaike info criterion	1.048868	
Sum squared resid	1.112626	Schwarz criterion	1.596521	
Log likelihood	0.511319	Hannan-Quinn criter.	1.155776	
F-statistic	2.697989	Durbin-Watson stat	1.721412	
Prob(F-statistic)	0.075449			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الفرع 04/: التحليل الإحصائي والقياسي والاقتصادي للنموذج الثاني:

4-1: التحليل الإحصائي:

تشتمل عملية التحليل الإحصائي للنموذج على اختبار المعنوية الجزئية للمعاملات المقدرة بالإضافة إلى التحقق من معنوية النموذج المقدر ككل، وبالنسبة للمعنوية الكلية فقد بلغت القيمة الإحصائية لاختبار فيشر ($F_{stat} = 2.6979$) وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية يساوي أو أقل من 10%؛ حيث أن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاءة بلغت (0.075) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.10)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على معنويته من الناحية الكلية.

4-2: التحليل القياسي:

كما أسلفنا الذكر بالنسبة للنموذج الأول فهذا الجزء من التحليل يهتم بالتحقق من أن بواقي تقدير النموذج لا تعاني من أي مشكلة من مشاكل القياس الكلاسيكية بالإضافة إلى التحقق من الاستقرار الهيكلي لنموذج الخاص بتأثير التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم ونتائج اختبارات القياس المختلفة موضحة من خلال الجدول والشكل الموليين:

الجدول رقم (23): نتائج اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الثاني:

النموذج	نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الثاني	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	1.4032165	0.3073
	عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test: ARCH	0.816746	0.3788
	التوزيع الطبيعي للبواقي	jarque-berra	1.267203	0.5306
	ملائمة الشكل الدالي	Ramsey RESET Test	4.228278	0.0738

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

كما تم توضيحه من خلال الجزء الخاص بأدوات الدراسة فإن الفرضيات الصحيحة للاختبارات الأربعة الموضحة بالجدول أعلاه تنص على عدم وجود المشكلة في حين أن الفرضية البديلة لهذه الاختبارات تشير إلى أن بواقي تقدير النموذج تعاني من المشكلة محل المناقشة:

*-بالنسبة للمشكلة الأولى والخاصة بالارتباط الذاتي بين الأخطاء فقد بلغت القيمة الإحصائية للاختبار (1.4032) وهي غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها بلغت (0.3037) وهي أكبر تماماً من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية لهذا الاختبار والتي تنص على أن بواقي النموذج الثاني من هذه الدراسة لا ترتبط ذاتياً.

*-بالنسبة لمشكل عدم ثبات التباين فقد بلغت القيمة الإحصائية للاختبار (0.8167) وهي أيضاً غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها (0.3788) أكبر تماماً من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية لهذا الاختبار أيضاً أي أن بواقي تقدير النموذج ثابتة خلال كل فترة الدراسة.

*-بالنسبة لاختباري التوزيع الطبيعي للبواقي وكذا ملائمة الشكل الدالي فقد بلغت القيمة الإحصائية للاختبارين (1.2672) بقيم إحصائية أيضاً بلغت (0.5306) وبالتالي يمكن قبول الفرضيات الصفرية للاختبار والتي تؤكد على أن بواقي تقدير النموذج تتبع التوزيع الطبيعي من جهة بالإضافة إلى أن الشكل الدالي للنموذج الثاني ملائم تماماً للبيانات المعتمدة في هذه الدراسة.

وفيما يخص الاختبار الأخير والخاص بملائمة الشكل الدالي للنموذج الدراسة فهو غير محقق بناء على اختبار (Ramsey RESET Test) حيث أن القيمة الإحصائية للاختبار بلغت (4.2282) وهي غير

دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة أقل من 5% أي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرضية الصفرية والذي ينص بملائمة الشكل الدالي للنموذج الأول من الدراسة. وفيما يخص اختبار المجموع التراكمي والخاص بالاستقرار الهيكلي للنموذج فنتأجه موضحة من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (13): نتائج اختبار المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الثاني:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الشكل أعلاه يظهر أن القيم التجميعية (بالخط الأزرق) تقع داخل مجالات الثقة (الخط الأحمر) وبالتالي فمقدرات النماذج الثلاثة تمتاز بالاستقرار خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى توجد معادلة واحدة للنموذج الثاني خلال فترة الدراسة.

وبشكل عام بناء على نتائج اختبارات التحليل الإحصائي وكذا اختبارات التحليل القياسي للنموذج فيمكن قبول النموذج من الناحيتين الإحصائية والقياسية على اعتبار أن النموذج يحتوي على خاصيتي المعنوية الجزئية (لغالبية المعلمات المقدرة) بالإضافة إلى أنه يحتوي على خاصية المعنوية الكلية أي أن النموذج دال كلياً من الناحية الإحصائية، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن بواقي تقدير النموذج لا تعاني من أي مشكلة من مشاكل القياس وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج المتوصل إليها بدرجة عالية من الموثوقية في عملية التحليل الاقتصادي.

3-4: التحليل الاقتصادي للنموذج الثاني:

في هذه المرحلة سيتم اعتماد معادلة التكامل المشترك لمحاولة تحليل النتائج من الناحية الاقتصادية وذلك بهدف تحليل تأثير التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم في الأجلين القصير والطويل كما سيتم التركيز على المعلمات الدالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن المعلمات الغير دالة إحصائياً تأثيرها معدوم على المتغير التابع.

1-3-4: التحليل الاقتصادي في الأجل القصير:

تشير المعلمة الإحصائية في الأجل القصير الخاصة بالمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على أنها تأثر بشكل إيجابي على التضخم في الأجل القصير وذات دلالة إحصائية جيدة جداً حيث قدرت القيمة الإحصائية لإحصائية ستيودنت بـ 0.0027 ومنه فهي أقل من 0.05 ، هنا يمكن القول أن الأثر الإيجابي للتحويلات الاجتماعية على التضخم أثر معنوي إحصائياً، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% يزيد بدوره التضخم بنسبة 0.68% في الأجل القصير، وهنا يمكن ملاحظة أن تطابق النتائج مع النظرية الاقتصادية حيث من الطبيعي أن نشهد زيادة في معدلات التضخم في حال رفع التحويلات الاجتماعية لأن ذلك يؤدي إلى الزيادة في الطلب على العرض بالنسبة للسلع وهو ما يؤدي إلى ارتفاع للتضخم .

2-3-4: التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل:

تشير نتائج الأجل طويل من خلال قراءات المعلمة الخاصة بالمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على أن أثر التحويلات الاجتماعية يعتبر اثر إيجابي في الأجل طويل على التضخم وتتمتع المعلمة الاحصائية للمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) بمعنوية جيدة جداً حيث قدرت القيمة الإحصائية بـ 0.0006 وهي أقل من 0.05 ، وهنا يمكن القول أن الأثر الإيجابي للمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على المتغير التابع التضخم أثر معنوي، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% زاد التضخم بنسبة 0.48% ، وهو ما يدل على أن أثر التحويلات الاجتماعية على التضخم في الأجل طويل ذات أثر أقل منه في الأجل القصير.

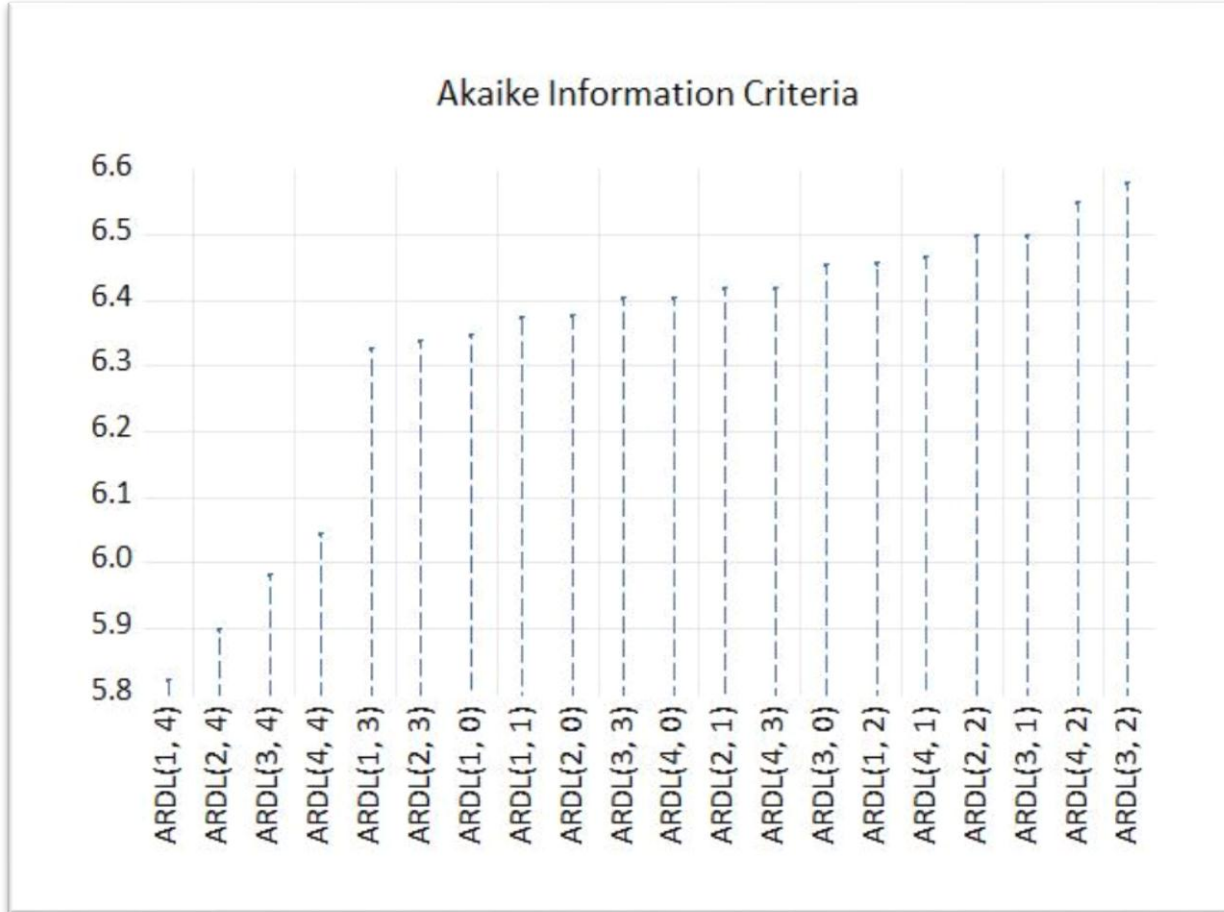
المطلب الثالث: أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة (النموذج الثالث):

في هذا المطلب سيتم التركيز على قياس تأثير التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعتمدة في هذه الدراسة وذلك وفق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)، حيث سيتم اعتماد نفس المنهجية المعتمدة في المطلب السابق من خلال اختبار توازنية العلاقة في الأجل الطويل بين كل من القيم التحويلات الاجتماعية ومعدلات البطالة وذلك من خلال التحقق من شروط معامل تصحيح الخطأ بالإضافة إلى تطبيق اختبار الحدود ليتم بعد ذلك محاولة تحليل هذا النموذج من الناحيتين الإحصائية والقياسية ثم تحليل النتائج اقتصادياً.

الفرع 01/: اختبارات التكامل المشترك:

قبل البدء في اختبار توازن العلاقة في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج الثاني وجب أولاً تحليل درجة تأخير المثلى للمتغيرات المفسرة في الأجل الطويل وذلك بالاعتماد على المعيار (AIC) والنتائج موضحة من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (14): تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات النموذج الثالث:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

بناءً على الشكل السابق فإن النموذج الأمثل والأكثر كفاءة من بين النماذج المقدرة بشكل أوتوماتيكي بالاعتماد على برنامج (EViews10) هو النموذج الذي أُخر فيه المتغير التابع فترة واحدة زمنية وأُخر في حين تم تأخير كل إجمالي التحويلات الاجتماعية بـ (1.4) 4 فترات زمنية على الترتيب وفيما يلي معادلة التكامل المشترك الخاصة بالنموذج الثالث من هذه الدراسة:

الجدول رقم (24): اختبارات التكامل المشترك بين التحويلات الاجتماعية ومعدلات البطالة:

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(EUNM)				
Selected Model: ARDL(6, 5)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/27/23 Time: 15:10				
Sample: 1993 2020				
Included observations: 22				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.924235	2.597548	3.435638	0.0074
LOG(EUNM(-1))*	-1.477431	0.405534	-3.643171	0.0054
LOG(TRNSF(-1))	-0.731086	0.220905	-3.309510	0.0091
DLOG(EUNM(-1))	0.758237	0.316059	2.399034	0.0400
DLOG(EUNM(-2))	1.431170	0.406544	3.520331	0.0065
DLOG(EUNM(-3))	0.665436	0.344181	1.933388	0.0852
DLOG(EUNM(-4))	0.539425	0.240214	2.245599	0.0514
DLOG(EUNM(-5))	0.620039	0.239499	2.588895	0.0293
DLOG(TRNSF)	0.065064	0.229380	0.283651	0.7831
DLOG(TRNSF(-1))	0.195290	0.203505	0.959633	0.3623
DLOG(TRNSF(-2))	0.265362	0.202194	1.312409	0.2219
DLOG(TRNSF(-3))	-0.133824	0.159824	-0.837323	0.4241
DLOG(TRNSF(-4))	0.298622	0.166140	1.797416	0.1058
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(TRNSF)	-0.494836	0.025039	-19.76277	0.0000
C	6.040376	0.186642	32.36342	0.0000
EC = LOG(EUNM) - (-0.4948*LOG(TRNSF) + 6.0404)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

الفرع 02/: معامل تصحيح الخطأ:

بالرجوع إلى الجدول السابق فقد بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-1.4774) وهي قيمة سالبة أي أنها تحقق الشرط اللازم أي أن هذه الإشارة تدل على قوة الجذب نحو التوازن الخاصة بمعامل تصحيح الخطأ وذلك خلال الأجلين القصير والطويل كما أن هذا المعامل يحقق الشرط الكافي ليتمثل في معنويته من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيمة إحصائية ستودنت (-3.6431) وهي أكبر تماماً بالقيم المطلقة من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الإحصاء بلغت (0.0054) وهي أقل تماماً من القيمة الحرجة (0.05) أي أننا قبلنا الفرض البديل لاختبار ستودنت بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ، ووحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ لتصحيح اختلالات الأجل

القصير وبالتالي بلوغ التوازن بين المتغيرات المفسرة للنموذج المتغير التابع في الأجل الطويل قدرت بـ: $0.68 = \frac{1}{1.47}$ أي بالتقريب سبع اشهر).

الفرع 03/ اختبار الحدود:

بعد التحقق من شروط معامل تصحيح الخطأ سيتم في هذه المرحلة تطبيق اختبار الحدود على النموذج الموافق للدراسة والذي يقيس التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر ونتائج الاختبار الموضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (25): اختبارات الحدود للنموذج الثالث:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.930061	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

بناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فقد بلغت قيمة $(F_{stat} = 5.930061)$ وهي قيمة دالة من الناحية الإحصائية عند مستوي الدلالة تقل عن (1%) حيث أن هذه القيمة أكبر تماماً من القيمة الجدولية العليا للاختبار والتي قدرت بـ (4.16) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لاختبار (F-B TEST) والتي تنص على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل من المتغيرات المفسرة حجم التحويلات الاجتماعية باتجاه المتغير التابع في هذا النموذج والذي يتمثل في معدل البطالة.

بعد التحقق من افتراضات تطبيق النماذج أو منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL) والمتمثلة أساساً في درجة استقرارية متغيرات النموذج والتي كانت عند الدرجة الأولى بالنسبة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالإضافة إلى وجود علاقة توازنية من كل من القيم حجم التحويلات الاجتماعية نحو معدلات البطالة سيتم في هذه المرحلة تقدير نموذج (ARDL) وفق درجات التأخير المحددة سلفاً وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية والنتائج تقدير نموذج الدراسة موضحة من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (26): نتائج تقدير أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة (النموذج الثالث):

Dependent variable: LOG(EUNM)				
Method: ARDL				
Date: 11/27/23 Time: 15:11				
Sample (adjusted): 1999 2020				
Included observations: 22 after adjustments				
Maximum dependent lags: 6 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (6 lags, automatic): LOG(TRNSF)				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 42				
Selected Model: ARDL(6, 5)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(EUNM(-1))	0.280806	0.281913	0.996072	0.3452
LOG(EUNM(-2))	0.672933	0.451292	1.491126	0.1701
LOG(EUNM(-3))	-0.765733	0.409859	-1.868283	0.0946
LOG(EUNM(-4))	-0.126011	0.330538	-0.381231	0.7119
LOG(EUNM(-5))	0.080614	0.276234	0.291833	0.7770
LOG(EUNM(-6))	-0.620039	0.239499	-2.588895	0.0293
LOG(TRNSF)	0.065064	0.229380	0.283651	0.7831
LOG(TRNSF(-1))	-0.600860	0.309074	-1.944061	0.0838
LOG(TRNSF(-2))	0.070072	0.287113	0.244056	0.8127
LOG(TRNSF(-3))	-0.399186	0.287442	-1.388751	0.1983
LOG(TRNSF(-4))	0.432446	0.265634	1.627980	0.1380
LOG(TRNSF(-5))	-0.298622	0.166140	-1.797416	0.1058
C	8.924235	2.597548	3.435638	0.0074
R-squared	0.981098	Mean dependent var	2.627815	
Adjusted R-squared	0.955894	S.D. dependent var	0.398675	
S.E. of regression	0.083727	Akaike info criterion	-1.834503	
Sum squared resid	0.063092	Schwarz criterion	-1.189796	
Log likelihood	33.17953	Hannan-Quinn criter.	-1.682630	
F-statistic	38.92731	Durbin-Watson stat	1.988558	
Prob(F-statistic)	0.000003			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الفرع 04/: التحليل الإحصائي والقياسي والاقتصادي للنموذج الثالث:

1-4: التحليل الإحصائي:

تشتمل عملية التحليل الإحصائي للنموذج على اختبار المعنوية الجزئية للمعاملات المقدرة بالإضافة إلى التحقق من معنوية النموذج المقدر ككل، وبالنسبة للمعنوية الكلية فقد بلغت القيمة الإحصائية لاختبار فيشر ($F_{stat} = 38.92731$) وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية يساوي أو أقل من 10%؛ حيث أن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاءة بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على معنويته من الناحية الكلية.

4-2: التحليل القياسي:

كما أسلفنا الذكر بالنسبة للنموذج الأول فهذا الجزء من التحليل يهتم بالتحقق من أن بواقي تقدير النموذج لا تعاني من أي مشكلة من مشاكل القياس الكلاسيكية بالإضافة إلى التحقق من الاستقرار الهيكلي لنموذج الخاص بتأثير التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة ونتائج اختبارات القياس المختلفة موضحة من خلال الجدول والشكل الموليين:

الجدول رقم (27): نتائج اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الثالث:

النموذج	نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الثالث	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.213438	0.8129
	عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test: ARCH	0.035199	0.8532
	التوزيع الطبيعي للبواقي	jarque-berra	1.314588	0.5182
	ملائمة الشكل الدالي	Ramsey RESET Test	3.862979	0.0849

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

كما تم توضيحه من خلال الجزء الخاص بأدوات الدراسة فإن الفرضيات الصحيحة للاختبارات الأربعة الموضحة بالجدول أعلاه تنص على عدم وجود المشكلة في حين أن الفرضية البديلة لهذه الاختبارات تشير إلى أن بواقي تقدير النموذج تعاني من المشكلة محل المناقشة:

*-بالنسبة للمشكلة الأولى والخاصة بالارتباط الذاتي بين الأخطاء فقد بلغت القيمة الإحصائية للاختبار (0.213438) وهي غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها بلغت (0.8129) وهي أكبر تماماً من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية لهذا الاختبار والتي تنص على أن بواقي النموذج الثاني من هذه الدراسة لا ترتبط ذاتياً.

*-بالنسبة لمشكل عدم ثبات التباين فقد بلغت القيمة الإحصائية للاختبار (0.0351) وهي أيضاً غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها (0.8532) أكبر تماماً من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية لهذا الاختبار أيضاً أي أن بواقي تقدير النموذج ثابتة خلال كل فترة الدراسة.

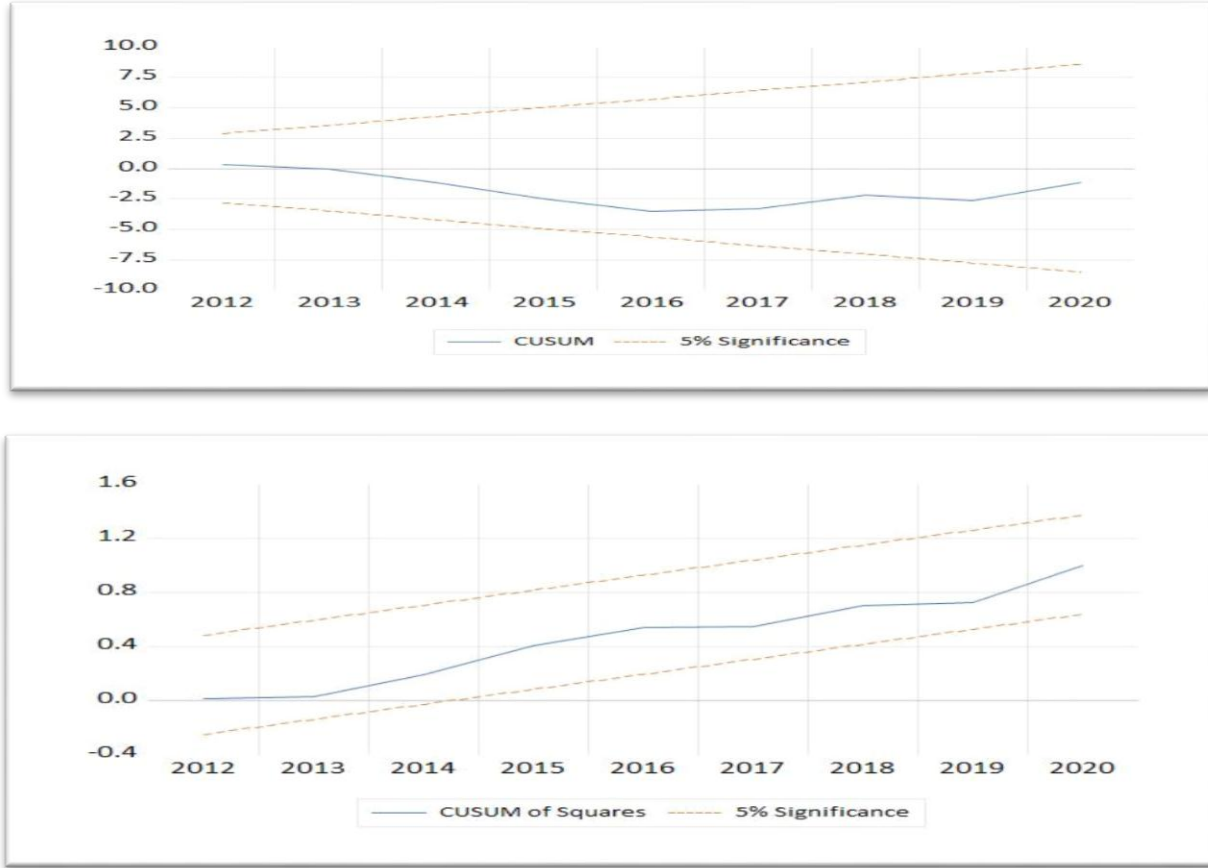
*-بالنسبة لاختباري التوزيع الطبيعي للبواقي وكذا ملائمة الشكل الدالي فقد بلغت القيمة الإحصائية للاختبارين (1.3145) بقيم إحصائية أيضاً بلغت (0.5182) وبالتالي يمكن قبول الفرضيات الصفرية للاختبار والتي تؤكد على أن بواقي تقدير النموذج تتبع التوزيع الطبيعي من جهة بالإضافة إلى أن الشكل الدالي للنموذج الثاني ملائم تماماً للبيانات المعتمدة في هذه الدراسة.

وفيما يخص الاختبار الأخير والخاص بملائمة الشكل الدالي للنموذج الدراسة فهو غير محقق بناء على اختبار (Ramsey RESET Test) حيث أن القيمة الإحصائية للاختبار بلغت (3.8629) وهي غير

دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة أقل من 5% أي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرضية الصفرية والذي ينص بملائمة الشكل الدالي للنموذج الثالث من الدراسة.

وفيما يخص اختبار المجموع التراكمي والخاص بالاستقرار الهيكلي للنموذج فنتائج موضحة من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (15): نتائج اختبار المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الثالث:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10

من خلال الشكل أعلاه يظهر أن القيم التجميعية (بالخط الأزرق) تقع داخل مجالات الثقة (الخط الأحمر) وبالتالي فمقدرات النماذج الثلاثة تمتاز بالاستقرار خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى توجد معادلة واحدة للنموذج الثاني خلال فترة الدراسة.

وبشكل عام بناء على نتائج اختبارات التحليل الإحصائي وكذا اختبارات التحليل القياسي للنموذج فيمكن قبول النموذج من الناحيتين الإحصائية والقياسية على اعتبار أن النموذج يحتوي على خاصيتي المعنوية الجزئية (لغالبية المعلمات المقدرة) بالإضافة إلى أنه يحتوي على خاصية المعنوية الكلية أي أن النموذج دال كليا من الناحية الإحصائية، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن بواقي تقدير النموذج لا تعاني من أي مشكلة من مشاكل القياس وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج المتوصل إليها بدرجة عالية من الموثوقية في عملية التحليل الاقتصادي.

3-4: التحليل الاقتصادي للنموذج الثالث:

في هذه المرحلة سيتم اعتماد معادلة التكامل المشترك لمحاولة تحليل النتائج من الناحية الاقتصادية وذلك بهدف تحليل تأثير التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة في الأجلين القصير والطويل كما سيتم التركيز على المعلمات الدالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن المعلمات الغير دالة إحصائياً تأثيرها معدوم على المتغير التابع.

3-4-1: التحليل الاقتصادي في الأجل القصير:

تشير المعلمة الإحصائية في الأجل القصير الخاصة بالمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على أنها تؤثر بشكل سلبي على معدلات البطالة في الأجل القصير وذات دلالة إحصائية جيدة جداً حيث قدرت القيمة الإحصائية لإحصائية ستيدونت بـ 0.0091 ومنه فهي أقل من 0.05 ، وهنا يمكن القول أن الأثر سلبي للتحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة أثر معنوي إحصائياً، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% تنقص بدورها معدلات البطالة بنسبة 0.73% في الأجل القصير، كما يبدو أن النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية وتظهر لنا نتائج واقعية حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية كلما كانت قادرة على الرفع من القدرة المالية للمواطن ومحاولة خلق عمل للخروج من شبح البطالة.

3-4-2: التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل:

تشير نتائج الأجل طويل من خلال قراءة المعلمة الخاصة بالمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على أن أثر التحويلات الاجتماعية يعتبر أثر إيجابي في الأجل طويل على معدلات البطالة وتتمتع المعلمة الإحصائية للمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) بمعنوية جيدة جداً حيث قدرت القيمة الإحصائية بـ 0.0000 وهي أقل من 0.05 ، وهنا يمكن القول أن الأثر السلبي للمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) أثر معنوي، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% تنقص معدلات البطالة بنسبة 0.49% ، ومما يمكن ملاحظته هو أن تراجع الأثر السلبي في الأجل الطويل عن الأجل القصير مما يقودنا إلى أن زيادة في التحويلات الاجتماعية تخفض نسب ومعدلات البطالة في الأجل القصير أكثر منها في الأجل الطويل وهنا يمكن القول أن الرفع من التحويلات الاجتماعية يبدو حل سريع للقضاء عن مشكل البطالة إذا زاد استحفاها في مجتمع الدولة الجزائرية .

المبحث الرابع: أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجي في الجزائر:

في هذا المبحث سيتم التركيز على محاولة قياس أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية المعتمدة في هذه الدراسة ويتعلق الأمر بكل من أسعار الصرف ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المعتمدة، حيث سيتم تطبيق مناهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة على النموذجين الرابع والخامس من هذه الدراسة بإتباع نفس المنهجية المعتمدة من خلال المبحث السابق حيث سيتم في البداية التحقق من توازنية العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة والمتمثلة في القيم التحويلات الاجتماعية باتجاه المتغير التابع ويتعلق الأمر بكل من أسعار الصرف في النموذج الرابع وكذا رصيد ميزان المدفوعات في النموذج الخامس.

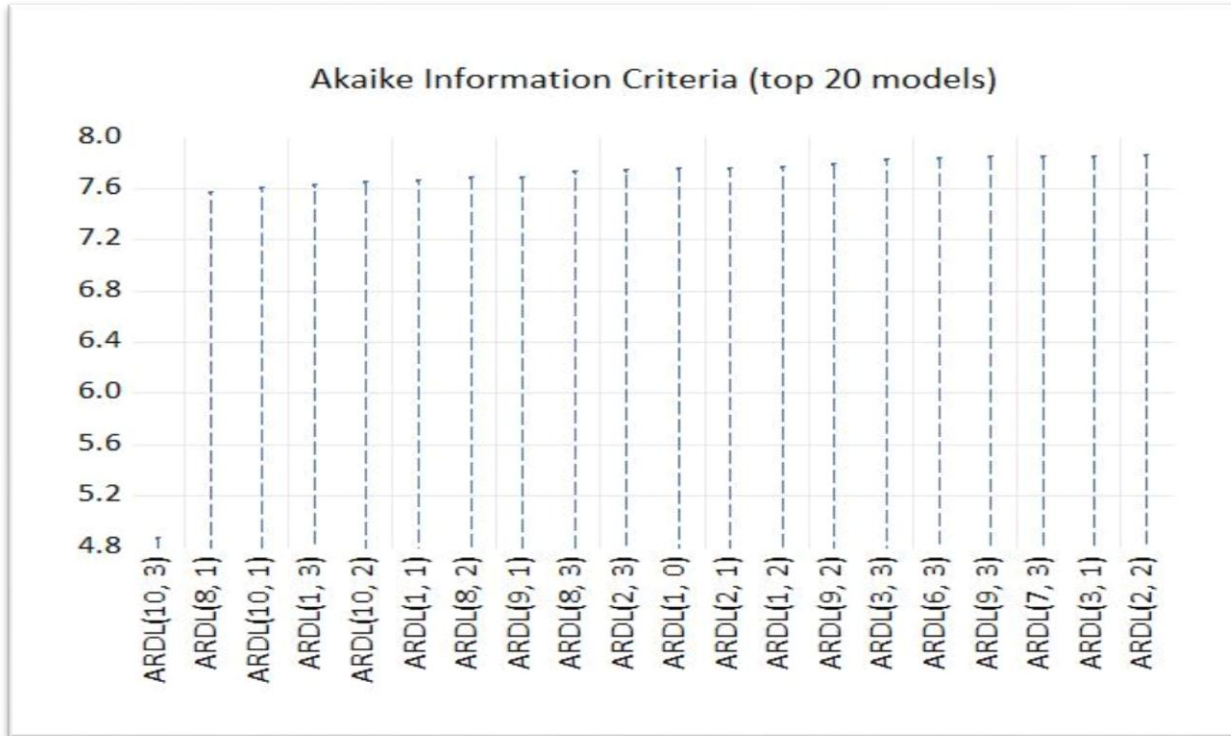
المطلب الأول: أثر التحويلات الاجتماعية على أرصدة ميزان المدفوعات (النموذج الرابع):

من خلال هذا المطلب سيتم تقدير النموذج قياسي وفق منهجية (ARDL) لتحديد إستجابة أسعار الصرف للتغيرات في حجم التحويلات الاجتماعية بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعتمدة في هذه الدراسة من خلال اختبار توازنية العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بالإضافة إلى التحليل الإحصائي والقياسي والاقتصادي للنتائج المتوصل بناء على مايلي:

الفرع 01/ اختبارات التكامل المشترك:

قبل البدء في تطبيق اختبارات التكامل المشترك وجب أولا تحديد درجة التأخير المثلى للدرجات المفسرة في الأجل القصير وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (16): تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات النموذج الرابع:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

تأسيساً على النتائج الموضحة في الشكل أعلاه فإن النموذج الأكثر كفاءة من بين مختلف النماذج المقدره وفق منهجية (ARDL) هو النموذج الذي يوافق التأخيرات التالية (3، 10) أين تم تأخير المتغير التابع والمتمثل في رصيد ميزان المدفوعات بثلاث فترات زمنية أما المتغيرات حجم التحويلات الاجتماعية فقد أُخرت بثلاثة تأخيرات، وبعد تحديد درجة التأخير المثلى تم تقدير معادلة التكامل المشترك لنموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (28): اختبارات التكامل المشترك للنموذج الرابع:

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(BP)				
Selected Model: ARDL(10, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 01/27/24 Time: 19:35				
Sample: 1993 2020				
Included observations: 18				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.82959	3.753956	7.147018	0.0056
BP(-1)*	-1.526243	0.301165	-5.067803	0.0148
TRNSF(-1)	-0.042194	0.007084	-5.956493	0.0095
D(BP(-1))	-0.379789	0.316146	-1.201311	0.3158
D(BP(-2))	0.852576	0.331063	2.575272	0.0821
D(BP(-3))	-1.837343	0.419693	-4.377829	0.0221
D(BP(-4))	-0.723872	0.384797	-1.881179	0.1565
D(BP(-5))	-1.212520	0.483200	-2.509355	0.0870
D(BP(-6))	0.105950	0.342260	0.309558	0.7772
D(BP(-7))	1.851988	0.246401	7.516164	0.0049
D(BP(-8))	0.881451	0.198669	4.436773	0.0213
D(BP(-9))	2.152540	0.272242	7.906704	0.0042
D(TRNSF)	0.123292	0.011948	10.31871	0.0019
D(TRNSF(-1))	0.035840	0.012460	2.876448	0.0637
D(TRNSF(-2))	0.105166	0.014720	7.144579	0.0056
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRNSF	-0.027645	0.008915	-3.100928	0.0533
C	17.57885	4.967073	3.539077	0.0384
EC = BP - (-0.0276*TRNSF + 17.5789)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الفرع 02/: معامل تصحيح الخطأ:

بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-1.526243) وهو يحقق الشرط اللازم والمتمثل في سالبية معامل تصحيح الخطأ والذي يعبر عن قوة الجذب نحو التوازن من الأجل القصير باتجاه الأجل الطويل، كما أن هذا المعامل يحقق الشرط الكافي والمتمثل في معنويته من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيمة ستودنت الإحصائية المرتبطة بمعامل تصحيح الخطأ (-5.067803) وهي أكبر تماماً بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل من (0.05)

حيث قدرة بـ (0.0148) وبالتالي قبلنا الفرضية البديلة للاختبار والتي تنص على دلالة معامل تصحيح الخطأ من الناحية الاقتصادية، فيما يخص وحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ لتصحيح الاختلالات في الأجل القصير وبالتالي بلوغ التوازن في الأجل الطويل فقد قدرت سنة واحدة.

الفرع 03/: اختبار الحدود:

الجدول الموالي يظهر نتائج اختبار الحدود والذي بني بناء على إحصائية فيشر:

الجدول رقم (29): اختبارات الحدود للنموذج الرابع:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	45.88129	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

بالرجوع إلى الجدول السابق فقد بلغت قيمة فيشر إحصائية ($F_{stat} = 45.88129$) وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة (5%) وعند درجة حرية (3) على اعتبار أن هذه القيمة أكبر تماماً من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة (5%) والتي بلغت (4.16) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج الرابع من هذه الدراسة.

الفرع 04/: التحليل الإحصائي والقياسي والاقتصادي للنموذج الرابع:

بعد التحقق من توازنية العلاقة في الأجل الطويل سيتم في هذه المرحلة محاولة تحليل النتائج المتوصل إليها من الزاويتين الإحصائية والقياسية، حيث يظهر الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الرابع والخاص بقياس أثر التحويلات الاجتماعية على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، والذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كما يلي:

الجدول رقم (30): نتائج تقدير أثر التحويلات الاجتماعية على أرصدة ميزان المدفوعات (النموذج الرابع):

Dependent variable: BP				
Method: ARDL				
Date: 01/27/24 Time: 19:39				
Sample (adjusted): 2003 2020				
Included observations: 18 after adjustments				
Maximum dependent lags: 10 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): TRNSF				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 40				
Selected Model: ARDL(10, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BP(-1)	-0.906032	0.163748	-5.533070	0.0116
BP(-2)	1.232366	0.174801	7.050125	0.0059
BP(-3)	-2.689920	0.324103	-8.299580	0.0037
BP(-4)	1.113472	0.212372	5.243024	0.0135
BP(-5)	-0.488648	0.179162	-2.727412	0.0721
BP(-6)	1.318470	0.199604	6.605432	0.0071
BP(-7)	1.746038	0.286953	6.084750	0.0089
BP(-8)	-0.970537	0.177486	-5.468247	0.0120
BP(-9)	1.271089	0.238172	5.336857	0.0129
BP(-10)	-2.152540	0.272242	-7.906704	0.0042
TRNSF	0.123292	0.011948	10.31871	0.0019
TRNSF(-1)	-0.129645	0.015301	-8.472908	0.0035
TRNSF(-2)	0.069326	0.012231	5.668063	0.0109
TRNSF(-3)	-0.105166	0.014720	-7.144579	0.0056
C	26.82959	3.753956	7.147018	0.0056
R-squared	0.995987	Mean dependent var	2.173435	
Adjusted R-squared	0.977258	S.D. dependent var	19.47700	
S.E. of regression	2.937227	Akaike info criterion	4.867716	
Sum squared resid	25.88190	Schwarz criterion	5.609692	
Log likelihood	-28.80944	Hannan-Quinn criter.	4.970024	
F-statistic	53.17945	Durbin-Watson stat	2.130979	
Prob(F-statistic)	0.003675			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

4-1: التحليل الإحصائي:

تشتمل عملية التحليل الإحصائي للنموذج على اختبار المعنوية الجزئية للمعاملات المقدرة بالإضافة إلى التحقق من معنوية النموذج المقدر ككل، وبالنسبة للمعنوية الكلية فقد بلغت القيمة الإحصائية لاختبار فيشر ($F_{stat} = 53.17945$) وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية يساوي أو أقل من 5%؛ حيث أن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاءة بلغت (0.0036) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على معنويته من الناحية الكلية.

4-2: التحليل القياسي للنموذج:

في هذا الجزء من التحليل يهتم بالتحقق من أن بواقي تقدير النموذج لا تعاني من أي مشكلة من مشاكل القياس الكلاسيكية بالإضافة إلى التحقق من الاستقرار الهيكلي لنموذج الخاص بتأثير التحويلات الاجتماعية على رصيد ميزان المدفوعات حيث أن الهدف من هذه الاختبارات هو التأكد من خلو نموذج الدراسة من مختلف مشاكل القياس، والتي تتسبب في الحصول على مقدرات زائفة ومتحيزة لمعاملات النماذج، ونتائج اختبارات القياس المختلفة موضحة من خلال الجدول والشكل الموالين:

الجدول رقم (31): نتائج اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الرابع:

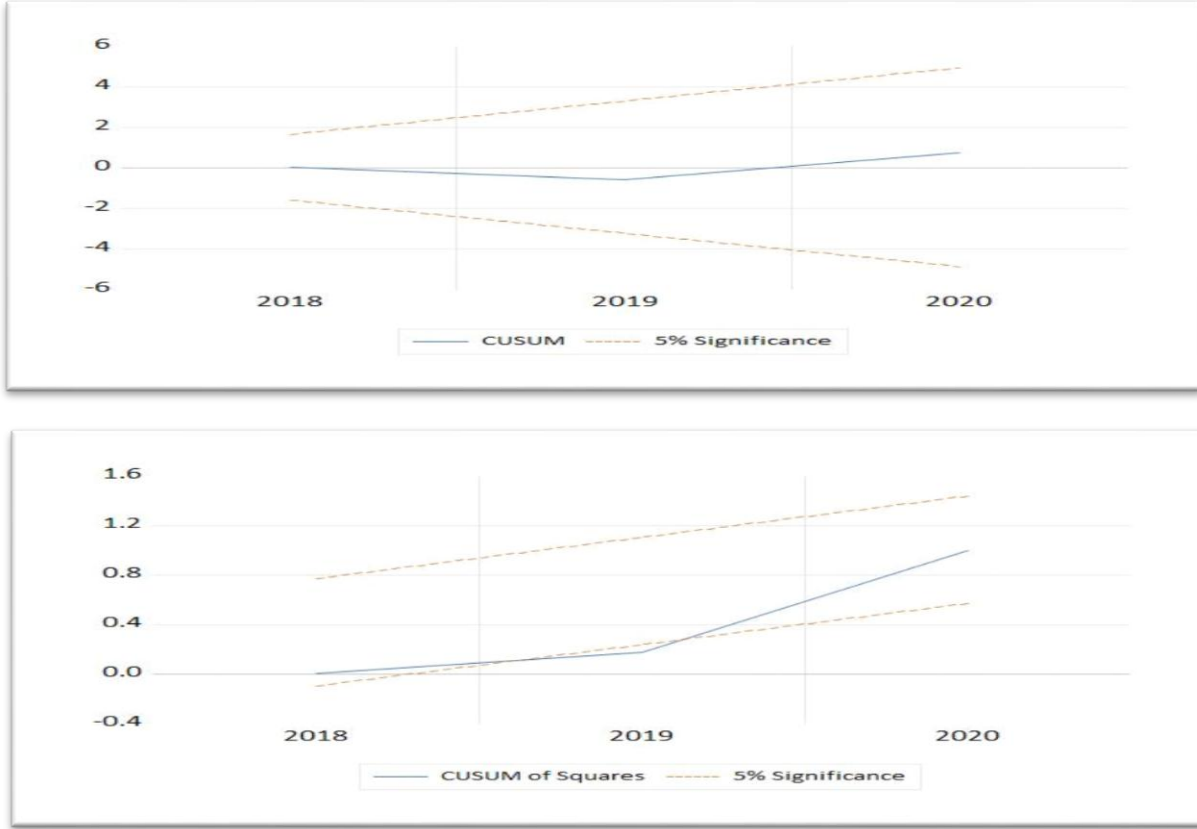
النموذج	نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الرابع	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.135733	0.8745
	عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test: ARCH	3.550786	0.0741
	التوزيع الطبيعي للبواقي	jarque-bera	1.521880	0.4672
	ملائمة الشكل الدالي	Ramsey RESET Test	1.490377	0.2456

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

ترتكز الاختبارات المبينة في الجدول أعلاه على فرضيات متشابهة إلى حد ما حيث أن فرضية العدم تنص على عدم وجود المشكلة سواء مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء أو عدم ثبات تباينات الأخطاء خلال فترة الدراسة أو أن بواقي تقدير كل نموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي، ومن الملاحظ من خلال الجدول السابق أن القيم الاحتمالية لكل الاختبارات في النموذج الرابع أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة للاختبارات الثلاثة أي يمكن القول أن النماذج المقدره محل الدراسة لا تعاني من أي مشكل من مشاكل القياس ويمكن الاعتماد عليها بمستوى عالي من الثقة في تحليل الصدمات.

كما أظهرت نتائج اختبار (Ramsey RESET Test) مدى ملائمة الشكل الدالي لنموذج الدراسة النموذج الرابع والذي يقيس أثر التحويلات الاجتماعية على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري حيث بلغت القيمة الإحصائية للاختبار (12.47891) وهي غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة (5%) على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها تساوي (0.1963) أي يمكن قبول الفرضية الصفرية لهذا الاختبار والتي تنص على ملائمة الشكل الدالي لنموذج الدراسة، و فيما يلي نتائج اختبار (CUSUM) والذي يحدد مدى الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة ويؤكد نتائج اختبار (Ramsey RESET Test):

الشكل رقم (17): نتائج اختبارات مربع المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الرابع:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الشكل أعلاه يظهر أن القيم التجميعية (بالخط الأزرق) تقع داخل مجالات الثقة (الخط الأحمر) وبالتالي فمقدرات النماذج الثلاثة تمتاز بالاستقرار خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى توجد معادلة واحدة للنموذج خلال فترة الدراسة.

4-3: التحليل الاقتصادي للنموذج الرابع:

بالرجوع إلى الجدول الخاص بتقدير النموذج الرابع والخاص بمعادلة التكامل المشترك لنموذج الدراسة الرابع يمكن تسجيل النتائج التالية في الأجلين القصير والطويل على النحو التالي:

4-3-1: في الأجل القصير:

تشير المعلمة الإحصائية في الأجل القصير الخاصة بالمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على أنها تؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات في الأجل القصير وهي ذات دلالة إحصائية جيدة جداً حيث قدرت القيمة الإحصائية لإحصائية ستيودنت بـ 0.0095 ومنه فهي أقل من 0.05 ، ومن هنا يمكن القول إن الأثر السلبي للتحويلات الاجتماعية على ميزان المدفوعات هو أثر معنوي إحصائياً، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان في ميزان المدفوعات بـ 4.2% في الأجل القصير.

4-3-2: في الأجل الطويل:

تشير نتائج الأجل الطويل من خلال قراءة المعلمة الخاصة بالمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على أن أثر التحويلات الاجتماعية يعتبر أثر سلبي في الأجل الطويل على ميزان المدفوعات وتتمتع المعلمة الإحصائية للمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) بمعنوية جيدة جداً حيث قدرت القيمة الإحصائية بـ 0.0533 وهي أقل من 0.10 ، وهنا يمكن القول أن الأثر السلبي للمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على ميزان المدفوعات أثر معنوي إحصائياً، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان ميزان المدفوعات بـ 2.76% .

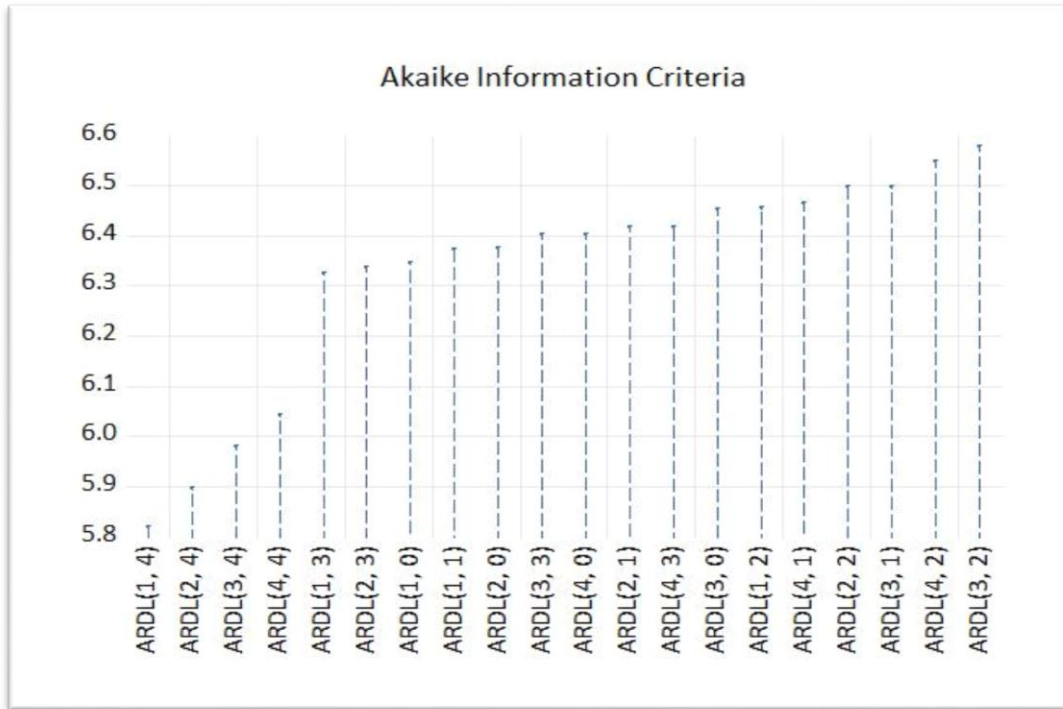
المطلب الثاني: أثر التحويلات الاجتماعية على أسعار الصرف (النموذج الخامس):

من خلال هذا المطلب سيتم محاولة اختبار حجم التحويلات الاجتماعية على المؤشر الثاني من مؤشرات الاقتصاد الخارجي والمتمثل في أسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة التي تشملها هذه الدراسة، وذلك بالاعتماد على منهجية (ARDL) وبنفس الطريقة المتبعة في المطالب السابقة سيتم تطبيقها على النموذج الأخير من هذه الدراسة.

الفرع 01: اختبار التكامل المشترك للنموذج الخامس:

سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك كما اجري سلفاً من خلال نقطتين رئيسيتين وهما الشروط المطلوبة في معامل تصحيح الخطأ بالإضافة إلى اختبار الحدود، وقبل ذلك سيتم أولاً تحديد درجة تأخير كل متغير من متغيرات الدراسة وفقاً لمعيار (AIC) والنتائج موضحة من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (18): تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات النموذج الخامس:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10

بالرجوع إلى الشكل السابق فإن النموذج الأكثر كفاءة من الناحية الإحصائية هو (1.4) ARDL أين تم تأخير التغير التابع والمتمثل في أسعار الصرف فترة واحدة زمنية، في حين لم تم تأخير المتغيرات المفسرة بثلاثة فترة زمنية.

الجدول رقم (32): اختبارات التكامل المشترك في النموذج الخامس:

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(ER) Selected Model: ARDL(1, 4) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 11/27/23 Time: 14:37 Sample: 1993 2020 Included observations: 24				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.89042	5.435886	3.291169	0.0043
ER(-1)*	-0.250275	0.079884	-3.132974	0.0061
TRNSF(-1)	0.008500	0.002086	4.074256	0.0008
D(TRNSF)	-0.004009	0.004257	-0.941716	0.3595
D(TRNSF(-1))	-0.012396	0.005084	-2.438379	0.0260
D(TRNSF(-2))	-0.016685	0.004588	-3.636800	0.0020
D(TRNSF(-3))	-0.018133	0.004922	-3.683802	0.0018
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRNSF	0.033963	0.006522	5.207634	0.0001
C	71.48319	6.559671	10.89737	0.0000
EC = ER - (0.0340*TRNSF + 71.4832)				

• المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الفرع 02/: معامل تصحيح الخطأ:

بالرجوع إلى الجدول السابق فقد بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.2502) وهو يحقق الشرط الأول والمتمثل في سالبية هذا المعامل أي أنه يمثل قوة الجذب نحو التوازن من الأجل القصير باتجاه الأجل الطويل، بالإضافة إلى أن هذا المعامل يحقق الشرط الكافي والمتمثل في معنويته من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الإحصائية لستودنت بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ ($T_{STAT} = -4.81$) بقيمة إحصائية أقدر بـ (0.0061) وهي أقل تماماً من القيمة الحرجة (0.05) أي يمكن قبول الفرضية البديلة للاختبار والتي تنص على معنوية هذا المعامل من الناحية الإحصائية بالنسبة لوحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ

لتصحيح اختلالات الأجل القصير وبالتالي بلوغ التوازن في الأجل الطويل هي $(\frac{1}{0.2502} = 3.99)$ بالتقريب أربع سنوات

الفرع 03/: اختبار الحدود:

الجدول رقم (33): اختبارات الحدود للنموذج الخامس:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	12.04111	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

بلغت القيمة الإحصائية لاختبار الحدود $(F_{stat} = 12.04)$ وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة (5%) ودرجة حرية (3) على اعتبار أنها أكبر تماماً من القيمة الجدولية المقابلة لها عند حجم عينة (25) ومستوى معنوية (5%) والتي بلغت (4.16) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على أن: وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل من حجم التحويلات الاجتماعية وأسعار النفط باتجاه أسعار الصرف.

الفرع 04/: التحليل الإحصائي والقياسي والاقتصادي للنموذج الخامس المقدر:

بعد التحقق من توازنية العلاقة في الأجل الطويل بالنموذج الخامس سيتم في هذه المرحلة اختبار كفاءته من الناحية الإحصائية والقياسية وهو ما سيتم مناقشته من خلال هذه النقطة، والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير النموذج الخامس من هذه الدراسة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية:

الجدول رقم (34): نتائج تقدير أثر التحويلات الاجتماعية على أسعار الصرف (النموذج الخامس):

Dependent variable: ER				
Method: ARDL				
Date: 11/27/23 Time: 14:37				
Sample (adjusted): 1997 2020				
Included observations: 24 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TRNSF				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(1, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ER(-1)	0.749725	0.079884	9.385175	0.0000
TRNSF	-0.004009	0.004257	-0.941716	0.3595
TRNSF(-1)	0.000114	0.005749	0.019752	0.9845
TRNSF(-2)	-0.004289	0.005395	-0.795083	0.4375
TRNSF(-3)	-0.001448	0.005705	-0.253819	0.8027
TRNSF(-4)	0.018133	0.004922	3.683802	0.0018
C	17.89042	5.435886	3.291169	0.0043
R-squared	0.970553	Mean dependent var	82.73821	
Adjusted R-squared	0.960160	S.D. dependent var	19.75235	
S.E. of regression	3.942556	Akaike info criterion	5.820029	
Sum squared resid	264.2438	Schwarz criterion	6.163628	
Log likelihood	-62.84034	Hannan-Quinn criter.	5.911186	
F-statistic	93.38506	Durbin-Watson stat	1.598238	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10

4-1: التحليل الإحصائي:

تشتمل عملية التحليل الإحصائي للنموذج على اختبار المعنوية الجزئية للمعاملات المقدرة بالإضافة إلى التحقق من معنوية النموذج المقدر ككل، وبالنسبة للمعنوية الكلية فقد بلغت القيمة الإحصائية لاختبار فيشر ($F_{stat} = 93.38506$) وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية يساوي أو أقل من 5%؛ حيث أن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصاءة بلغت (0.0000) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على معنويته من الناحية الكلية.

4-2: التحليل القياسي:

ملخص نتائج اختبارات مشاكل القياس الخاصة ببواقي تقدير النموذج الخامس واختبارات الاستقرار الهيكلي وملائمة الشكل الدالي موضحة من خلال الشكل والجدول التاليين:

الجدول رقم (35): نتائج اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية الخاصة بالنموذج الخامس:

النموذج	نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الخامس	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.405768	0.6736
	عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test: ARCH	0.920616	0.3482
	التوزيع الطبيعي للبواقي	jarque-bera	0.908461	0.6349
	ملائمة الشكل الدالي	Ramsey RESET Test	0.976843	0.3377

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

ترتكز الاختبارات المبينة في الجدول أعلاه على فرضيات متشابهة إلى حد ما حيث أن فرضية العدم تنص على عدم وجود المشكلة سواء مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء أو عدم ثبات تباينات الأخطاء خلال فترة الدراسة أو أن بواقي تقدير كل نموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي، ومن الملاحظ من خلال الجدول السابق أن القيم الاحتمالية لكل الاختبارات في النموذج الخامس أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة للاختبارات الثلاثة وفي النماذج الفرعية الثلاث أي يمكن القول أن النموذج المقدر محل الدراسة لا تعاني من أي مشكل من مشاكل القياس ويمكن الاعتماد عليها بمستوى عالي من الثقة في تحليل الصدمات.

وفيما يخص الاختبار الرابع والخاص بملائمة الشكل الدالي لاختبار (Ramsey RESET Test) فقد بلغت القيمة الإحصائية لهذا الاختبار (0.97) بقيمة إحصائية (0.3377) أكبر تماماً من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية لهذا الاختبار والتي تنص على أن الشكل الدالي المعتمد بالنسبة للنموذج الخامس هو ملائم للبيانات الدراسة، وفيما يلي نتائج اختبار المجموع التراكمي الخاص بالاستقرار الهيكلي للنموذج الخامس:

الشكل رقم (19): نتائج اختبارات مربع المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الخامس:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الشكل أعلاه يظهر أن القيم التجميعية (بالخط الأزرق) تقع داخل مجالات الثقة (الخط الأحمر) وبالتالي فمقدرات النماذج الخامس تمتاز بالاستقرار خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى توجد معادلة واحدة للنموذج خلال فترة الدراسة.

3-4: التحليل الاقتصادي للنموذج الخامس:

3-4-1: في الأجل القصير:

تشير معلمة الإحصائية في الأجل القصير الخاصة بالمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على أنها تأثر بشكل إيجابي على سعر الصرف في الأجل القصير وذات دلالة إحصائية جيدة جداً حيث قدرت القيمة الإحصائية لإحصائية ستيودنت بـ 0.0008 ومنه فهي أقل من 0.05، ومن هنا يمكن القول إن الأثر الإيجابي للتحويلات الاجتماعية على سعر الصرف في الأجل القصير أثر معنوي إحصائياً، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة يزيد بدوره سعر الصرف بـ 0.85% في الأجل القصير.

3-4-2: في الأجل الطويل:

تشير نتائج الأجل الطويل من خلال قراءات المعلمة الخاصة بالمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على أن أثر التحويلات الاجتماعية يعتبر أثر إيجابي في الأجل الطويل على سعر الصرف وتتمتع المعلمة الإحصائية للمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) بمعنوية جيدة جداً حيث قدرت القيمة الإحصائية بـ

0.0001 وهي أقل من **0.05**، وهنا يمكن القول بأن الأثر الإيجابي للمتغير المستقل (التحويلات الاجتماعية) على سعر الصرف في الأجل الطويل ذات أثر معنوي إحصائياً، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة زاد سعر الصرف بـ **3.39%** في الأجل الطويل، ويمكن ملاحظات أن الأثر الإيجابي للتحويلات الاجتماعية يَأْثُر بشكل أكبر في الأجل الطويل أكثر منه في الأجل القصير.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر حيث تم فيها استخدام أساليب القياس الكمية المتطورة لتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مع التركيز بشكل خاص على التحويلات الاجتماعية كمتغير رئيسي لتفسير مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر مع دراسة تطبيق مناهج التحليل الحديث للسلاسل الزمنية المبنية على نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة الخطية (ARDL) التي تمكن من قياس آثار التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

كما انقسم هذا الفصل إلى أربعة محاور رئيسية يبدأ بعرض الأدوات المستخدمة في الدراسة، ثم يتناول المنهجية المتبعة من خلال تقديم المتغيرات المعتمدة في عملية النمذجة ومصادر البيانات.

ويشمل هذا المحور أيضاً الإحصاءات الوصفية للمتغيرات وعلاقات الارتباط بينها مع التركيز على تقدير نموذج قياسي غير خطي لتحديد أثر الصدمات السالبة والموجبة في حجم التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي.

كما تم تحليل البيانات المعتمدة في الدراسة لتقديم تصور مبدئي عن خصائصها التي تُظهر أن الإحصاءات الوصفية للوسط الحسابي لحجم التحويلات الاجتماعية بلغ 937.4081 مليار دينار جزائري، مما يعكس السياسات الحكومية المتعلقة بالأمن والسلم الاجتماعي، كما يتضح من الإحصاءات أن معدلات النمو الاقتصادي والتضخم بلغت على التوالي 2.67% و 6.87%.

كما سجلت الدراسة أيضاً القيم الأعلى والأدنى لمتغيرات مثل التحويلات الاجتماعية، التضخم، رصيد ميزان المدفوعات، وسعر الصرف حيث تُشير هذه البيانات إلى استقرارية متغيرات الدراسة، مما يشير إلى إمكانية الوصول إلى نتائج تقدير مقبولة من الناحيتين الإحصائية والقياسية.

ومن خلال النماذج القياسية تم التوصل إلى:

-بالنسبة للأجل القصير:

لـ كلما زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% يزيد الإنتاج المحلي الإجمالي بـ 0.12%.

لـ كلما زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% يزيد فإن التضخم يزيد بـ 0.68%.

لـ كلما زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% تنخفض البطالة بنسبة 0.73%.

لـ كلما زادت التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة فإن ميزان المدفوعات بدوره ينخفض بنسبة 4.2%.

لـ كلما زادت التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة فإن سعر الصرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي

يزيد بنسبة 0.85%.

بالنسبة للأجل الطويل:

لـ يعتبر أثر التحويلات الاجتماعية على الناتج المحلي الإجمالي أثر إيجابي؛ حيث أنه كلما زادت

التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% يزداد حجم الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.29%.

لأن أثر التحويلات الاجتماعية على التضخم أثر إيجابي حيث أنه كلما زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% فإن التضخم يرفع بنسبة 0.48%.

لأن أثر التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة أثر معنوي سلبي، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% تنقص معدلات البطالة بنسبة 0.49%.

لأن الأثر السلبي للتحويلات الاجتماعية على ميزان المدفوعات أثر معنوي إحصائياً، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى نقصان ميزان المدفوعات بـ 2.76%.

لأن الأثر الإيجابي للتحويلات الاجتماعية على سعر الصرف في الأجل الطويل ذات أثر معنوي إحصائياً، حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة زاد سعر الصرف بـ 3.39% في الأجل الطويل.



خاتمة:

تعد سياسة الدعم الحكومي من أبرز السياسات المعتمدة من قبل الدولة لإيجاد حلول لمشاكل المواطنين وللتخفيف من حدة التباين في مستويات المداخل وإعادة توزيعها لصالح الفئات محدودة الدخل لاسيما الفقراء منهم قصد التأقلم في بيئتهم دون الإحساس بالحرمان وعدم المساواة الطبيعية عن طريق اعتماد جملة من البرامج الحكومية ذات الطابع الاجتماعي التي يتم من خلالها تخصيص نسبة كبيرة من الموارد العامة للإنفاق على الدعم بصورة ظاهرة وصريحة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع مع البحث والحفاظ عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يرمي إلى تحقيق التشغيل الكامل والاستقرار في المستوى العام للأسعار والتوازن في ميزان المدفوعات مع تحفيز معدلات النمو والحفاظ على قيمة العملة الوطنية من التدهور، وذلك لأن عملية الدعم تعتبر وسيلة لإعادة عملية توزيع الربح.

من هذا المنطلق، ومنذ الإستقلال سعت الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى تطبيق سياسة الدعم الاجتماعي بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية وتحسيناً للوضع الاقتصادي للبلاد معتمدة في تمويلها على مداخل الجباية البترولية لتصبح التحويلات الاجتماعية جزء لا يتجزأ من هذه السياسة نظراً لتوجهها نحو ستة قطاعات رئيسية أهمها: السكن والصحة والتعليم.

نتائج الدراسة:

وبعد إجراء الدراسة وتحليل واقع وتطور الدعم الحكومي في الجزائر ومعرفة تأثيره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي واعتمادنا على التحويلات الاجتماعية كمتغير يعبر عن الدعم في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

✚ إن الدعم عبارة عن نفقة عامة تقدمها الدولة على شكل عيني أو نقدي بدون أن تحصل على عائد أو مقابل من المستفيد، وبذلك فهو يعد عبء مالي تتكفل الدولة بمصاريفه من أجل تمكين الأفراد والمؤسسات من الحصول على السلع والخدمات بأسعار منخفضة عن أسعار السوق الحر.

✚ تعتمد الجزائر على سياسة الدعم كأداة لتوفير الحماية الاجتماعية وبذلك فهي تعطي أولوية في دعم قطاعات السكن والأسرة والصحة.

✚ على الرغم من الأهمية البالغة لسياسة الدعم فإن عدم إتباع سياسة الدعم المستهدف يجعل منها سياسة مكلفة للدولة تستنزف موارد الميزانية؛ حيث تخصص الدولة جزء كبير من إيراداتها (25%) لتغطية مخصصات الدعم عامة والتحويلات الاجتماعية خاصة.

✚ اتساع نطاق تطبيق سياسة الدعم في الفترة الأخيرة مع تسارع وتيرة نمو حجمها نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات.

✚ إن الاستقرار الاقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية على غرار السياسة المالية والنقدية وأسعار الفائدة؛ حيث أن تحقيقه لا يتم إلا بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في الحدود المناسبة بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب في تحقيقه مع الحفاظ على توازن مؤشراتته.

من خلال دراستنا لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020 اتضح لنا أن الجزائر انتهجت سياسة اقتصادية صارمة في سنوات التسعينات لمرورها بأوضاع أمنية واقتصادية حرجية تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام وارتفاع معدلات التضخم التي تمس بشكل خاص الكتلة النقدية مع اختلال في توازن ميزان المدفوعات وارتفاع سعر صرف العملة الوطنية اتجاه العملة الأجنبية في تلك الفترة، أما في المرحلة التي تليها فقد كان اتجاه مؤشرات الاستقرار الاقتصادي عكس ما كان عليه سابقاً بسبب الارتفاع في أسعار البترول وذلك لاعتبار الاقتصاد الجزائري رهينة التغيرات الحاصلة في أسعار النفط لكونه المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تحصيل إيراداتها.

إن للتحويلات الاجتماعية أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في المدى القصير والطويل؛ حيث أن تزايد حجم التحويلات الاجتماعية يُشكّل تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل عندما يزيد الاعتماد على هذه التحويلات، ويمكن للحكومة توجيه المزيد من الموارد نحو دعم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعزيز القطاع الخاص لتزايد حجم الإنتاج.

توصلنا إلى أنه كلما تم رفع التحويلات الاجتماعية يزداد معدل التضخم وهو ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وأن للتحويلات الاجتماعية على التضخم في الأجل الطويل أثراً أقل منه في الأجل القصير.

هناك علاقة عكسية بين التحويلات الاجتماعية والبطالة حيث كلما ارتفعت التحويلات الاجتماعية تنخفض معدلات البطالة؛ مما يقودنا إلى أن الزيادة في نسب التحويلات الاجتماعية تخفض نسب ومعدلات البطالة في الأجل القصير أكثر منها في الأجل الطويل وهنا يمكن القول إن الرفع من التحويلات الاجتماعية يبدو حلاً سريعاً للقضاء على مشكل البطالة إذا زاد استفحالها في مجتمع الدولة الجزائرية مع الرفع من القدرة المالية للمواطن.

إن للتحويلات الاجتماعية أثراً سلبياً على ميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل وهو ما يؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات.

إن زيادة التحويلات الاجتماعية تؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية حيث كلما زادت التحويلات الاجتماعية ينخفض سعر صرف العملة الوطنية، وهي تؤثر بشكل أكبر في المدى الطويل أكثر منه في المدى القصير.

اختبار الفرضيات:

من خلال إجراء الدراسة التطبيقية سمحت لنا هذه الدراسة بمعرفة مدى صحة الفرضيات من عدمها:

الفرضية الأولى: تعتمد الدولة الجزائرية على أنواع مختلفة من الدعم الحكومي على غرار الدعم الصريح والدعم الحكومي الضمني من أجل تحسين مستوى معيشة المواطن؛ من خلال ما ت التتطرق إليه في المبحث الثالث من الفصل الأول نؤكد صحة هذه الفرضية.

❖ **الفرضية الثانية:** تؤثر التحويلات الاجتماعية بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؛ من خلال النتائج المتحصل من الدراسة التطبيقية تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث أن الأثر كان معنوياً في الأجلين القصير والطويل وبلغت القيمة الإحصائية لإحصاءة t في الأجل القصير **0.0144** وفي الأجل الطويل **0.0071** وهي أقل من **0.05** في كلا الأجلين وعليه يمكننا القول أن هناك أثر إيجابي للتحويلات الاجتماعية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين.

❖ **الفرضية الثالثة:** تؤدي التحويلات الاجتماعية إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر؛ حيث تؤكد صحة هذه الفرضية من خلال النموذج الثاني من الدراسة التطبيقية الذي تشير نتائجه إلى أن أثر التحويلات الاجتماعية يعتبر أثر إيجابي في الأجلين القصير والطويل وذو معنوية إحصائية نتيجة الزيادة في الطلب على العرض.

❖ **الفرضية الرابعة:** تؤثر التحويلات الاجتماعية بشكل إيجابي على معدلات البطالة في الجزائر؛ ننفي صحة هذه الفرضية من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية في الأجلين القصير والطويل حيث كان الأثر أثر معنوي إحصائياً ولكنه سلبي مما يوحي أنه كلما زادت التحويلات الاجتماعية انخفضت معدلات البطالة في الجزائر وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

❖ **الفرضية الخامسة:** تؤثر التحويلات الاجتماعية بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات؛ من خلال الدراسة التطبيقية وتقديرات النموذج المتوصل إليها ننفي صحة هذه الفرضية حيث يمكننا القول أن هناك أثر سلبي للتحويلات الاجتماعية على ميزان المدفوعات في كلا الأجلين القصير والطويل ذو دلالة إحصائية.

❖ **الفرضية السادسة:** تؤثر التحويلات الاجتماعية بشكل إيجابي على سعر الصرف في الجزائر؛ من خلال النتائج المتوصل إليها في النموذج الخامس من الدراسة التطبيقية تؤكد صحة هذه الفرضية حيث يمكننا القول إنه كلما زادت التحويلات الاجتماعية يزداد سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل ذو معنوية جيدة.

التوصيات:

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج في هذه الدراسة تم استخلاص جملة من التوصيات لتفعيل دور الدعم الحكومي في الاقتصاد بشكل إيجابي نوجزها فيما يلي:

❖ على الرغم من الأهمية البالغة للدعم الحكومي إلا أن الجزائر تواجه صعوبات مالية بسبب محدودية إيراداتها العامة وهو ما يثقل كاهل الميزانية العامة مما يستدعي إعادة النظر في سياسة الدعم بهدف المساهمة في إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية والانتقال نحو نظام دعم أكثر إنصافاً يمكن من تحسين فعالية وكفاءة تدخل الدولة في هذا المجال عن طريق تخصيص مبالغ مالية مباشرة للطبقة الفقيرة والتي لا تمتلك مصدر دخل.

❖ العمل على تطبيق بطاقة الدعم لتخصيص وتنظيم الفئة المستهدفة للدعم.

❖ إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر واستبدالها بسياسة الدعم المباشر التي تستهدف الأفراد المحتاجين له.

❖ وضع أسس وآليات توضح كيفية تحديد المستحقين للدعم، عن طريق دخل الأسرة مثلاً.

❖ تشجيع التنمية والاستثمار والإنتاج المحلي.

اقتراحات الدراسة:

في نهاية الأطروحة يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال البحث أنه يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها:

❖ دراسة أثر الدعم الضمني على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؛

❖ دراسة أثر الدعم الحكومي على الاقتصاد الجزائري؛

❖ إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر؛

❖ أثر رفع الدعم الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

- ❖ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- ❖ أحمد عرفة أحمد يوسف، الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.
- ❖ إسماعيل عبد الرحمان وحري محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.
- ❖ أنور رجب محمد عبد الرحمان، دعم الطاقة وسبل ترشيده في ضوء التجارب الدولية (مصر، تركيا، أندونيسيا) مع التركيز على الحالة المصرية وأثره خلال الفترة من 2004 - 2014 وإقتراح إطار لترشيده، ط1، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2019.
- ❖ جيمس جوارتيني وريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، الاقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
- ❖ حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة (مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصري)، ط1، المصرية للنشر والتوزيع، 2020.
- ❖ حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.
- ❖ خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط6، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2003.
- ❖ خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة، مصر، 2016.
- ❖ رضا صاحب أبو أحمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- ❖ رمضان صديق، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006.
- ❖ زينب حسين عوض الله وآخرون، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- ❖ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي (المؤسسات النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- ❖ ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي -، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

- ❖ طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد العربي الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- ❖ طارق محمد صفوت قابل، إصلاح دعم المواد البترولية في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي إندونيسيا وإيران، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.
- ❖ طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- ❖ طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، مدخل علم الاقتصاد - التحليل الجزئي والكلّي -، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
- ❖ عادل أحمد حشيش، الدعم السلي والامن الغذائي -دراسة تحليلية لعناصر المشكلة بالدول المتخلفة وجدوى السياسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بحلها في مصر-، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر.
- ❖ عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- ❖ عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- ❖ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2005/2004.
- ❖ علي منصور سعيد عطية، دور الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، مارس 2021.
- ❖ فداء منصور أبو المعاطي الجوهري، اقتصاديات الدعم بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، ط1، دار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2020.
- ❖ فيصل أحمد محمد خليفة الكندري، آليات ومقومات النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين دولتي أندونيسيا والكويت-، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2017.
- ❖ محمد رياض رشيد وعامر الفيتوري المقري، مبادئ علم الاقتصاد، منشورات ELGA، بدون بلد النشر، 1995.
- ❖ محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي -النظرية والمفهوم-، دار القاهرة، القاهرة، مصر.
- ❖ محمود أحمد عياد صالح وإبراهيم جابر السيد، مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسات الإنفاق، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ودار الجديد للنشر والتوزيع، مصر، الجزائر، 2020.
- ❖ محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، بدون بلد النشر، 2007.
- ❖ محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.

- ❖ محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- ❖ ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى عبد الرحمان، مدخل في علم الاقتصاد، ط2، دار زهدان، عمان الأردن، 2002.
- ❖ هشام محمود الإقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- ❖ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2005.
- ثانياً: المقالات:**
- ❖ أبحاث هيفاء نجيب مهودر، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 23، جامعة البصرة، العراق، 2012.
- ❖ أحمد حافظ الطائي، سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 12، ع/40، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014.
- ❖ إسلام نمير رامي سيد، أثر سعر الصرف على قيم التداول بالبورصة المصرية تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 04، جامعة عين شمس، مصر، 2019.
- ❖ براهيم حسين ومبارك قرقب، دعم الطاقة وتأثيره على الموازنة العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر 2018/2009-، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 03، جامعة تمنراست، الجزائر، 2020.
- ❖ بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، جامعة عبد الحميد ابن باديس -مستغانم-، الجزائر، 2016.
- ❖ بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، جامعة عبد الحميد ابن باديس -مستغانم-، الجزائر، سبتمبر 2016.
- ❖ البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 05، العدد 02، جامعة البيض، الجزائر، ديسمبر 2019.
- ❖ بشيشي وليد ومجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني، جامعة الجزائر 1، الجزائر.
- ❖ بطاهر علي، تحديات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، جامعة حسية بن بو علي -الشلف-، الجزائر، 2023.

- ❖ بلال بوجمعة، قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي بالجزائر (دراسة قيسية للفترة 1986-2011)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28، العدد الأول-الجزء الأول، جامعة حلوان، مصر، 2014.
- ❖ بن جميل هناء، التمويل التضخمي كوسيلة لضبط عجز الموازنة مع الإشارة لتجربة الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ماي 2018.
- ❖ بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر -دراسة تحليلية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية- 27 (2)، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور -الجلفة-، الجزائر، 2013.
- ❖ بن سعيد محمد وهادجي عبد الجليل، دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، جامعة أحمد درابعية -أدرار-، الجزائر، 2013.
- ❖ بن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، ديسمبر 2014.
- ❖ بوهريرة عباس وبوعبدلي أحلام، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصاد، المجلد 06، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، الجزائر، 2018.
- ❖ جعفري طالب أحمد جنديل الخزعلي، سياسة الدعم السعري للمنتوج الزراعي في العراق مع التطبيق على محصول زهرة الشمس في محافظة واسط، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 14، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2009.
- ❖ جمال مساعدية وشريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية"، مجلة دراسات (العدد الاقتصادي)، المجلد 10، العدد 02، جامعة اعمار التليجي -الأغواط-، الجزائر، 2019.
- ❖ جيوفاني ديلا أريشيا، حالات رواج الأوراق المالية -ماهي أفضل الطرق لإدارتها؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 02، صندوق النقد الدولي، 2009.
- ❖ حسنى ششوي وعاشور حيدوشي، تأثير السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 1970-2017، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 17، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2020.
- ❖ حنصال أبو بكر وبن أحمد سعدية، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفاعلية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، العدد 07، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، الجزائر، 2018.

- ❖ دندن فتحي حسن وقدال زين الدين، الاقتصاد الموازي وإنعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي التبسي -تبسة-، الجزائر، 2021.
- ❖ دندن فتحي حسن وقدال زين الدين، الدعم الحكومي وإنعكاساته على الموازنة العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار -إيليزي-، الجزائر، 2022.
- ❖ روابح عبد الرحمان، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الصين إلى الولايات المتحدة للفترة (2000-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة طاهري محمد -بشار-، الجزائر، 2019.
- ❖ روشو عبد القادر وراتول محمد، أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21، جامعو محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2017.
- ❖ زغواني ليلي وبودخدخ كريم، إصلاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، جامعة عمار التليجي -الأغواط-، الجزائر، 2021.
- ❖ زهرة دريش وآخرون، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الأسواق المالية -ماليزيا (2013-2019) نموذجاً-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2019.
- ❖ سعيد الحلاق ونادرة مريان، الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن -دراسة تحليلية قياسية (1975-1996)-، مجلة دراسات، المجلد 27، "العلوم الإدارية"، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2000.
- ❖ سويح جمال وبن ثابت علال، دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، جامعة طاهري محمد -بشار-، الجزائر، ديسمبر 2020.
- ❖ سي محمد كمال وبن هدي إكرام، تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة، والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت -، الجزائر، 2021.
- ❖ صرامة عبد الوحيد وبعلول نوفل، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات -دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000/2016-، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 02، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2018.

- ❖ صلاح علي عبد الحميد علي، الركود الاقتصادي والبطالة (توصيف وسياسات المواجهة من المنظور الاقتصادي الإسلامي)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 11، جامعة الأزهر، مصر، يناير 2014.
- ❖ صلاح محمد وآخرون، إستشراف تحديات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالاقتصاديات النامية -إشارة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2001-2018-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2021.
- ❖ طوال هبة وآخرون، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، جامعة زيان عاشور -الجلفة-، الجزائر، ديسمبر 2019.
- ❖ ظاهر عمران موسى، التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة 11، المجلد 09، العدد 32، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2015.
- ❖ عامر عمران كاظم المعموري، سليم رشيد عبود الزبيدي، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية -في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005 -2011، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 12، جامعة كربلاء، العراق.
- ❖ عبير محمود مجاهد، قضية البطالة في مصر وتأثيرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير 2011، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 11، جامعة الأزهر، مصر، يناير 2014.
- ❖ عزري حميد وخوني رابح، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL للفترة (1990-2018)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، جامعة عباس لغرور -خنسلة-، الجزائر، ديسمبر 2020.
- ❖ فاروق أهناني و خليل غدي، تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وتأثيره على السياسات الاجتماعية في الجزائر، 2012-2018، مجلة تحولات، المجلد 01، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، جوان 2018.
- ❖ فريد بختي، واقع البطالة والتشغيل في الجزائر مع محاولة بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة باستعمال تقنية نماذج تصحيح الخطأ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 27، العدد 1، الجزء الثاني، جامعة حلوان، مصر، 2013.
- ❖ فطوم حوحو وآخرون، مستقبل التحويلات الاجتماعية في الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2009-2018) محاولة إصلاح سياسة الدعم الحكومي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 01، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2023.
- ❖ قادري علاء الدين والعرباوي منال، أثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية (دراسة قياسية -اقتصاد السودان نموذجا-)، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 10، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، جوان 2020.

- ❖ محفوظ جبار، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية -دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015-، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2016.
- ❖ محمد صقر ومضر شيحا، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (2000-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 03، جامعة تشرين -اللاذقية-، سورية، 2018.
- ❖ محمد محمود عطوة يوسف، تحليل الآثار الاقتصادية للتحويل من الدعم العيني إلى الدعم النقدي على الأسعار والاستهلاك مع التطبيق على قطاع الطاقة المصري، مجلة البحوث التجارية، المجلد 32، العدد 02، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، يوليو 2010.
- ❖ محمود أحمد محمد أمين، سياسة الدعم الحكومي في مصر (المشاكل والحلول)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، يوليو 2013.
- ❖ مسعود ميهوب وبركان يوسف، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (1990-2014)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 16، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر، 2016.
- ❖ مصطفى خليفة بلقاسم الجدير، تقييم العوامل المؤثرة على سعر الصرف دراسة تطبيقية على مصرف ليبيا المركزي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01، جامعة عين شمس، مصر، أبريل 2019.
- ❖ منال جابر مرسي محمد، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 47، العدد 4، جامعة عين شمس، مصر، 2017.
- ❖ مها محمود أبو زيد، نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد 03، جامعة الإسكندرية، مصر، يوليو 2019.
- ❖ يوسف حميدون وآخرون، نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29، المجلد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.
- ثالثاً: الرسائل:**
- ماجستير:
- ❖ أحمد محمد صلاح جلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية -دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجائر، الجزائر، 2005/2006.

- ❖ بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة دالي براهيم -الجزائر-، الجزائر، 2010/2009.
- ❖ بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2017/2016.
- ❖ حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) -دراسة قياسية اقتصادية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
- ❖ درفال يمينه، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير -اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر، 2011/2010.
- ❖ دريش الزهرة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئة دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، أطروحة دكتوراه ل م د شعبة علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالى ليايس -سيدي بلعباس-، الجزائر، 2020 /2019.
- ❖ سيتي الديب رضوان أحمد، تقييم سياسة دعم الأسمدة النيتروجينية في مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، أبريل 2015.
- ❖ شلالى فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال لفترة 2001-2004 مع محاولة إقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.
- ❖ فتح الله رجب فتح الله سلامة، سياسة دعم الطاقة في مصر بين اعتبارات العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام (المالية العامة)، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المالية العامة، الإسكندرية، مصر، 2016.
- ❖ معتز بالله محد ميدو، أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية (دراسة تحليلية لسوق دمشق للأوراق المالية)، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، قسم: المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سوريا، 2016.

- ❖ معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، 2014/2015.
- ❖ مناهل مصطفى عبد الحميد وعلي طالب حسين، واقع وآفاق سياسة دعم الأسعار لقطاع الكهرباء في العراق، بحث مسئل من رسالة الماجستير سياسة دعم الأسعار في مجال توليد الطاقة الكهربائية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 47، جامعة البصرة كاية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017.
- ❖ وائل محمود محمد حسين، أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مصر، بدون سنة.
- ❖ ياسمينه زاوي، التضخم في الجزائر بين النظرية والواقع وما مدى مواءمة تقنية ARIMA للتنبؤ به بالنسبة لخصائص الظاهرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2013. -دكتوراه:
- ❖ أنور رجب محمد عبد الرحمان، الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2004-2014 وإقتراح إطار ترشيده، رسالة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2018.
- ❖ إيمان بن زروق، التضخم وقياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020/2021.
- ❖ بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نفود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2011.
- ❖ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر، 2012/2013.
- ❖ تواتي سهام، سياسة محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي مطبق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021/2022.

- ❖ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2016/2015.
- ❖ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- ❖ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2015/2014.
- ❖ عايض عقال محمد هجلان، إمكانية إستهداف التضخم كإطار عام للسياسة النقدية في اليمن في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي (1995-2010)، رسالة مقدمة لإستيفاء متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2013.
- ❖ عبد المنعم لطفي محمد كمال، الآثار الاقتصادية الكلية لتحرير أسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر، دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، فبراير 2011.
- ❖ عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة مقدمة لإستكمال أسباب الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، سوريا، 2008.
- ❖ لعيسوف سمير، سياسة دعم الطاقة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد المالية العامة / مالية محلية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر، 2021.
- ❖ محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية (صناعة الدواجن) انموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية -الثروة الحيوانية، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، العراق، 2012.
- ❖ محمد محمود عليش، تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من 1960 إلى 1985، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1992.

❖ محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/ 2009.

رابعاً: التقارير:

❖ بسام فتوح ولورا القطيري، **دعم الطاقة في العالم العربي**، تقرير التنمية الإنسانية العربية-سلسلة أوراق بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2012.

خامساً: الملتقيات:

❖ علي لطفي، **رؤية حول منظومة الدعم في مصر**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث عشر لإدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 29-30 نوفمبر 2008.

❖ سيف الملا ومحمد العزيمي، **الدعم في مصر المشاكل والحلول**، ورقة عمل تدخل ضمن أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر لإدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، المجلد 01، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 29-30 نوفمبر 2008.

سادساً: مواقع إلكترونية:

❖ <https://rouwwad.com/o/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A>

❖ جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، 2023/09/27 على الساعة 17:37، متاح على الرابط: <http://www.alukah.net/culture/0/79206/#ixzz45Vijy6vL>

❖ زينب توفيق السيد عليوة، **تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014**، بحوث اقتصادية عربية، المجلد 23، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 05-07، متاح على الرابط:

<https://platform.almanhal.com/Reader/Article/99925?search=%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85%20%D8%A3%D8%AB%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A>

D9%85%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%
D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%B5%D8%
B1%20%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D
8%AA%D8%B1%D8%A9%20%D9%85%D9%86%201990%20%D8%A5%D9%84
%D9%89%202014

❖ محمد عبد الكريم منهل العقيدي، سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق (قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية WTO)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وزارة الزراعة، بغداد، العراق، 2008.

❖ مريم أبو عيشة، ماهي العوامل التي تؤثر بالاستقرار الاقتصادي؟، تاريخ الإطلاع: 2023/11/20 على الساعة 23:30، متاح على الرابط:

❖ وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، متاح على الرابط: <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214235072415.pdf>، تاريخ الإطلاع: 2023/10/12 على الساعة 09:35.

سابعاً: مراجع أجنبية:

- ❖ Bourbonnai.Régis, "Econométrie", 5eme edition.
- ❖ Brooks, C. (2008). **Introductory Econometrics for Finance**. 2end Edition. Cambridge University Press.
- ❖ Granger, C., & Newbold, P. (1974). **Spurious Regression in Econometrics**. Journal of Econometrics, 2(2).
- ❖ Gujarati, D. (2011). **Econometrics by Example**, 1st Edition, London: Palgrave Macmillan, p207.
- ❖ Moosa Khalaf Awad and Thaeir H. Kadhem, **Assessment of government support policies for the individual income in Iraq for the period of 2003-2016**, Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Al-Qadisiyah University, Iraq, Volume 20, Issue 1 (2018).
- ❖ Sandrine Lardic, Valérie Mignon, **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, ECONOMICA 2002.



الملاحق

الملحق 01: الملحق الخاص باختبارات جذر الوحدة:

UNIT ROOT TEST TABLE (IT)								
At Level		TRNSF	LOG(TRNS	BP	ER	LOG(EUNM)	LOG(PIB)	LOG(INF)
With Constant	t-Statistic	-0.4328	-2.2267	-1.4043	-1.0054	-0.9699	-1.0008	-2.9129
	Prob.	0.8897	0.2020	0.5652	0.7366	0.7492	0.7383	0.0570
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2526	-0.9906	-1.5736	-1.8180	-1.1170	-0.7441	-2.8847
	Prob.	0.4437	0.9288	0.7768	0.6678	0.9073	0.9588	0.1825
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9829	3.1598	-1.4656	2.4878	-1.3715	1.4274	-1.7884
	Prob.	0.9092	0.9992	0.1305	0.9956	0.1540	0.9580	0.0704
At First Difference		d(TRNSF)	d(LOG(TR	d(BP)	d(ER)	d(LOG(EU	d(LOG(PIB))	d(LOG(INF))
With Constant	t-Statistic	-5.8070	-4.6376	-5.4087	-3.5658	-4.1160	-4.0455	-7.6391
	Prob.	0.0001	0.0011	0.0002	0.0140	0.0038	0.0046	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6550	-5.1751	-5.5548	-3.4109	-4.1153	-4.1983	-7.7467
	Prob.	0.0005	0.0016	0.0007	0.0717	0.0169	0.0141	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0039	-3.5206	-5.5093	-2.9161	-3.9407	-3.7054	-7.5725
	Prob.	0.0000	0.0011	0.0000	0.0052	0.0003	0.0007	0.0000
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)								
At Level		TRNSF	LOG(TRNS	BP	ER	LOG(EUNM)	LOG(PIB)	LOG(INF)
With Constant	t-Statistic	-0.6486	-2.1875	-1.4006	-0.9068	-0.9507	-0.9893	-2.9129
	Prob.	0.8433	0.2150	0.5670	0.7704	0.7558	0.7424	0.0570
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2577	-1.0155	-1.6475	-1.5390	-0.8292	-0.5401	-2.8847
	Prob.	0.4411	0.9249	0.7464	0.7901	0.9500	0.9747	0.1825
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.8937	3.1598	-1.4604	2.9379	-1.4320	1.5490	-1.9354
	Prob.	0.8955	0.9992	0.1317	0.9985	0.1386	0.9667	0.0520
At First Difference		d(TRNSF)	d(LOG(TR	d(BP)	d(ER)	d(LOG(EU	d(LOG(PIB))	d(LOG(INF))
With Constant	t-Statistic	-5.4505	-4.6441	-5.3834	-3.6152	-4.1457	-4.0481	-7.5682
	Prob.	0.0001	0.0011	0.0002	0.0125	0.0036	0.0045	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3347	-5.1390	-5.4402	-3.5041	-4.1588	-4.2305	-7.5152
	Prob.	0.0011	0.0017	0.0008	0.0598	0.0154	0.0132	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9909	-3.5313	-5.4807	-2.9757	-3.9711	-3.7054	-2.9004
	Prob.	0.0000	0.0010	0.0000	0.0045	0.0003	0.0007	0.0057
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant								
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.								
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:								
Dr. Imadaddin AlMosabbeh								
College of Business and Economics								
Qassim University-KSA								

الملحق 02: الملاحق الخاصة بالنموذج الأول:

Dependent variable: LOG(GDP)				
Method: ARDL				
Date: 11/27/23 Time: 11:39				
Sample (adjusted): 2004 2020				
Included observations: 17 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (11 lags, automatic): LOG(TRNSF)				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 12				
Selected Model: ARDL(1, 11)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(GDP(-1))	0.584265	0.081132	7.201411	0.0055
LOG(TRNSF)	0.383750	0.046441	8.263148	0.0037
LOG(TRNSF(-1))	-0.777950	0.056976	-13.65400	0.0008
LOG(TRNSF(-2))	0.990540	0.066893	14.80789	0.0007
LOG(TRNSF(-3))	-0.604198	0.066847	-9.038522	0.0029
LOG(TRNSF(-4))	0.789956	0.072424	10.90738	0.0016
LOG(TRNSF(-5))	-0.851914	0.073392	-11.60771	0.0014
LOG(TRNSF(-6))	0.783674	0.068138	11.50123	0.0014
LOG(TRNSF(-7))	-1.314670	0.079689	-16.49758	0.0005
LOG(TRNSF(-8))	0.923307	0.095620	9.656022	0.0024
LOG(TRNSF(-9))	-0.660681	0.064104	-10.30646	0.0019
LOG(TRNSF(-10))	1.326414	0.085444	15.52381	0.0006
LOG(TRNSF(-11))	-0.864004	0.092190	-9.371971	0.0026
C	9.735117	1.837695	5.297461	0.0131
R-squared	0.998932	Mean dependent var	25.77412	
Adjusted R-squared	0.994302	S.D. dependent var	0.254672	
S.E. of regression	0.019224	Akaike info criterion	-5.152824	
Sum squared resid	0.001109	Schwarz criterion	-4.466648	
Log likelihood	57.79900	Hannan-Quinn criter.	-5.084617	
F-statistic	215.7602	Durbin-Watson stat	2.856924	
Prob(F-statistic)	0.000458			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: DLOG(GDP)
 Selected Model: ARDL(1, 11)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/27/23 Time: 11:33
 Sample: 1993 2020
 Included observations: 17

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.735117	1.837695	5.297461	0.0131
LOG(GDP(-1))*	-0.415735	0.081132	-5.124189	0.0144
LOG(TRNSF(-1))	0.124224	0.041023	3.028149	0.0564
DLOG(TRNSF)	0.383750	0.046441	8.263148	0.0037
DLOG(TRNSF(-1))	-0.518424	0.041222	-12.57641	0.0011
DLOG(TRNSF(-2))	0.472116	0.056548	8.348877	0.0036
DLOG(TRNSF(-3))	-0.132082	0.051085	-2.585530	0.0814
DLOG(TRNSF(-4))	0.657874	0.047101	13.96744	0.0008
DLOG(TRNSF(-5))	-0.194041	0.041872	-4.634195	0.0189
DLOG(TRNSF(-6))	0.589634	0.046131	12.78160	0.0010
DLOG(TRNSF(-7))	-0.725036	0.055083	-13.16260	0.0009
DLOG(TRNSF(-8))	0.198271	0.066757	2.970030	0.0591
DLOG(TRNSF(-9))	-0.462410	0.087608	-5.278149	0.0133
DLOG(TRNSF(-10))	0.864004	0.092190	9.371971	0.0026

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

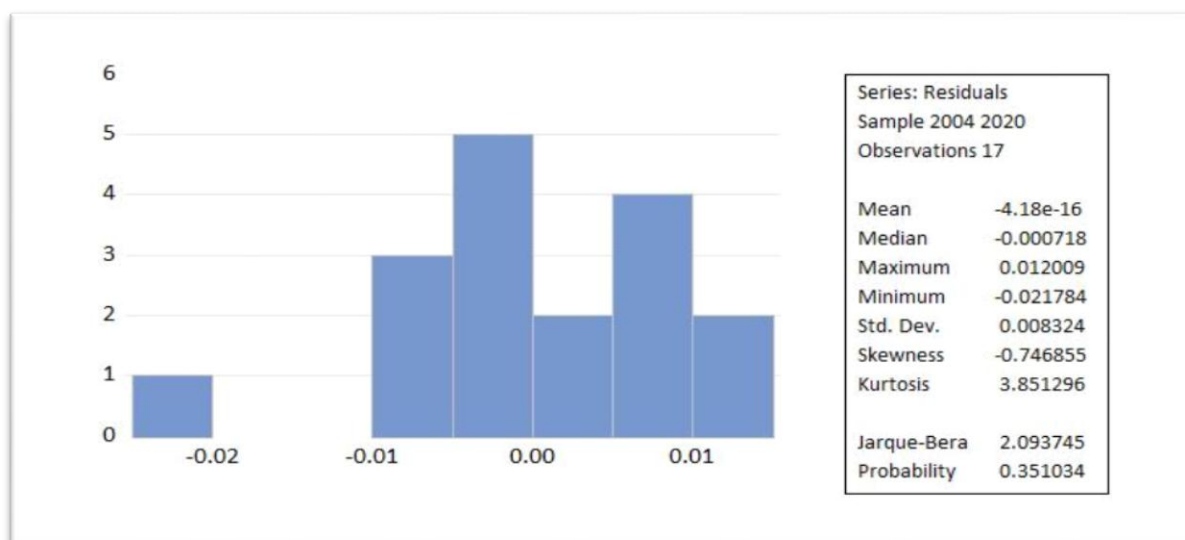
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(TRNSF)	0.298806	0.045367	6.586433	0.0071
C	23.41661	0.277308	84.44251	0.0000

$$EC = LOG(GDP) - (0.2988 * LOG(TRNSF) + 23.4166)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	69.31536	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	17	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	4.199751	Prob. F(2,1)	0.3262
Obs*R-squared	15.19139	Prob. Chi-Square(2)	0.0005

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.031752	Prob. F(1,14)	0.8611
Obs*R-squared	0.036206	Prob. Chi-Square(1)	0.8491

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: LOG(GDP) LOG(GDP(-1)) LOG(TRNSF) LOG(TRNSF(-1))
LOG(TRNSF(-2)) LOG(TRNSF(-3)) LOG(TRNSF(-4)) LOG(TRNSF(-5))
LOG(TRNSF(-6)) LOG(TRNSF(-7)) LOG(TRNSF(-8)) LOG(TRNSF(-9))
LOG(TRNSF(-10)) LOG(TRNSF(-11)) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.421079	2	0.7146
F-statistic	0.177308	(1, 2)	0.7146
Likelihood ratio	1.444012	1	0.2295

الملحق 03: الملاحق الخاصة بالنموذج الثاني:

Dependent Variable: LOG(INF)
 Method: ARDL
 Date: 11/27/23 Time: 12:06
 Sample (adjusted): 2001 2020
 Included observations: 20 after adjustments
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (8 lags, automatic): LOG(TRNSF)
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 18
 Selected Model: ARDL(1, 8)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(INF(-1))	-0.407750	0.165979	-2.456632	0.0364
LOG(TRNSF)	0.796570	0.615080	1.295066	0.2275
LOG(TRNSF(-1))	1.834376	0.894920	2.049765	0.0706
LOG(TRNSF(-2))	-1.246243	0.794052	-1.569472	0.1510
LOG(TRNSF(-3))	-0.810946	0.828036	-0.979360	0.3530
LOG(TRNSF(-4))	-0.737492	0.897802	-0.821442	0.4326
LOG(TRNSF(-5))	1.144496	0.841562	1.359966	0.2069
LOG(TRNSF(-6))	0.673487	0.815448	0.825911	0.4302
LOG(TRNSF(-7))	0.649556	0.861258	0.754194	0.4700
LOG(TRNSF(-8))	-1.621626	0.604535	-2.682437	0.0251
C	-3.509094	1.112117	-3.155328	0.0116
R-squared	0.749860	Mean dependent var	1.293214	
Adjusted R-squared	0.471927	S.D. dependent var	0.483845	
S.E. of regression	0.351604	Akaike info criterion	1.048868	
Sum squared resid	1.112626	Schwarz criterion	1.596521	
Log likelihood	0.511319	Hannan-Quinn criter.	1.155776	
F-statistic	2.697989	Durbin-Watson stat	1.721412	
Prob(F-statistic)	0.075449			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: DLOG(INF)
 Selected Model: ARDL(1, 8)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/27/23 Time: 12:01
 Sample: 1993 2020
 Included observations: 20

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.509094	1.112117	-3.155328	0.0116
LOG(INF(-1))*	-1.407750	0.165979	-8.481486	0.0000
LOG(TRNSF(-1))	0.682179	0.167006	4.084763	0.0027
DLOG(TRNSF)	0.796570	0.615080	1.295066	0.2275
DLOG(TRNSF(-1))	1.948767	0.584082	3.336460	0.0087
DLOG(TRNSF(-2))	0.702525	0.542274	1.295516	0.2274
DLOG(TRNSF(-3))	-0.108421	0.574318	-0.188782	0.8545
DLOG(TRNSF(-4))	-0.845913	0.603951	-1.400631	0.1948
DLOG(TRNSF(-5))	0.298583	0.542241	0.550646	0.5953
DLOG(TRNSF(-6))	0.972070	0.574065	1.693311	0.1246
DLOG(TRNSF(-7))	1.621626	0.604535	2.682437	0.0251

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

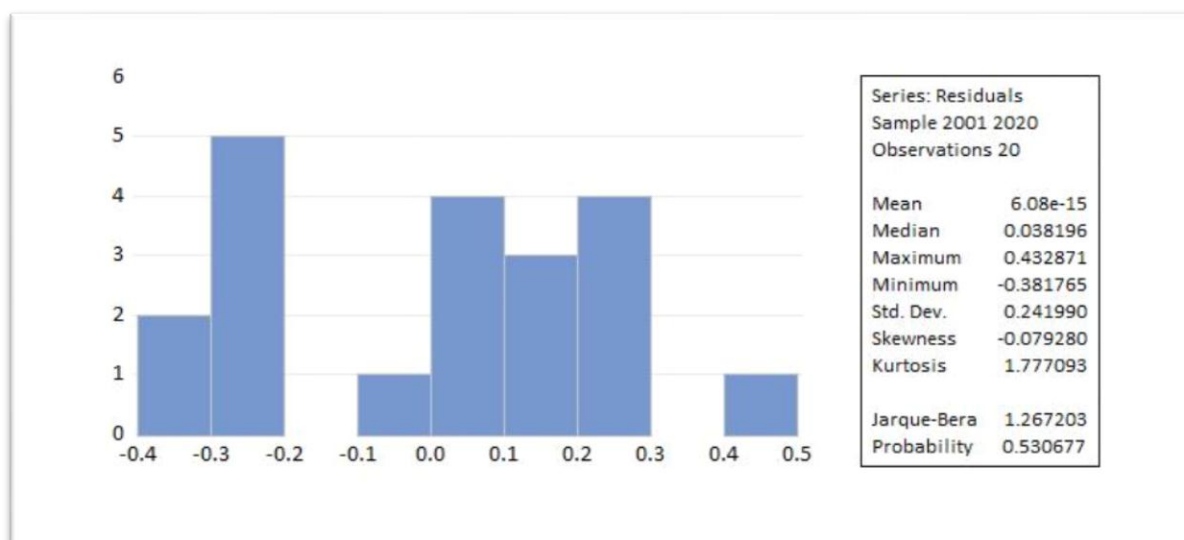
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(TRNSF)	0.484588	0.094051	5.152403	0.0006
C	-2.492697	0.693474	-3.594508	0.0058

$$EC = LOG(INF) - (0.4846 * LOG(TRNSF) - 2.4927)$$

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	26.04387	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	20	10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.403265	Prob. F(2,7)	0.307%
Obs*R-squared	5.723798	Prob. Chi-Square(2)	0.057%

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.816746	Prob. F(1,17)	0.3788
Obs*R-squared	0.870988	Prob. Chi-Square(1)	0.3507

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: LOG(INF) LOG(INF(-1)) LOG(TRNSF) LOG(TRNSF(-1))
LOG(TRNSF(-2)) LOG(TRNSF(-3)) LOG(TRNSF(-4)) LOG(TRNSF(-5))
LOG(TRNSF(-6)) LOG(TRNSF(-7)) LOG(TRNSF(-8)) C

	Value	df	Probability
t-statistic	2.056278	8	0.0738
F-statistic	4.228278	(1, 8)	0.0738
Likelihood ratio	8.486192	1	0.0036

الملحق 04: الملاحق الخاصة بالنموذج الثالث:

Dependent variable: LOG(EUNM)
 Method: ARDL
 Date: 11/27/23 Time: 15:11
 Sample (adjusted): 1999 2020
 Included observations: 22 after adjustments
 Maximum dependent lags: 6 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (6 lags, automatic): LOG(TRNSF)
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 42
 Selected Model: ARDL(6, 5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(EUNM(-1))	0.280806	0.281913	0.996072	0.3452
LOG(EUNM(-2))	0.672933	0.451292	1.491126	0.1701
LOG(EUNM(-3))	-0.765733	0.409859	-1.868283	0.0946
LOG(EUNM(-4))	-0.126011	0.330538	-0.381231	0.7119
LOG(EUNM(-5))	0.080614	0.276234	0.291833	0.7770
LOG(EUNM(-6))	-0.620039	0.239499	-2.588895	0.0293
LOG(TRNSF)	0.065064	0.229380	0.283651	0.7831
LOG(TRNSF(-1))	-0.600860	0.309074	-1.944061	0.0838
LOG(TRNSF(-2))	0.070072	0.287113	0.244056	0.8127
LOG(TRNSF(-3))	-0.399186	0.287442	-1.388751	0.1983
LOG(TRNSF(-4))	0.432446	0.265634	1.627980	0.1380
LOG(TRNSF(-5))	-0.298622	0.166140	-1.797416	0.1058
C	8.924235	2.597548	3.435638	0.0074
R-squared	0.981098	Mean dependent var	2.627815	
Adjusted R-squared	0.955894	S.D. dependent var	0.398675	
S.E. of regression	0.083727	Akaike info criterion	-1.834503	
Sum squared resid	0.063092	Schwarz criterion	-1.189796	
Log likelihood	33.17953	Hannan-Quinn criter.	-1.682630	
F-statistic	38.92731	Durbin-Watson stat	1.988558	
Prob(F-statistic)	0.000003			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: DLOG(EUNM)
 Selected Model: ARDL(6, 5)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/27/23 Time: 15:10
 Sample: 1993 2020
 Included observations: 22

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.924235	2.597548	3.435638	0.0074
LOG(EUNM(-1))*	-1.477431	0.405534	-3.643171	0.0054
LOG(TRNSF(-1))	-0.731086	0.220905	-3.309510	0.0091
DLOG(EUNM(-1))	0.758237	0.316059	2.399034	0.0400
DLOG(EUNM(-2))	1.431170	0.406544	3.520331	0.0065
DLOG(EUNM(-3))	0.665436	0.344181	1.933388	0.0852
DLOG(EUNM(-4))	0.539425	0.240214	2.245599	0.0514
DLOG(EUNM(-5))	0.620039	0.239499	2.588895	0.0293
DLOG(TRNSF)	0.065064	0.229380	0.283651	0.7831
DLOG(TRNSF(-1))	0.195290	0.203505	0.959633	0.3623
DLOG(TRNSF(-2))	0.265362	0.202194	1.312409	0.2219
DLOG(TRNSF(-3))	-0.133824	0.159824	-0.837323	0.4241
DLOG(TRNSF(-4))	0.298622	0.166140	1.797416	0.1058

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

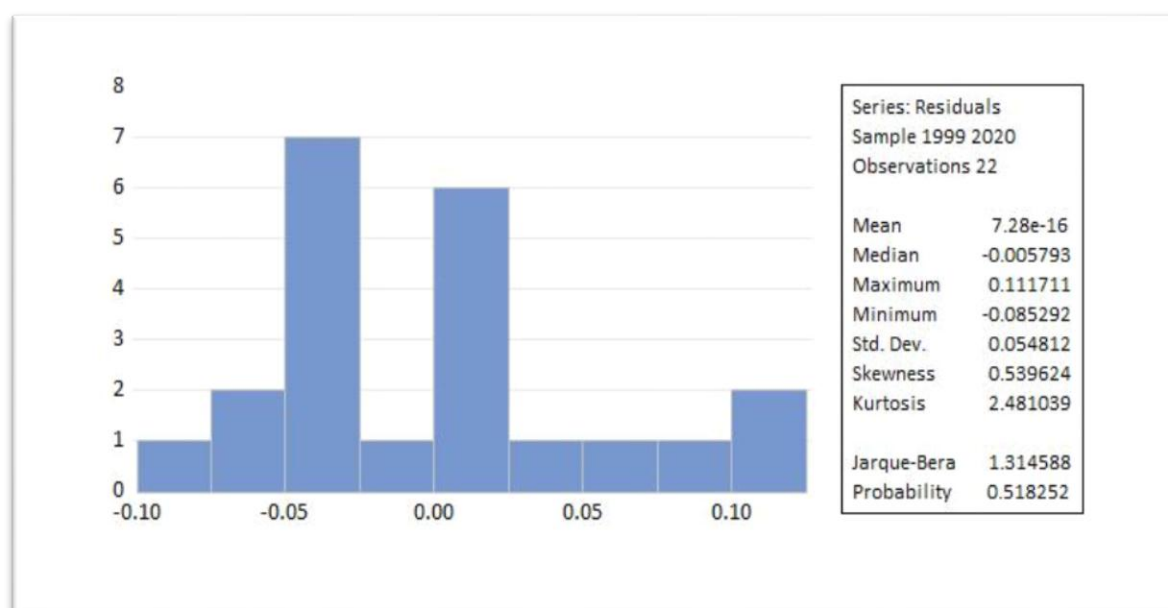
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(TRNSF)	-0.494836	0.025039	-19.76277	0.0000
C	6.040376	0.186642	32.36342	0.0000

$$EC = LOG(EUNM) - (-0.4948 * LOG(TRNSF) + 6.0404)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.930061	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	22	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.213438	Prob. F(2,7)	0.8129
Obs*R-squared	1.264496	Prob. Chi-Square(2)	0.5314

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.035199	Prob. F(1,19)	0.8532
Obs*R-squared	0.038832	Prob. Chi-Square(1)	0.8438

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: LOG(EUNM) LOG(EUNM(-1)) LOG(EUNM(-2)) LOG(EUNM(-3)) LOG(EUNM(-4)) LOG(EUNM(-5)) LOG(EUNM(-6)) LOG(TRNSF) LOG(TRNSF(-1)) LOG(TRNSF(-2)) LOG(TRNSF(-3)) LOG(TRNSF(-4)) LOG(TRNSF(-5)) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.965446	8	0.0849
F-statistic	3.862979	(1, 8)	0.0849
Likelihood ratio	8.667583	1	0.0032

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.020545	1	0.020545
Restricted SSR	0.063092	9	0.007010
Unrestricted SSR	0.042547	8	0.005318

الملحق 05: الملاحق الخاصة بالنموذج الرابع:

Dependent variable: BP
 Method: ARDL
 Date: 01/27/24 Time: 19:39
 Sample (adjusted): 2003 2020
 Included observations: 18 after adjustments
 Maximum dependent lags: 10 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (3 lags, automatic): TRNSF
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 40
 Selected Model: ARDL(10, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BP(-1)	-0.906032	0.163748	-5.533070	0.0116
BP(-2)	1.232366	0.174801	7.050125	0.0059
BP(-3)	-2.689920	0.324103	-8.299580	0.0037
BP(-4)	1.113472	0.212372	5.243024	0.0135
BP(-5)	-0.488648	0.179162	-2.727412	0.0721
BP(-6)	1.318470	0.199604	6.605432	0.0071
BP(-7)	1.746038	0.286953	6.084750	0.0089
BP(-8)	-0.970537	0.177486	-5.468247	0.0120
BP(-9)	1.271089	0.238172	5.336857	0.0129
BP(-10)	-2.152540	0.272242	-7.906704	0.0042
TRNSF	0.123292	0.011948	10.31871	0.0019
TRNSF(-1)	-0.129645	0.015301	-8.472908	0.0035
TRNSF(-2)	0.069326	0.012231	5.668063	0.0109
TRNSF(-3)	-0.105166	0.014720	-7.144579	0.0056
C	26.82959	3.753956	7.147018	0.0056
R-squared	0.995987	Mean dependent var	2.173435	
Adjusted R-squared	0.977258	S.D. dependent var	19.47700	
S.E. of regression	2.937227	Akaike info criterion	4.867716	
Sum squared resid	25.88190	Schwarz criterion	5.609692	
Log likelihood	-28.80944	Hannan-Quinn criter.	4.970024	
F-statistic	53.17945	Durbin-Watson stat	2.130979	
Prob(F-statistic)	0.003675			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(BP)
 Selected Model: ARDL(10, 3)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 01/27/24 Time: 19:35
 Sample: 1993 2020
 Included observations: 18

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.82959	3.753956	7.147018	0.0056
BP(-1)*	-1.526243	0.301165	-5.067803	0.0148
TRNSF(-1)	-0.042194	0.007084	-5.956493	0.0095
D(BP(-1))	-0.379789	0.316146	-1.201311	0.3158
D(BP(-2))	0.852576	0.331063	2.575272	0.0821
D(BP(-3))	-1.837343	0.419693	-4.377829	0.0221
D(BP(-4))	-0.723872	0.384797	-1.881179	0.1565
D(BP(-5))	-1.212520	0.483200	-2.509355	0.0870
D(BP(-6))	0.105950	0.342260	0.309558	0.7772
D(BP(-7))	1.851988	0.246401	7.516164	0.0049
D(BP(-8))	0.881451	0.198669	4.436773	0.0213
D(BP(-9))	2.152540	0.272242	7.906704	0.0042
D(TRNSF)	0.123292	0.011948	10.31871	0.0019
D(TRNSF(-1))	0.035840	0.012460	2.876448	0.0637
D(TRNSF(-2))	0.105166	0.014720	7.144579	0.0056

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend

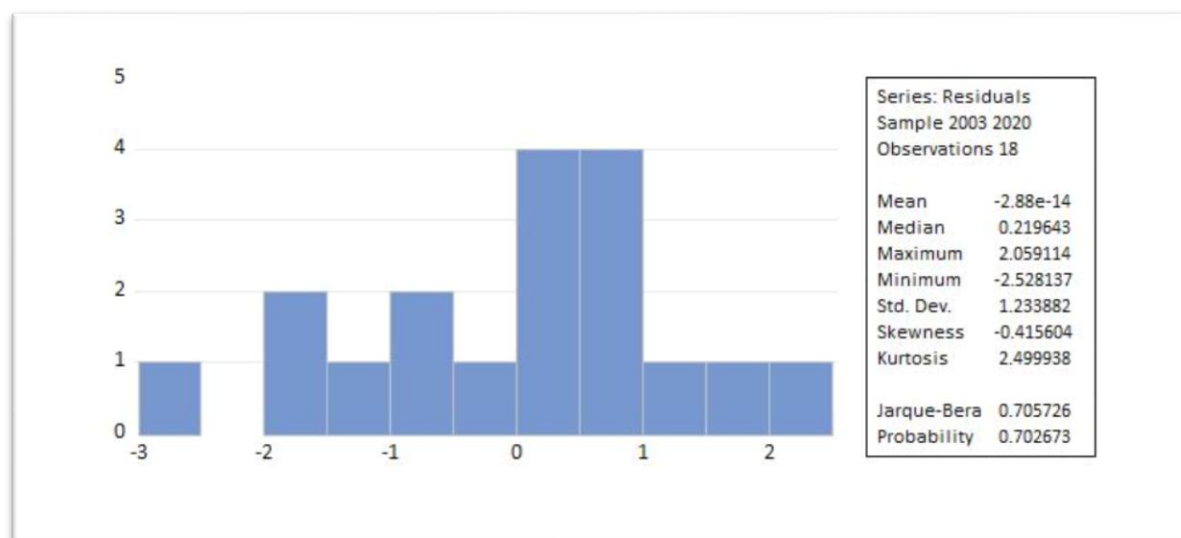
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRNSF	-0.027645	0.008915	-3.100928	0.0533
C	17.57885	4.967073	3.539077	0.0384

$$EC = BP - (-0.0276 \cdot TRNSF + 17.5789)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	45.88129	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	18	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	7.236971	Prob. F(2,1)	0.2542
Obs*R-squared	16.83675	Prob. Chi-Square(2)	0.0002

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.307870	Prob. F(1,15)	0.1495
Obs*R-squared	2.266818	Prob. Chi-Square(1)	0.1322

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3

Specification: BP BP(-1) BP(-2) BP(-3) BP(-4) BP(-5) BP(-6) BP(-7) BP(-8)
BP(-9) BP(-10) TRNSF TRNSF(-1) TRNSF(-2) TRNSF(-3) C

	Value	df	Probability
F-statistic	12.47891	(2, 1)	0.1963
Likelihood ratio	58.61651	2	0.0000

الملحق 06: الملاحق الخاصة بالنموذج الخامس:

Dependent Variable: ER

Method: ARDL

Date: 11/27/23 Time: 14:37

Sample (adjusted): 1997 2020

Included observations: 24 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): TRNSF

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 20

Selected Model: ARDL(1, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ER(-1)	0.749725	0.079884	9.385175	0.0000
TRNSF	-0.004009	0.004257	-0.941716	0.3595
TRNSF(-1)	0.000114	0.005749	0.019752	0.9845
TRNSF(-2)	-0.004289	0.005395	-0.795083	0.4375
TRNSF(-3)	-0.001448	0.005705	-0.253819	0.8027
TRNSF(-4)	0.018133	0.004922	3.683802	0.0018
C	17.89042	5.435886	3.291169	0.0043
R-squared	0.970553	Mean dependent var	82.73821	
Adjusted R-squared	0.960160	S.D. dependent var	19.75235	
S.E. of regression	3.942556	Akaike info criterion	5.820029	
Sum squared resid	264.2438	Schwarz criterion	6.163628	
Log likelihood	-62.84034	Hannan-Quinn criter.	5.911186	
F-statistic	93.38506	Durbin-Watson stat	1.598238	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(ER)
 Selected Model: ARDL(1, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/27/23 Time: 14:37
 Sample: 1993 2020
 Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.89042	5.435886	3.291169	0.0043
ER(-1)*	-0.250275	0.079884	-3.132974	0.0061
TRNSF(-1)	0.008500	0.002086	4.074256	0.0008
D(TRNSF)	-0.004009	0.004257	-0.941716	0.3595
D(TRNSF(-1))	-0.012396	0.005084	-2.438379	0.0260
D(TRNSF(-2))	-0.016685	0.004588	-3.636800	0.0020
D(TRNSF(-3))	-0.018133	0.004922	-3.683802	0.0018

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend

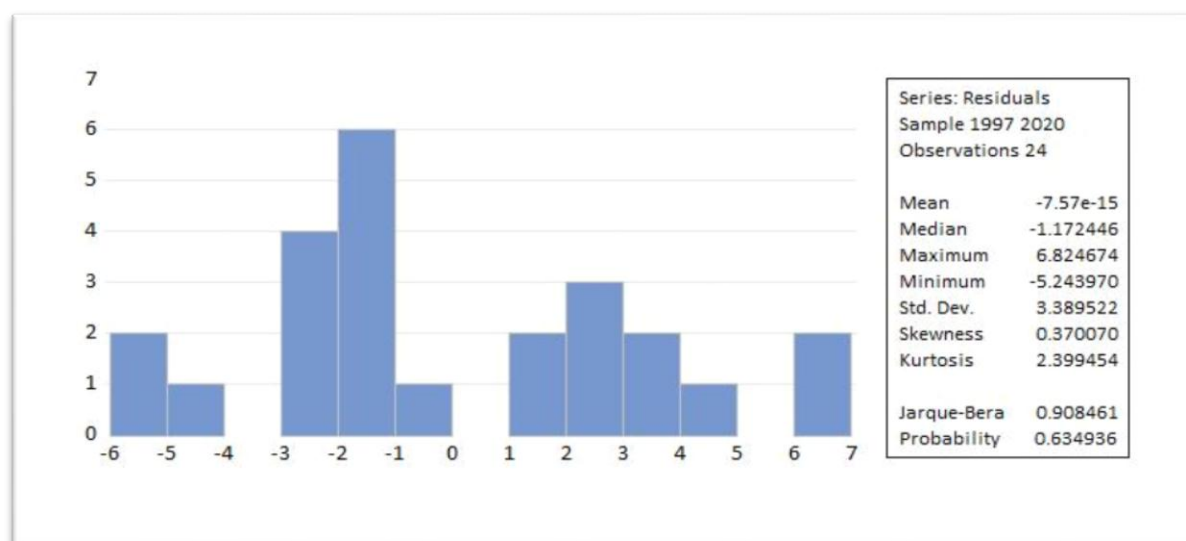
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRNSF	0.033963	0.006522	5.207634	0.0001
C	71.48319	6.559671	10.89737	0.0000

$$EC = ER - (0.0340 \cdot TRNSF + 71.4832)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	12.04111	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	24	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.405768	Prob. F(2,15)	0.6736
Obs*R-squared	1.231814	Prob. Chi-Square(2)	0.5402

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.920616	Prob. F(1,21)	0.3482
Obs*R-squared	0.965947	Prob. Chi-Square(1)	0.3257

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: ER ER(-1) TRNSF TRNSF(-1) TRNSF(-2) TRNSF(-3)
TRNSF(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.988353	16	0.3377
F-statistic	0.976843	(1, 16)	0.3377
Likelihood ratio	1.422276	1	0.2330

الملحق 07: الملحق الخاص ببيانات الدراسة:

	ER	EUNM	INF	PIB	TRNSF	bp
1993	23.34541	26.23	20.54033	4.99E+10	89.94	-0.03005
1994	35.0585	27.74	29.04766	4.25E+10	113.174	-4.35831
1995	47.66273	31.84	29.77963	4.18E+10	141.434	-6.31997
1996	54.74893	28.515	18.67908	4.69E+10	167.38	-2.09964
1997	57.70735	25.43	5.733523	4.82E+10	198.37	1.15999
1998	58.73896	26.64	4.950162	4.82E+10	255.116	-1.74012
1999	66.57388	28.304	2.645511	4.86E+10	273.844	-2.37947
2000	75.25979	29.77	0.339163	5.48E+10	262.422	7.57
2001	77.21502	27.3	4.225988	5.47E+10	315.004	6.19
2002	79.6819	25.9	1.418302	5.68E+10	367.679	3.64999
2003	77.39498	23.72	4.268954	6.79E+10	416.31	7.47
2004	72.06065	17.65	3.9618	8.53E+10	428.017	9.25
2005	73.27631	15.27	1.382447	1.03E+11	460.47	16.94
2006	72.64662	12.27	2.311499	1.17E+11	596.37	17.73
2007	69.2924	13.79	3.678996	1.35E+11	708.57	29.55
2008	64.5828	11.33	4.858591	1.71E+11	1164.04	36.99
2009	72.64742	10.16	5.73706	1.37E+11	1207.855	3.860001
2010	74.38598	9.96	3.911062	1.61E+11	1239.26	15.33
2011	72.93788	9.96	4.524212	2E+11	2065.074	20.14
2012	77.53597	10.97	8.891451	2.09E+11	1868.5	12.06
2013	79.3684	9.82	3.254239	2.1E+11	1574.361	0.129975
2014	80.57902	10.21	2.916927	2.14E+11	1609.123	-5.87814
2015	100.6914	11.21	4.784447	1.66E+11	1830.314	-27.537
2016	109.4431	10.2	6.397695	1.6E+11	1841.57	-26.031
2017	110.973	10.334	5.591116	1.7E+11	1624.923	-21.762
2018	116.5938	10.416	4.26999	1.75E+11	1760.018	-15.82
2019	119.3536	10.495	1.951768	1.72E+11	1820.77	-16.93
2020	126.7768	12.248	2.415131	1.46E+11	1847.52	-16.37

الملحق 08: الملحق الخاص ببيانات اللوغاريتمية Log:

LOGEUNM	LOGINF	LOGGDP	LOGTRNSF	
3.266903793878783	3.022390081861348	24.63419995306551	4.499142781342561	1993
3.322875414886685	3.368937795612709	24.47378532731423	4.728926457409338	1994
3.460723360976182	3.393824484749399	24.4553075521518	4.951833177175066	1995
3.350430264608502	2.927403959423537	24.57216913162661	5.120266676604728	1996
3.235929579434028	1.746330133019238	24.5981602696452	5.290133973740018	1997
3.282413845672188	1.59942023017497	24.59837133439618	5.541718343682682	1998
3.34300313741743	0.9728642919821782	24.60772588484965	5.61255860118507	1999
3.393501175027685	-1.081273903737153	24.72678081140802	5.56995389501885	2000
3.306886702190915	1.441253162102225	24.72594636157905	5.752585337157708	2001
3.254242968705492	0.3494603274836548	24.76210395886286	5.907210274900382	2002
3.166318574129525	1.451368822614597	24.94076933406736	6.031430175051029	2003
2.870735783379306	1.376698543818774	25.16982217852305	6.059162914419161	2004
2.725890119230541	0.3238548038455052	25.35991736400311	6.132247706993426	2005
2.50715725872282	0.8378963119235675	25.4856729128754	6.39086127981454	2006
2.623943691805211	1.302639820214666	25.62837084263189	6.563248854532595	2007
2.427454075039915	1.580748401648005	25.86493348628717	7.059651991962114	2008
2.318458442150336	1.746946946996547	25.64478575522647	7.096601338177628	2009
2.298577071596507	1.363808936951988	25.80595699046325	7.122269706264939	2010
2.298577071596507	1.509443308941053	26.02164869086596	7.632921340104151	2011
2.395164274287139	2.185090243253215	26.06588273713595	7.532891248925539	2012
2.284421122366374	1.179958487962112	26.06920603540931	7.36160475464971	2013
2.323367632176574	1.070530637666225	26.08835351695846	7.383444589067506	2014
2.416806237084069	1.565370450188578	25.83512846275158	7.51224281581595	2015
2.322387720290225	1.8559377384026	25.7986534581561	7.518373747652481	2016
2.335439429864993	1.721178893293884	25.85963463509122	7.393215709025766	2017
2.343343085466214	1.451611533249794	25.88754248761252	7.473079315252628	2018
2.350898953272596	0.6687357363341261	25.86936567931475	7.507014767522111	2019
2.505362658355383	0.8817535054417926	25.70511559316214	7.521599478203545	2020

ملخص الدراسة:

لقد كان الهدف من خلال دراستنا لموضوع أثر سياسات الدعم الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2020 محاولة التعرف على الأثر الذي تحدثه سياسات الدعم الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالاعتماد على التحويلات الاجتماعية لاعتبارها جزء مهم من سياسات الدعم المنتهجة في الجزائر لتحسين مستوى معيشة المواطن، حيث تمت الإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة بكل من الدعم الحكومي والاستقرار الاقتصادي الكلي باستخدام المنهج الوصفي ونموذج **ARDL** بالنسبة للدراسة القياسية، وبناء على ذلك خلصت الدراسة إلى أن هناك آثار مختلفة للتحويلات الاجتماعية على مختلف مؤشرات الاستقرار لأن الحكومة تنفق مبالغ ضخمة على الدعم نظراً للأهمية البالغة له.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، التحويلات الاجتماعية، الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات، سعر الصرف.

Abstract:

The aim by studying the subject of the impact of government support policies on economic stability in Algeria during the period from 1993 to 2020 ; was to examine the impact that government support policies create on economic stability indicators.

The focus was placed on social transfers as a key component of government support strategies aimed at improving citizens' living standards. The study explored the main aspects related to both government subsidies and overall macroeconomic stability, employing a descriptive approach alongside the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model for the empirical analysis.

The findings indicate that social transfers have varying effects on different indicators of economic stability. This effects are largely due to the significant amounts of public spending allocated to government support policies, reflecting their vital role.

Keywords: government support, social transfers, economic stability, economic growth, inflation, unemployment, balance of payments, exchange rate .